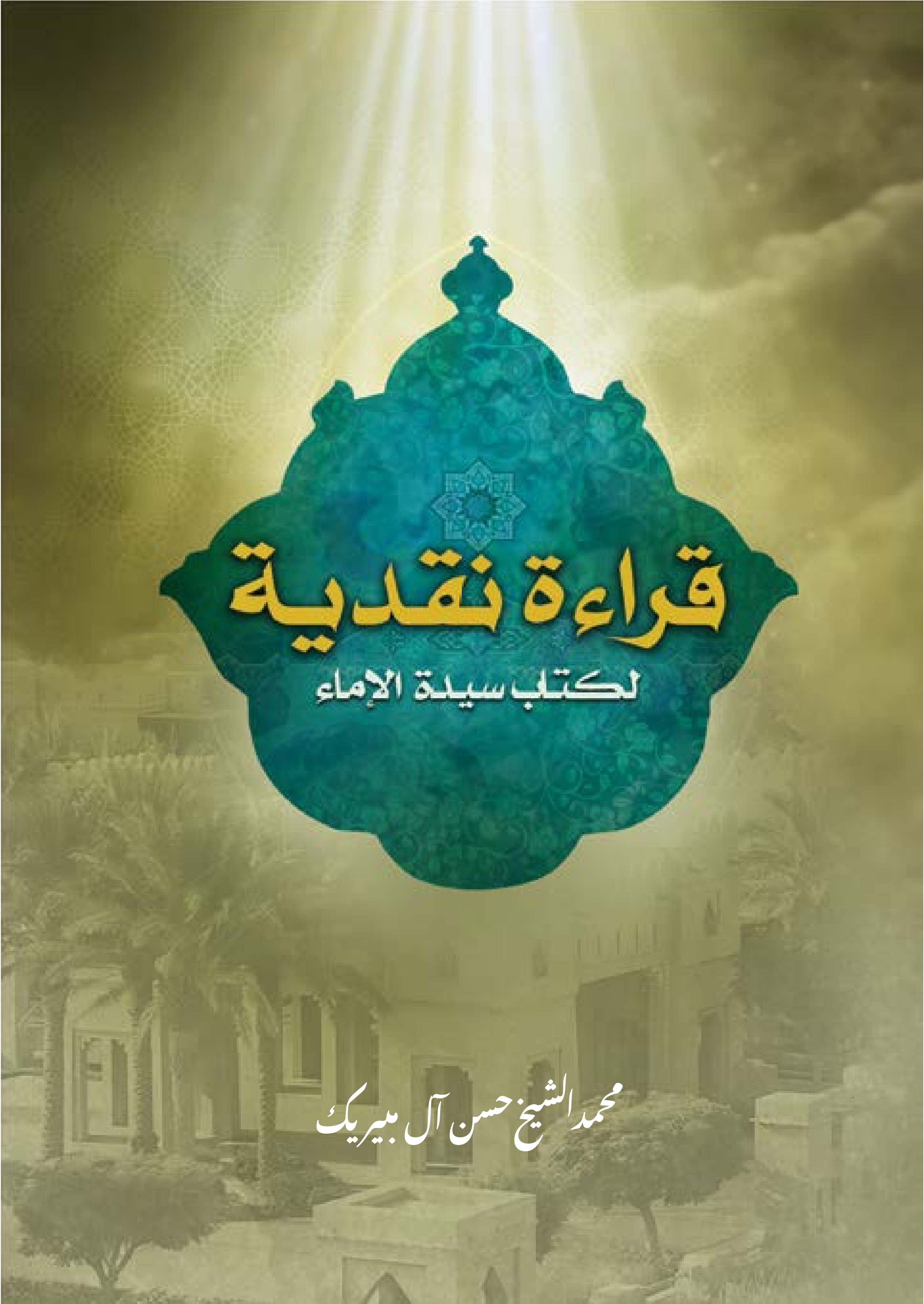

قراءة نقدية
لكتاب سيدة الإماء
محمد الشيخ حسن آل بيريك

قراءة نقدية

لكتاب سيدة الإماء

الطبعة الأولى

١٤٤٥هـ

محمد الشيخ حسن آل بيريك

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

اللّٰهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ

اللَّهُمَّ عَرِّفْنِي نَفْسَكَ، فَإِنَّكَ إِنْ لَمْ تُعَرِّفْنِي نَفْسَكَ لَمْ أَعْرِفْ نَبِيَّكَ، اللَّهُمَّ عَرِّفْنِي رَسُولَكَ، فَإِنَّكَ إِنْ لَمْ تُعَرِّفْنِي رَسُولَكَ لَمْ أَعْرِفْ حُجَّتَكَ، اللَّهُمَّ عَرِّفْنِي حُجَّتَكَ، فَإِنَّكَ إِنْ لَمْ تُعَرِّفْنِي حُجَّتَكَ ضَلَلْتُ عَنْ دِينِي.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والصلاةُ والسلامُ عَلَى أَشْرَفِ الأَنْبياء والمرْسَلين حَبيبِ إله العَالمين أَبي القاسِم مُحمدٍ وأهل بَيْتِه الطيبين الطاهِرين، واللعْنُ الدائِمُ عَلى أَعْدائِهِم أَجمعين، أما بَعد:...

تمهيد

من الأمور التي اهتم بها المؤرخون والباحثون والمتكلمون هي شخصية مولاتنا نرجس أم الإمام الحجة عجل الله تعالى فرجه الشريف، فألّفت فيها تأليفات متعددة، حتى انتشر في الآونة الأخيرة كتاب بعنوان (سيدة الإماء)، فيه يناقش الكاتب عدّة أمور حول والدة إمام العصر والزمان الحجة بن الحسن عجل الله تعالى فرجه الشريف، وقد تعرض فيه إلى عدة من المسائل المهمة من قبيل شبهة أهل الخلاف في تعدد أسمائها، ثم خصص الجزء الأكبر في الكتاب حول بيان أصل أم الإمام الحجة عليها السلام، ثم ختم الكتاب بالحديث عن بعض ما خُصت به من كلمات أهل البيت عليهم السلام وكذلك بعض ما واجهته من الأذى عليها السلام.

وقد تعرض الكاتب في الجزء الأكبر من كتابه إلى مناقشة الرواية المشهورة في أصل أم الإمام الحجة عجل الله تعالى فرجه الشريف من أنها عليها السلام قدمت من بلاد الروم، وقد بينت الرواية – وهي رواية طويلة – الأحداث التي تتعلق بها إلى أن وصلت إلى دار الإمام أبي الحسن الهادي عليه السلام ومن ثم تكفلت السيدة حكيمة عليها السلام بشؤونها. وقد حكم الكاتب بأن هذه الرواية لا يمكن قبولها بل هي من المخترعات والمكذوبات، وَقدّم ملاحظات سندية ومتنية على هذه الرواية، ولأجل تلك الملاحظات رفض الرواية ومال إلى كون السيدة عليها السلام نوبية وقد وُلدت في دار السيدة حكيمة عليها السلام.

ولنا على هذا الكتاب عدّة ملاحظات لابد من تسليط الضوء عليها، وذلك لأمرين:

الأول: إنَّ البحثَ عن الشخصيات التاريخية ليس ترفاً فكرياً، بل يحملُ معنى عميقًا. فهناكَ مجموعة من الشخصيات التاريخية التي ترتبط بقضايا عقائدية أو فكرية، وهذه الارتباطات تلعب دورًا حيويًا في تشكيل وجدان الناس، فإن قضايا التاريخ تمثل وسيلة فعالة للتأثير على آراء الناس وتغيير تصوّراتهم تجاه مختلف القضايا.

في الحقيقة، يمكن أن يكون للشخصيات التاريخية تأثير كبير على العامة، سواءً كان التأثير إيجابيًا أو سلبيًا. فعندما يتم طرح قضية تاريخية تتعلق بشخصية معينة، يمكن للناس أن تتفاعل بشكل كبير مع هذه القضية، فإذا تم تشويه صورة تلك الشخصية في السجل التاريخي، فقد يتبع ذلك تقليل الاهتمام بها وتقديم تقييم سلبي عنها، والعكس بالعكس.

فالاهتمام بالشخصيات التاريخية ليس مقتصرًا على المجال الثقافي فقط، بل يمتد إلى الجوانب العقائدية والفكرية، وإن توثيق ودراسة حياة الشخصيات التاريخية يمكن أن يسهم في فهم أعمق للتطورات الاجتماعية والثقافية والدينية عبر العصور.

باختصار، الشخصيات التاريخية لها تأثير كبير على العقائد والأفكار، والتفاعل مع قصصهم يمكن أن يكون طريقة ذات أثر لإحداث تغيير - إيجابي أو سلبي - في النفس والمجتمع.

الثاني: إنَّ السيدةَ نرجس عليها السلام والدة إمام العصر والزمان الحجة بن الحسن عجل الله تعالى فرجه الشريف من الشخصيات المهمة التي كثر الحديث حولها قديماً وحديثاً، والحديث عنها وإن كان تاريخياً إلا أنه لابد وأن ينتهي إلى ما يتعلق بالإمام الحجة عجل الله تعالى فرجه الشريف وما يرتبط بالإمامة من جهات متعددة.

فهناك قضيةٌ لطالما حاولَ أهل الخلاف استغلالها حول أم الإمام الحجة عجل الله تعالى فرجه الشريف ألا وهي تعدد أسمائها عليها السلام، حيث أرادوا أن يجعلوا تعدد الأسماء من جهة، والأخبار المختلفة في أنها حرة أم أمة من جهة أخرى، من الكواشف عن عدم وجود هذه الشخصية من الأساس، ويلزم منه انتفاء الإمام الثاني عشر عند الشيعة الإمامية، وانتفاؤه يقضي ببطلان عقيدة الشيعة القائلة بلابدية وجود إمام في كل زمان، وقس على هذا جملة من القضايا التاريخية التي ترتبط بالسيدة نرجس عليها السلام، من قبيل منشئها وأصلها وغير ذلك مما يتعلق بتاريخها، والذي يمكن أن يكون له مساسٌ بالعقيدة المهدوية من جانبٍ من الجوانب.

وقد ورد عن أهل البيت عليهم السلام في كلماتهم عن الغيبة ومِحْنَتِها أنَّ الآخرين ينبزون المؤمنينَ، بل إن بعض الذين يدعون الإيمان هم أول من يُظهر الانحراف، ويشهد لذلك قول الإمام الصادق عليه السلام: «لَيَغِيبَنَّ عَنْكُمْ صَاحِبُ هَذَا الْأَمْرِ ولَيَخْمُلَنَّ هَذَا حَتَّى يُقَالَ مَاتَ هَلَكَ فِي أَيِّ وَادٍ سَلَكَ ولَتُكْفَؤُنَّ كَمَا تُكْفَأُ السَّفِينَةُ فِي أَمْوَاجِ الْبَحْرِ لَا يَنْجُو إِلَّا مَنْ أَخَذَ اللهُ مِيثَاقَهُ وكَتَبَ الْإِيمَانَ فِي قَلْبِهِ وأَيَّدَهُ بِرُوحٍ مِنْهُ»، وقال عليه السلام: «إِنَّ لِلْغُلَامِ غَيْبَةً قَبْلَ أَنْ يَقُومَ». قَالَ: قُلْتُ: ولِمَ؟

قَالَ: «يَخَافُ» وأَوْمَأَ بِيَدِهِ إِلَى بَطْنِهِ، ثُمَّ قَالَ: «يَا زُرَارَةُ، وهُوَ الْمُنْتَظَرُ، وهُوَ الَّذِي

يُشَكُّ فِي وِلَادَتِه: مِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: مَاتَ أَبُوهُ بِلَا خَلَف؛ ومِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: حَمْلٌ؛ ومِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: إِنَّهُ وُلِدَ قَبْلَ مَوْت أَبِيه بِسَنَتَيْنِ؛ وهُوَ الْمُنْتَظَرُ، غَيْرَ أَنَّ اللَّهَ - عَزَّ وجَلَّ - يُحِبُّ أَنْ يَمْتَحِنَ الشِّيعَةَ، فَعِنْدَ ذَلِكَ يَرْتَابُ الْمُبْطِلُونَ يَا زُرَارَةُ.

قَالَ: قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، إِنْ أَدْرَكْتُ ذَلِكَ الزَّمَانَ أَيَّ شَيْءٍ أَعْمَلُ؟

قَالَ: «يَا زُرَارَةُ، إِذَا أَدْرَكْتَ ذَلِكَ الزَّمَانَ، فَادْعُ بِهَذَا الدُّعَاءِ: اللَّهُمَّ عَرِّفْنِي نَفْسَكَ؛ فَإِنَّكَ إِنْ لَمْ تُعَرِّفْنِي نَفْسَكَ لَمْ أَعْرِفْ نَبِيَّكَ؛ اللَّهُمَّ عَرِّفْنِي رَسُولَكَ؛ فَإِنَّكَ إِنْ لَمْ تُعَرِّفْنِي رَسُولَكَ لَمْ أَعْرِفْ حُجَّتَكَ؛ اللَّهُمَّ عَرِّفْنِي حُجَّتَكَ؛ فَإِنَّكَ إِنْ لَمْ تُعَرِّفْنِي حُجَّتَكَ ضَلَلْتُ عَنْ دِينِي»[1].

ولذا أقدم بين أيديكم هذه القراءة النقدية المتواضعة التي تناقش الكاتب فيما ذكره، وسأتعرض إلى ما يتعلق بالجزء الأكبر من الكتاب، وهو ما يتعلق بالرواية المشهورة والملاحظات التي سجلها والنتيجة التي وصل إليها، هذا وإن كان لدينا بعض الملاحظات على ما قدمه لمعالجة شبهة تعدد الأسماء وغير ذلك من المواطن، إلا أن الأهم هو ما يتعلق بهذه النقطة.

وقد قسمتُ هذه القراءة إلى أقسام:

- القسم الأول: مدخل.
- القسم الثاني: مناقشة الملاحظات السندية.
- القسم الثالث: مناقشة الملاحظات المتنية.

---

(١) الكافي (ط - دار الحديث)، ج٢، ص: ١٤٩.

- القسم الرابع: مناقشة حكم الكاتب النهائي على رواية الرهني.
- القسم الخامس: مناقشة النتيجة التي توصل لها الكاتب.
- القسم السادس: استفهامات.
- وأخيراً خاتمة.

تنبيهات

التنبيه الأول: قد يجد القارئ بعض النقاط التي تكررت في طيات الكتاب؛ ولكن هذا لأن الكاتب قد كرر بعض المطالب في أكثر من موطن، فاستدعى ذلك التكرار بمقدار ما، وقد حاولت تجنب ذلك قدر المستطاع، إلا أنَّ المناقشة تفصيلية تقتضي الوقوف عند كل نقطة ناقشها الكاتب.

التنبيه الثاني: لم أخصص قسماً لمناقشة منهجية الكاتب في التعامل مع النصوص، وما هي الآلية التي يتبعها في قبول بعض النصوص ورفض البعض الآخر، وإنما جعلتها منثورة في البين.

التنبيه الثالث: سيلاحظ القارئ العزيز أن هناك بعض القضايا التي تُناقَش هي قضايا فرعية، ففي بعض الموارد قد لا تختلف النتيجة كثيراً عمّا ذهب إليه الكاتب، ولكن بما أن الكاتب قد اعتمد على مقدمات خاطئة رأيتُ أن أبين وَهن هذه المقدمات، وأن دعوى التحقيق والقراءة الجديدة هي دعوى جزافية مجانبة للمنهج العلمي.

وهذه السطور لم تكن لتُكتَب لولا جُهود بعض الإخوة وتشجيعهم، فإن لهم الدور الأكبر في هذا، ونظراً لكثرة من شارك في الكتاب من إبداء تعليق أو تصحيح أو إضافة وخوفي من ترك بعضها تركتُ ذكر الأسماء جميعاً ، فشكر الله لهم هذه الجهود وهي -إن شاء الله- تحت نظر المولى صاحب العصر والزمان عجل الله تعالى فرجه الشريف، وها أنا أرفع يدي التوسل والضراعة لمولاي كهف اللاجئين ومرجع السائلين أمير المؤمنين عليه السلام الذي أنا بجواره، فإني أستجير به وأسأل المدد منه، ومن سيدي ومولاي صاحب العصر وناموس الدهر الحجة بن الحسن عجل الله تعالى فرجه الشريف، وأن يتقبل مني ومن الإخوة هذا القليل، ليكون ذخراً ليوم القيامة يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم.

محمد الشيخ حسن آل مبيريك

النجف الأشرف

٩/ ربيع الأول/ ١٤٤٥هـ



إن عملية نقد الأخبار التاريخية من المسائل التي جُوبهت بنظرتين: نظرة القبول ونظرة الرفض. وكلا النظرتين لا يمكن قبولهما بإطلاقهما؛ وذلك لأن الأخبار التاريخية فيها المسلّم به الذي لا مجال للشك به كوجود النبي صلى الله عليه وآله، وأنه مدفون في المدينة ونحو ذلك، وفيها ما هو موضوعٌ مبثوث في صفحات التاريخ وهذا منه الكثير.

فالنقد لا يطال كلّ الأخبار التاريخية بل بعضها، وعملية النقد للتاريخ تكون بأحد طريقين:

(١) **نقد ذوقي**: وهو ما لا يعتمد على أُسس نقدية وضوابط علمية، بل يكون لمجرد استحسانات واستبعادات ذوقية شخصية، كأن يقول قائل بأن الصديقة الزهراء عليها السلام لم تتعرض لأي ظلم بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله وذلك لِما كان لها من مكانة في قلوب المسلمين، فلا يُتصور أن يتم الاعتداء عليها ولا يعترض أحد؟! فإنَّ هذا النقد مرتجل لا قيمة له، وأشباه هذا النموذج نماذج كثيرة في واقعة الطف وسيرة المعصومين وأمهاتهم عليهم السلام.

(٢) **نقد علمي**: وهو المبني على الأسس والضوابط العلمية، وهذا النحو من النقد لنا فيه مسيس الحاجة لِما طال سيرة أهل البيت عليهم السلام من التحريف والتشويه

المتعمد وبأساليب مختلفة كأن تُسلب عنهم كل فضيلة، وتنفي عنهم كل كمال، وقد يضعون الأحاديث لإضفاء صبغة شرعية على أعداء أهل البيت عليهم السلام، ويكفي لإثبات ذلك ما كتبه معاوية لعماله حيث قال: (فإذا جاءكم كتابي هذا فادعوا الناس إلى الرواية في فضائل الصحابة والخلفاء الأولين ولا تتركوا خبراً يرويه أحد من المسلمين في أبي تراب إلا و تأتوني بمناقض له في الصحابة فإن هذا أحب إلي وأقر لعيني وأدحض لحجة أبي تراب وشيعته وأشد عليهم من مناقب عثمان وفضله.

فقرئت كتبه على الناس فرويت أخبار كثيرة في مناقب الصحابة مفتعلة لا حقيقة لها وجد الناس في رواية ما يجري هذا المجرى حتى أشادوا بذكر ذلك على المنابر وألقي إلى معلمي الكتاتيب فعلموا صبيانهم وغلمانهم من ذلك الكثير الواسع حتى رووه وتعلموه كما يتعلمون القرآن، وحتى علموه بناتهم ونساءهم وخدمهم وحشمهم فلبثوا بذلك ما شاء الله)[1] .

إذن هناك كَمٌّ كبير من الأخبار إما المحرفة أو المسيئة لأهل البيت عليهم السلام وغير ذلك، وتمييز ذلك كلّه لا يمكن أن يكون إلا من خلال منهج علمي واضح مبني على أسس صحيحة وإلا صار الأمر فوضى، وكما يقول الشاعر:

تحتشدُ الأقلام فيها كما ... يختلطُ الحابلُ بالنابلِ

فحينئذٍ لا بد من اتخاذ المنهج العلمي لنقد القضايا التاريخية، وأشير فيه إلى أمرين:

---

(١) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج١١، ص: ٤٥.

الأمر الأول: ماهية المنهج العلمي للنقد.

المنهج العلمي للنقد عبارة عن سبر الفكرة المنقودة، وعرضها على ضوابط العلم العامَّة والخاصَّة، وما يتعلَّق بالطبيعة العلمية للفكرة.

فهنا عندنا شيئان:

(١) **ضوابط العلم العامَّة والخاصة:** فهناك قواعد عامة تدخل في كل علم، وقد تعرضت إليها بعض العلوم كعلم المنطق، فإنه لا يخلو علم من قواعد المنطق، ولهذا يسمونه بـ(خادم العلوم). وهناك قواعد خاصَّة بكل علم، كقواعد الرياضيات فإنها خاصة بالرياضيات، وقواعد الفيزياء فإنها خاصة بالفيزياء، وقواعد النحو، وقواعد الأصول، وقواعد الفقه وهكذا.

(٢) **الطبيعة العلمية للفكرة:** فكل فكرة لا تخرج عن طبيعة معينة، فقد تكون فكرة رياضية أو فيزيائية أو تاريخية أو نحوية أو فقهية أو غير ذلك.

وعليه فعند نقد فكرة ما لا بد من عرضها على القواعد العامَّة والخاصَّة، وما يتعلق بطبيعة الفكرة.

الأمر الثاني: ما يحتاج إليه في النقد العلمي الصحيح.

(١) سعة الاطلاع والتتبع.

إن الناقد لابُد أن يكون ذا اطلاع واسع وكبير، فمن كان ذا اطلاع بسيط وتتبع بسيط لا يمكن أن يبت في نقد قضية من القضايا، فإن الذي لا يتتبع تتبعاً كافياً تبقى المسألة عنده في حيّز الضبابية فلا يمكن أن يصل من خلالها إلى خفايا الواقع،

فمثلا لا يصح من الناقد الذي يريد أن يبحث عن قضية تاريخية لها ارتباط بالتاريخ البيزنطي أن يقتصر على ما ذُكر في كتب التاريخ العربية، أو بما ذُكر في الويكيبيديا.

فعدم التتبع والاستقراء الكافي لا يعطي المبرر لشخص غير متتبع أن يقوم برمي بعض الأحداث بالكذب، أو يقوم بنفي بعض الشخصيات أو نفي ذريتها، أو نفي تتلمذ لبعض الشخصيات على يد بعض الأئمة عليهم السلام، أو أن يقوم برمي بعض الأعلام بالاعتزال وبعض آخر بأنه شافعي وهكذا، وهو في كلِّ ذلك معتمد على نص وجده في كتاب واحد أو كتابين مكتفياً بهما، ولا دراية له بنصوص أخرى تنقض مدّعاه.

وكذلك لابد من التتبع الكافي لأجل الاستبعاد أو التقريب لبعض القضايا، فإن التتبع كما أنه يساهم في كشف الواقع المجهول فهو أيضاً يساهم في تقريب بعض الأحداث التي يتمُّ استبعادها، أو استبعاد بعض الأحداث التي يتمُّ تقريبها وذلك من خلال الاطلاع على الأشباه والنظائر.

(٢) القدرة على تحليل الأحداث وتأليفها مع بعضها البعض.

لابُد أن تكون عند الناقد القابلية والقدرة على تحليل القضايا وربط بعضها ببعض، فمثلاً لما نأتي إلى قضية تاريخية فإن القضايا التاريخية لا يمكن أن تقتطعها من سياقها الزماني - كما سيتضح لك في بعض مناقشات هذا الكتاب - وإلا أدى ذلك لفهم خاطئ لها، فهنا لابد لكي تفهم بعض القضايا التاريخية أن تحلل السياق الثقافي والسياسي والاجتماعي والديني للحدث حتى تضمن الفهم الدقيق للأحداث، فالناقد يحتاج إلى الموهبة ويحتاج إلى الخبرة والممارسة الطويلة للعلم

الذي يُراد نقده.

وبعد اتضاح ما تلوناه عليك أذكر - بعون الله تعالى – نموذجاً من النماذج التي يتضح فيها عدم توظيف الكاتب للمنهج العلمي، وخلو يده عن التتبع الكافي، والتحليل للأحداث، وهذا النموذج أجعله كمدخل للدخول في المناقشة الأساسية، وعليه فقس.

أهلية الكاتب للتعامل مع القضايا التاريخية، ابن خلكان أنموذجاً.

تعرض الكاتب في كتابين من كتبه[1] لشخصية (ابن خلكان)، وذكر في كتابه (سيدة الإماء) أن ابن خلكان قد تفرد في ذكر اسم (خمط)، والذي ظهر للكاتب من ذكر ابن خلكان لهذا الاسم هو إرادة تمييع قضية الإمام الحجة عليه السلام والتشكيك فيها، وقد ناقش الكاتب ثبوت هذا الاسم لها عليها السلام بمناقشتين:

- **المناقشة الأولى**: أن اسم (خمط) من متفردات ابن خلكان.
- **المناقشة الثانية**: أن (ابن خلكان) رجلٌ لا يؤتمن فيما ينقله عن العترة الطاهرة وتاريخ الشيعة لنصبه، وقد أقام قرينتين لإثبات نصبه.

وسنُركز الحديث على القرينتين اللتين أقامهما لإثبات نصبه، **ولا يُفهم من هذا أننا ندافع هنا عن ابن خلكان.**

القرينة الأولى:

سر تسميته بابن خلكان هو أن الرجل كان كثير الافتخار بأجداده، فيكثر من

(١) كتاب سيدة الإماء، ص:٩، كتاب نهج البلاغة فوق الشبهات والتشكيكات، ص:٢٨.

قوله: (كان أبي، كان جدي، كان أجدادي)، فكان يُقال له: (خلِّ كان، وتكلم عن نفسك) إلى أن أصبحت لقباً له، وقد نقل ذلك ابن عماد الحنبلي في شذراته.

ولما رجعنا إلى تاريخ الرجل وجدناه برمكي النسب، ومن له اطلاع على التاريخ يعلم يقيناً أن البرامكة كانوا أشد الناس عداوة للعلويين، إذ كانوا اليد الضاربة للدولة العباسية..... فكانوا السيف الحاد المسلط على أعداء العباسيين وخصوصاً العلويين.

وعليه فهناك عداء تاريخي متجذر بين البرامكة وبين العلويين، ولا نشك أن كلام ابن خلكان ناشئ عن هذا.[1]

» **التعليق**:

قرينة الكاتب تعتمد على مقدمتين اثنتين:

- **المقدمة الأولى**: أن ابن خلكان ممن يتفاخر بأجداده حتى سُمي بـ (ابن خلكان).
- **المقدمة الثانية**: هؤلاء الأجداد كانوا من أعداء أهل البيت عليهم السلام.
- **النتيجة**: لو كان محباً لأهل البيت عليهم السلام ومبغضاً لأعدائهم لما تفاخر بأعداء أهل البيت عليهم السلام ولو كانوا أجداده.

» **المناقشة**:

وكلامنا مع الكاتب في المقدمة الأولى، فقد اعتمد في إثبات نصب ابن خلكان على أنه سُمي به لأنه كان يتفاخر بأجداده الذين هم أعداء العلويين، وهذا يبتني

(١) سيدة الإماء، ص:٩.



على أمرين:

- الأول: انحصار المراد من (خلكان) في المعنى الذي ذكره.
- الثاني: أن المسمى بهذا الاسم هو صاحب الوفيات.

وفي كلا الأمرين نظر:

أما الأول: فقد ذكروا في سبب التسمية بهذا الاسم أقوالاً:

القول الأول: أنها مركبة من كلمتين.

أي أن كلمة (خلكان) نفسها مركبة من (خل) و (كان)، وهذا القول ذكره جملة ممن كتب حول هذا الاسم فقيل: (وجه تسمية جدّه خَلِّكان به بناء على ضبطه الأوّل أنّه افتخر يوما في مجلس كان له على بعض قرنائه بمفاخر آبائه الّذين هم آل البرامكة الوزراء المشهورون فقيل له في ذلك: خلّ كان. بمعنى: دع كان أبي كذا. وجدّي كذا، ونسبي كذا، وحدّثنا عمّا يكون في نفسك الآن)[1].

وهذا القول نفس ما يشير إليه الكاتب من سبب التسمية باختلاف في نسبة الكلمة لمن، وقد نُقل عن أحد الأدباء نفس هذا التفسير إلا أنه ذكر أن منشأ التسمية هو أن ابن خلكان حين سئل عن نسبه، (قال: خلّ كان، يعني اسأل عن الرجل ودعك من السؤال عن آبائه وأجداده)[2].

(١) روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات، ج١، ص:٣٢٠.

(٢) ذكره (محمود الأرناؤوط) في تحقيقه لشذرات أبي الفلاح ابن عماد الحنبلي، «شذرات الذهب في أخبار من ذهب» (٧/ ٦٥٠) حاشية (٢).

القول الثاني: **أنها نسبة إلى قرية تُسمى (خَلْكان).**

ذكر هذا القول جملة ممن تعرض لابن خلكان، ومن ضمن من نقل هذا المعنى المصدر الذي اعتمده الكاتب في ذكر سبب تسمية (خلكان) بهذا الاسم ألا وهو أبو الفلاح ابن العماد الحنبلي في شذراته حيث قال: (قال ابن شهبة قال الإسنوي: خلّكان: قرية من عمل إربل)[1].

وقد نقل ذلك ابن المستوفي (ت ٦٣٧هـ) -وهو أسبق زماناً من صاحب وفيات الأعيان- في كتابه (تاريخ اربل)، وذلك في ترجمة (عمر بن خلكان[2]) فقال: (هو أبو حفص عمر بن إبراهيم بن أبي بكر بن خلكان، من قرية معروفة بجده منسوبة إليه على طريق النسبة الكردية)[3]، وعلق سامي الصقار – محقق الكتاب- عليه بهذا: (ورد في «الفوائد البهية»[4]، أن عبد القادر العيدروس نقل في «النوع السافر في أخبار القرن العاشر» عن قطب الدين المكي أنه قال أن لفظ (خلكان) ضبط على صورة الفعلين «خل» أمر من خلى أي ترك، و«كان»، وأن سبب تسميته بذلك أنه كان كثيراً يقول: (كان والدي كذا، كان والدي كذا) فقيل «خل كان». ثم قال: (ورأيت من ضبطه بسكون اللام والباقي على حاله).

وفي «طبقات الشافعية» لابن شهبة [5] أن (خلكان) قرية من عمل إربل،

---

(١) «شذرات الذهب في أخبار من ذهب» (٧/ ٦٥٠).

(٢) يكون عمّا لصاحب وفيات الأعيان.

(٣) تاريخ اربل، ج١ ص ٢٨٣.

(٤) ص: ١٢، حاشية.

(٥) انظر طبقات الاسنوي ٤٩٥/ ١ .

وعلق على ذلك المحقق الجبوري بقوله بأن القرية لا زالت موجودة في قضاء رانية التابعة للواء السليماني (وهو وهم من الاسنوي – على حد قول ابن شهبة – وإنما هو اسم لبعض أجداده . اهـ . ويبدو أن الصحيح هو ما ذكره ابن المستوفي – وهو الاربلي العريق – من أن النسبة هي إلى قرية معروفة بجده منسوبة إليه على طريق النسبة الكردية. والظاهر أن أحد أجداده كان يُدعى (خل) وهو اسم معروف، فنُسبت إليه القرية وصارت «خلكان».

هذا ووجد عشيرة كردية تسمى (خالكاني) مؤلفة من ٤٠٠ أسرة وهي نصف رحالة، قادمة بالأصل من منطقة راوندوز (وهي من أعمال إربل) وتسكن حالياً غربي بحيرة قوجحصار (هي دنيسر) وفقاً لما ذكر أمين زكي (تاريخ الكرد [١])[٢].

وذكر محمود الأرناؤوط في تحقيقه على شذرات ابن العماد الحنبلي فقال: (وعلّق محقّقه – أي محقق كتاب الإسنوي- الدكتور عبد الله الجبّوري بقوله: أقول: وما زالت هذه القرية التي يقترن باسمها اسم المؤرخ العظيم قاضي القضاة ابن خلّكان إلى الآن، وهي كذلك قرية، وتقع في (جناران) – مرزا- رستم، التابعة إلى قضاء رانية، من محافظة السليمانية في شمال العراق. أفادنيه الأخوان الصديقان: العميد الأستاذ الفاضل عبد الرحمن التكريتي، والأستاذ صادق التكريتي قائم مقام قضاء بغداد. انتهى.

قلت: وسألت عن ذلك صديقي الأديب الدكتور خالد قوطرش الكرديّ -وهو ممن يتقن الكردية ويلم بالفارسية- فقال: يقال بأن «ابن خلكان» ينسب

---

(١) ص٤٣٦.

(٢) تاريخ إربل ج٢ ص٤٧٣.

إلى قرية «خلكان» بفتح الخاء وسكون اللام وفتح الكاف، قرية تقع الآن في شمال العراق، وعليه فإن الصواب أن يقال «ابن خَلْكان»)[١].

ومن خلال ما كُتب في بيان سبب تسمية (خلكان) وجدتُ أن بعضهم أشار إلى أن (ابن خلكان) صاحب «وفيات الأعيان» هو الذي كان يُفاخر بنسبه وأجداده فقيل له ما قيل، وقد تَفرد بذلك قطب الدين الحنفي[٢] صاحب «طبقات الحنفية» على ما نَقل عنه العيدروس في كتابه «النور السافر عن أخبار القرن العاشر» فقال: (وَمن إفادات الشَّيْخ قطب الدّين أن لفظ (ابن خلكان) ضبط على صُورَة الْفِعْلَيْنِ، خل أمراً من (خلي) أي ترك فعل مَاض وَكَانَ النَّاقِصَة، وسبب تسميته بذلك أنه كان يكثر أن يقول كان والدي كذا، وكان جدي كذا فإنه من البرامكة، فقيل خل كان)[٣].

وهذا وإن كان بدواً يظهر منه أنه يعني أن (ابن خلكان) نفسه هو من كان يتفاخر إلا أن الذي يتأمل يجد أن هذا النقل لا يختلف عن التعليلات السابقة إلا في النسبة، والظاهر أن هذه النسبة التي ذُكرت خطأ إما من الناقل أو من المنقول عنه، فاسم (خلكان) أسبق من صاحب كتاب «وفيات الأعيان» فقد كان يذكره في كتبه ففي مقدمة كتابه «وفيات الأعيان» يقول: (يقول الفقير إلى رحمة الله تعالى شمس الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن إبراهيم **بن أبي بكر بن خلكان**، الشافعي..)[٤]،

---

(١) شذرات الذهب في أخبار من ذهب (٧/ ٦٥٠)، حاشية ٢.

(٢) قطب الدّين محمد بن علاء الدّين أحمد بن محمد بن قاضي خان بن بهاء الدّين بن يعقوب بن حسن بن علي النّهرواني الهندي ثم المكّي الحنفي.

(٣) النور السافر عن أخبار القرن العاشر، ص:٣٤٧.

(٤) «وفيات الأعيان» (١/ ١).



وكذا تجد في ضبط اسم أحد أعمامه كـ(عمر بن إبراهيم **بن خلكان**) مثلاً، فتسمية (خلكان) ليست له، ولو كان هو المتفاخر بأجداده لكان الأنسب أن يكون اسمه هو (خلكان) لا أن يُعرف بـ (ابن خلكان).

وأما ما نقله صاحب كتاب «شذرات الذهب» فظاهره أنه نقل عن «النور السافر» ولكنه ختم قوله بشيء يؤيد ما ذكرناه للتو فقد قال: (فقيل له (خلّ كان) فغلبت عليه)[1]، فالذي كان من حقه أن يغلب على اسمه هو (خلكان) لا (ابن خلكان) كما أسلفنا.

ولو تنزلنا وقلنا بأن المتفاخر بآبائه البرامكة هو صاحب الوفيات، فإن هذا لا يثبت المدعى، وهو نصبه لأهل البيت عليهم السلام؛ لأن النصب هو إظهار العداوة والبغض لهم عليهم السلام، ومجرد التفاخر بأجداده وإن كانوا أعداء للعلويين لا يثبت النصب، بل إن مجرد عدائهم للعلويين لا يثبت نصبهم أنفسهم فضلاً عنه هو، لأن النصب أخص منه.

على أنه يمكن أن يقال بأن العداء منهم لخصوص من كان يخرج بالسيف، وليس لمطلق العلويين بما فيهم الأئمة عليهم السلام.

» **النتيجة**:

إن (خلكان) ليس لفظاً خاصاً بصاحب كتاب «وفيات الأعيان» بل هو أسبق منه، وقد ورد في تعليل وروده قولان، وعلى كلا القولين تسقط القرينة الأولى التي ذكرها الكاتب، فلا يمكن الاستفادة منها في إثبات نصب الرجل ليُرتَّب على ذلك

---

(١) شذرات الذهب في أخبار من ذهب ج١٠ ص٦١٩.

ما استفاده الكاتب من أن هذا الاسم من مخترعات ابن خلكان لأنه أراد بذلك تمييع قضية الإمام المهدي عليه السلام بسبب نصبه.

القرينة الثانية:

إن ابن خلكان كان من عشاق يزيد بن معاوية وشعره، إذ أنه ذكر في ترجمة المرزباني: وهو أوّل من جمع ديوان يزيد بن معاوية بن أبي سفيان الأموي، واعتنى به، وهو صغير الحجم، يدخل في مقدار ثلاث كراريس، وقد جمعه من بعده جماعة، وزادوا فيه أشياء كثيرة ليست له، وكنت حفظت جميع ديوان يزيد، لشدة غرامي به، وذلك في سنة ثلاث وثلاثين وستمائة بمدينة دمشق، وعرفت صحيحه من المنسوب إليه الذي ليس له، وتتبعته حتى ظفرت بصاحب كل أبيات، ولولا خوف التطويل لبينت ذلك، وشعر يزيد مع قلته في نهاية الحُسْن.

وهنا لابد لنا من طرح عدة تساؤلات: ما سبب غرام ابن خلكان الشديد بشعر يزيد؟

إن كان حبه لنفس مضامين الشعر، فهذه طامة تنبئ عن سوء سريرة ابن خلكان، إذ أن شعر يزيد ليس شعراً في ذكر الله، ولا في الثناء على نبيه صلى الله عليه وآله، بل كله فسق وفجور، وليس هناك أفضل من الذهبي في تلخيص لسيرة يزيد بن معاوية....

وإن كان حبه لهذا الشعر من أجل حبه ليزيد نفسه، فيكفينا هذا مطعناً في هذا الرجل، إذ أن حب يزيد من أقوى الأدلة على النصب وبغض أهل البيت عليهم السلام، وقد كفانا ابن كثير الدمشقي مؤونة إثبات هذه القضية بقوله: (الناس في يزيد بن



معاوية أقسام ....)[1]. انتهى.

» **التعليق**:

قرينة الكاتب تعتمد على مقدمتين اثنتين:

- **المقدمة الأولى**: أن ابن خلكان من عشاق يزيد بن معاوية.
- **المقدمة الثانية (مطوية)**: أن كل من كان يعشق يزيد فهو من النواصب.
- **النتيجة**: أن ابن خلكان من النواصب.

» **المناقشة**:

وكلامنا مع الكاتب في المقدمة الأولى، وقد استدل عليها بما ذكره في ترجمة المرزباني من أنه كان شديد الغرام بشعر يزيد، وأنه وصف شعره بأنه في نهاية الحسْن، ثم ذكر احتمالين في شدة غرامه بشعر يزيد، الأول: لما في شعر يزيد من مضامين، والثاني: لعشقه ليزيد.

وكلامه باطل من وجهين:

الأول: أنه إنما يتم هذا الكلام لو كان غرامه بشعر يزيد من جهة حبه له، ولكنه غير متعين، لوجود احتمال آخر ذكره هذا الكاتب وهو حبه لمضامين شعر يزيد، فإنه وإن كانت مضامين شعر يزيد لا تذكر بالله عز وجل ولا تربط بأهل البيت عليهم السلام بل ولو كانت مليئة بالفسق والفحش والمجون فإن ذلك لن يكون كاشفاً إلا عن خبث سريرة، ولا ملازمة بين إثبات فساده وإثباته النصب لأهل البيت عليهم السلام.

الثاني: أن المنقول من كلام ابن خلكان ظاهر في أنه مغرم بالشعر باعتبار أنه في

(١) سيدة الإماء، ص:١٠.

نهاية الحسْن[1]، لا أنه بسبب كونه شعر يزيد، حتى يتوهم أن غرامه به لعشقه يزيد.

» **النتيجة**:

لو كان الكلام في حفظه لشعر يزيد فقط لما كان دالاً على نصبه ولا على خبثه، ولكن الذي قاله عن نفسه من أنه شديد الغرام بشعره، وكان مولعاً به حتى حفظه، وتتبعه تتبعا عرف به صاحب كل أبيات فيه، وعرف صحيحه من المنسوب له ، كاشف عن خبث الرجل وانحرافه عن أهل البيت عليهم السلام ، فلو كان يزيد الملعون قاتل أهله وعشيرته وسابي نسائهم وفاعلاً فيهم ما فعله في الحسين وأهله وأصحابه ونسائه فهل تراه يغرم بشعره هذا الغرام العجيب الغريب؟!

فهذا الغرام وإن لم يكن دالاً على نصبه، لأن النصب يعتبر في تحققه أمور ليست متحققة بهذا الغرام، إلا أن هذا الغرام كاشف عن خبث هذا الخبيث.

ولكن هذا لا يعني أننا نوافق الكاتب في أن ذكره لاسم خمط كان بغرض تمييع قضية الإمام المهدي عليه السلام، وأن هذا ناشئ من نصبه المستفاد من القرينتين أعلاه، فإن هذا لا دليل عليه، وما ذكر لا يصلح أن يكون كذلك.

بعد هذا يتضح للقارئ أن الكاتب لا يمارس حتى الضوابط العامة للبحث، فلا المنهج العلمي، ولا التتبع الكافي ، ولا التحليل الجيد، وستجد هذا منثوراً في طيات الكتاب كما سترى قريباً.

---

(١) وفيات الأعيان (٤/ ٣٥٤).

القسم الثاني: مناقشةُ الملاحظات السندية

هنالك عدّة أقوال تبينُ أصلَ أُمِّ الإمامِ عليه السلام من أنها رومية أو سندية أو مغربية أو نوبية أو غير ذلك، وَقد نَقل الكاتب الرواية المشهورة في وُصولها إلى بيت العصمة والطهارة عليهم السلام والتي نقلها جُملة من الأعلام -وسيأتي التفصيل- ثم سَجّل عليها عدّة ملاحظات، وهنا أُريد أن أقف مع تلك الملاحظات.

النقطة الأولى: في ذكر المصادر التي ذكرت رواية قدومها من بلاد الروم.

وفي هذه النقطة أذكرُ أمرين:

الأمر الأول: في ذكر الأسناد من المصادر الثلاثة الأولى.

١. كتاب كمال الدين وتمام النعمة، الشيخ الصدوق (ت ٣٨١هـ).

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ حَاتِمٍ النَّوْفَلِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ عِيسَى الْوَشَّاءِ الْبَغْدَادِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ طَاهِرٍ الْقُمِّيُّ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو الْحُسَيْنِ مُحَمَّدُ بْنُ بَحْرٍ الشَّيْبَانِيُّ قَالَ:...

٢. كتاب دلائل الإمامة، الطبري الصغير (بعد ٤١١ هـ).

حَدَّثَنَا أَبُو الْمُفَضَّلِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْمُطَّلِبِ الشَّيْبَانِيُّ سَنَةَ خَمْسٍ وثَمَانِينَ

وثَلَاثِمِائَةٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْحُسَيْنِ مُحَمَّدُ بْنُ بَحْرٍ الرُّهْنِيُّ الشَّيْبَانِيُّ، قَالَ:...

٣. كتاب الغيبة، الشيخ الطوسي (ت ٤٦٠هـ).

أَخْبَرَنِي جَمَاعَةٌ عَنْ أَبِي الْمُفَضَّلِ الشَّيْبَانِيِّ عَنْ أَبِي الْحُسَيْنِ مُحَمَّد بْن بَحْر بْن سَهْل الشَّيْبَانِيِّ الرُّهْنِي قَالَ: قَالَ بِشْرُ بْنُ سُلَيْمَانَ النَّخَّاسُ وهُوَ مِنْ وُلْدِ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ أَحَدُ مَوَالِي أَبِي الْحَسَنِ وأَبِي مُحَمَّدٍ عليهما السلام وجَارُهُمَا بِسُرَّ مَنْ رَأَى: ...

والعلماء جيلاً بعد جيل قد نقلوها في كتبهم مما يُشعر باهتمامهم بهذه الرواية، وإليك أسماء بعض من نقلها:

م	الاسم	الكتاب
١	الشيخ ابن بابويه، محمد بن علي (الصدوق) (ت٣٨١ هـ)	كمال الدين وتمام النعمة، ج٢، ص:٤١٧
٢	الشيخ محمد بن جرير بن رستم الطبري الآملي الصغير، (ت القرن ٥)	دلائل الإمامة (الحديثة)، ص: ٤٨٩
٣	الشيخ محمد بن الحسن الطوسي (ت٤٦٠ هـ)	الغيبة / كتاب الغيبة للحجة، ص: ٢٠٨
٤	الشيخ الفتال النيشابوري، محمد بن أحمد (ت ٥٠٨ هـ)	روضة الواعظين و بصيرة المتعظين (القديمة)، ج١، ص: ٢٥٢.
٥	الشيخ ابن شهرآشوب المازندراني، محمد بن علي (ت ٥٨٨ هـ)	مناقب آل أبي طالب عليهم السلام (لابن شهرآشوب)، ج٤، ص: ٤٤٠

م	الاسم	الكتاب
٦	الشيخ بهاء الدين النيلي النجفي، علي بن عبد الكريم (٨٠٣ هـ)	منتخب الأنوار المضيئة في ذكر القائم الحجة عليه السلام، ص: ٥١
٧	السيد مير اللوحي، محمد بن محمد السبزواري (كان معاصراً للعلامة المجلسي، قيل ت ١٠٤١هـ)	مختصر كفاية المهتدي ، ص: ١١٣
٨	الشيخ الفيض الكاشاني، محمد محسن بن مرتضى (ت ١٠٩١ هـ)	نوادر الأخبار فيما يتعلق بأصول الدين (للفيض)، ص: ٢٠٩
٩	الشيخ الحر العاملي، محمد بن حسن (ت ١١٠٤ هـ)	إثبات الهداة بالنصوص و المعجزات، ج٤، ص: ٤٢٤
١٠	السيد البحراني، السيد هاشم بن سليمان (ت ١١٠٧ هـ)	* حلية الأبرار في أحوال محمد و آله الأطهار عليهم السلام، ج٦، ص: ١٤١ * مدينة معاجز الأئمة الإثني عشر، ج٧، ص: ٥١٢
١١	الشيخ المجلسي، محمد باقر بن محمد تقي (ت ١١١٠ هـ)	بحار الأنوار (ط – بيروت)، ج٥١، ص: ٦
١٢	السيد الجزائري، نعمة الله بن عبد الله (ت ١١١٢ هـ)	رياض الأبرار في مناقب الأئمة الأطهار، ج٣، ص: ١٥

م	الاسم	الكتاب
١٣	الشيخ النوري، حسين بن محمد تقي (ت ١٣٢٠ هـ)	مستدرك الوسائل و مستنبط المسائل، ج١٣، ص: ٣٦٧
١٤	الشيخ القمي، عباس بن محمد (ت ١٣٥٩هـ)	منتهى الآمال ، ج٢ ، ص: ٦٩٣

وقد اعتبر الرواية أو مضمونها جملة من الأعلام، بل وصححها آخرون، فمثلاً:

الشيخ المفيد رحمه الله قد نقل زيارة لها[1] متضمنة لنفس معاني الرواية، وهذه الزيارة وإن كنّا لا نقطع أنها واردة عن المعصوم[2] إلا أنها كاشفة لا أقل عن قبول الشيخ لمضامينها.

وقد نقل الزيارة أيضاً جمع من العلماء من بعده، ومنهم الشيخ ابن المشهدي رحمه الله[3]، والشهيد الأول رحمه الله[4] وغيرهم من العلماء.

وقال الشيخ الطبرسي رحمه الله: (و كانت أم المهدي عليه السلام أم ولد، اسمها نرجس

(١)بحار الأنوار (ط - بيروت)، ج٩٩، ص: ٧٢.

(٢)قال الشيخ التستري رحمه الله في قاموسه: (وهو المفهوم أيضا من المفيد حيث ذكر زيارة لها و فيها:«المخطوبة من روح اللّه الأمين ومن رغب في وصلتها سيّد المرسلين»، و الظاهر أنّ الزيارة إنشاء منه أخذا من خبر النّخاس المتقدّم.) [قاموس الرجال، ج١٢ ، ص:٦٣]، إلا أنه إن كانت كذلك فمع هذا تبقى مؤيدة للمدعى من كون الشيخ المفيد رحمه الله يعتمد مضمون الرواية.

ومما يجدر الالتفات إليه أن هذه الزيارة كانت منتشرة عند الناس حتى أن الشيخ ابن المشهدي رحمه الله يقول: (زيارة أم القائم عليهما السلام أملاها عليّ رجل من البحرين سمعته يزور بها) [المزار الكبير (لابن المشهدي)، ص: ٦٦٠]، مما يُشعر بأن هناك أساساً لهذه الزيارة.

(٣)المزار الكبير (لابن المشهدي)، ص: ٦٦٠، بحار الأنوار (ط - بيروت)، ج٩٩، ص: ٧٢.

(٤)المزار (للشهيد الأول)، ص: ٢١١، بحار الأنوار (ط - بيروت)، ج٩٩، ص: ٧٢.

وهي بنت ليشوعا بن قيصر ملك الروم من أولاد الحواريين من قبل الإمام، وكان اسمها عند أبيها مليكة، ولها قصة عجيبة لا يسعها هذا الكتاب)[١]، وهذا واضح في اعتباره لها ولو في الجملة.

وقال الشيخ عباس القمي رحمه الله قبل نقله الخبر: (روى ابن بابويه والشيخ الطوسي **بأسانيد معتبرة** عن محمد بن بحر بن سهل الشيباني أنّه قال: قال بشر بن سليمان النخّاس...إلخ)[٢]، فعبر عن الأسانيد بأنها أسانيد معتبرة.

وقال الشيخ لطف الله الصافي قدس سره معلقاً على الرواية: (ويظهر ممّا عنون به الباب -[أي الشيخ الصدوق]- أيضاً اعتماده واستدلاله على ما كان مشهوراً في عصره من اسم أمّه عليه السلام ونسبها بهذا الحديث،... و إلاّ فلا ينبغي لمثله أن يعتمد على رواية غير موثّقة، لا يعرف رواتها بالوثاقة في مثل هذا الأمر المعتنى به عند الخاصّ و العامّ، فالمظنون بل المقطوع اطمئنانه بصحّة الرواية وصدق رواتها، و لو تنزّلنا عن ذلك فلا محيص عن القول باطمئنانه بصدورها بواسطة بعض القرائن و الأمارات المعتبرة التي يجبر بها ضعف الراوي، و يقطع بها بصحّتها)[٣]

وقد خصصت الثلاثة أعلاه بالذكر باعتبار أن من جاء بعدهم نقلها عنهم، والكاتب اعتمد على أولئك الثلاثة.

---

(١)تاج المواليد للشيخ الطبرسي، واعتمدت هنا المخطوط، وهناك نسخة إلكترونية مجموعة، وفيها اختلاف يسير، ص: ٦٢.

(٢)منتهى الآمال، ج٢، ص: ٦٩٣

(٣)منتخب الأثر في الإمام الثاني عشر عليه السلام، ج٣، ص: ٣٣٣، وسيأتي كلامه قدس سره كاملًا.

الأمر الثاني: في ذكر نص الرواية مع الفروقات بين المصادر الثلاثة.

هناك فروق متعددة للرواية في المصادر الثلاثة، وهذا الاختلاف هو اختلاف بسيط، وفي الغالب يرجع إلى النساخ.

وسأقتصر على ذكر الأهم من الفروق، وأما الاختلاف في تقديم وتأخير أو في تذكير وتأنيث وغيرها من الفروق غير المخلة بين النصين وسأغض الطرف عنها وإلا استوجب ذلك التطويل بلا ثمرة.

الأصل: رواية كمال الدين وتمام النعمة للشيخ الصدوق رحمه الله.

الهامش: **د**: رواية دلائل الإمامة للشيخ الطبري الصغير الإمامي رحمه الله، **غ**: رواية الغيبة للشيخ الطوسي رحمه الله.

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ حَاتِمٍ اَلنَّوْفَلِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو اَلْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ عِيسَى اَلْوَشَّاءِ اَلْبَغْدَادِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ طَاهِرٍ اَلْقُمِّيُّ قَالَ (١): حَدَّثَنَا أَبُو اَلْحُسَيْنِ مُحَمَّدُ بْنُ بَحْرٍ اَلشَّيْبَانِيُّ قَالَ: وَرَدْتُ كَرْبَلاَءَ سَنَةَ ستٍّ وَ ثَمَانِينَ وَ مائَتَيْنِ قَالَ وَزُرْتُ قَبْرَ غَرِيبِ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وآله ثُمَّ انْكَفَأْتُ إِلَى مَدِينَةِ اَلسَّلاَمِ مُتَوَجِّهاً إِلَى مَقَابِرِ قُرَيْشٍ فِي وَقْتٍ قَدْ تَضَرَّمَتِ اَلْهَوَاجِرُ وَتَوَقَّدَتِ اَلسَّمَائِمُ فَلَمَّا وَصَلْتُ مِنْهَا إِلَى مَشْهَدِ اَلْكَاظِمِ عليه السلام واسْتَنْشَقْتُ نَسِيمَ تُرْبَتِهِ اَلْمَغْمُورَةِ مِنَ اَلرَّحْمَةِ اَلْمَحْفُوفَةِ بِحَدَائِقِ اَلْغُفْرَانِ أَكْبَبْتُ عَلَيْهَا

---

(١) د: حَدَّثَنَا أَبُو اَلْمُفَضَّلِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الله بْنِ اَلْمُطَّلِبِ اَلشَّيْبَانِيُّ سَنَةَ خَمْسٍ وثَمَانِينَ وثَلَاثِمِائَةٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو اَلْحُسَيْنِ مُحَمَّدُ بْنُ بَحْرٍ اَلرُّهْنِيُّ اَلشَّيْبَانِيُّ، قَالَ.

غ: أَخْبَرَنِي جَمَاعَةٌ عَنْ أَبِي اَلْمُفَضَّلِ اَلشَّيْبَانِيِّ عَنْ أَبِي اَلْحُسَيْنِ مُحَمَّدِ بْنِ بَحْرِ بْنِ سَهْلٍ اَلشَّيْبَانِيِّ اَلرُّهْنِي قَالَ: قَالَ بِشْرُ بْنُ سُلَيْمَانَ اَلنَّخَّاسُ وهُوَ مِنْ وُلْدِ أَبِي أَيُّوبَ اَلْأَنْصَارِيِّ أَحَدُ مَوَالِي أَبِي اَلْحَسَنِ وأَبِي مُحَمَّدٍ عليهما السلام وجَارُهُمَا بِسُرَّ مَنْ رَأَى، وهنا في رواية الشيخ اختصار إلى دخول بشر على الإمام الهادي عليه السلام بعد أن جاءه كافور الخادم.

بعَبَرَات مُتَقَاطِرَة وَ زَفَرَات مُتَتَابعَة - وَ قَدْ حَجَبَ اَلدَّمْعُ طَرْفِي عَنِ اَلنَّظَر فَلَمَّا رَقَأَت اَلْعَبْرَةُ وانْقَطَعَ اَلنَّحِيبُ فَتَحْتُ بَصَرِي فَإِذَا أَنَا بِشَيْخٍ قَد انْحَنى صُلْبُهُ وَ تَقَوَّسَ مَنْكِبَاهُ وَ ثَفِنَتْ جَبْهَتُهُ وَرَاحَتَاهُ وَ هُوَ يَقُولُ لآخَرَ مَعَهُ عِنْدَ اَلْقَبْر: يَا ابْنَ أَخِي لَقَدْ نَالَ عَمُّكَ شَرَفاً بِمَا حَمَّلَهُ اَلسَّيِّدَانِ مِنْ غَوَامِضِ اَلْغُيُوبِ وَشَرَائِفِ اَلْعُلُومِ اَلَّتِي لَمْ يَحْمِلْ[1] مِثْلَهَا إِلاَّ سَلْمَانُ وَقَدْ أَشْرَفَ عَمُّكَ عَلَى اسْتِكْمَالِ اَلْمُدَّة وانْقِضَاءِ اَلْعُمُرِ وَلَيْسَ يَجِدُ فِي أَهْلِ اَلْوَلاَيَة رَجُلاً يُفْضِي إِلَيْه بِسِرِّه قُلْتُ يَا نَفْسُ لاَ يَزَالُ اَلْعَنَاءُ وَ اَلْمَشَقَّةُ يَنَالاَنِ مِنْك بِإِتْعَابِيَ اَلْخُفَّ وَاَلْحَافِرَ فِي طَلَبِ اَلْعِلْمِ وَقَدْ قَرَعَ سَمْعِي مِنْ هَذَا اَلشَّيْخِ لَفْظٌ يَدُلُّ عَلَى عِلْمٍ جَسِيمٍ وَأَثَرٍ عَظِيم، فَقُلْتُ: أَيُّهَا اَلشَّيْخُ وَمَنِ اَلسَّيِّدَانِ؟ قَالَ: اَلنَّجْمَانِ اَلْمُغَيَّبَانِ فِي اَلثَّرَى بِسُرَّ مَنْ رَأَى فَقُلْتُ: إِنِّي أُقْسِمُ بِالْمُوَالاَةِ[2] وَشَرَفِ مَحَلِّ هَذَيْنِ اَلسَّيِّدَيْنِ مِنَ اَلْإِمَامَةِ وَاَلْوِرَاثَةِ إِنِّي خَاطِبٌ عِلْمَهُمَا وَطَالِبٌ آثَارَهُمَا وَ بَاذِلٌ مِنْ نَفْسِيَ اَلْأَيْمَانَ اَلْمُؤَكَّدَةَ عَلَى حِفْظِ أَسْرَارِهِمَا. قَالَ: إِنْ كُنْتَ صَادِقاً فِيمَا تَقُولُ فَأَحْضِرْ مَا صَحِبَكَ مِنَ اَلْآثَارِ عَنْ نَقَلَةِ أَخْبَارِهِمْ.

فَلَمَّا فَتَّشَ[3] اَلْكُتُبَ وَتَصَفَّحَ اَلرِّوَايَاتِ مِنْهَا قَالَ: صَدَقْتَ أَنَا بِشْرُ بْنُ سُلَيْمَانَ اَلنَّخَّاسُ مِنْ وُلْدِ أَبِي أَيُّوبَ اَلْأَنْصَارِيِّ أَحَدُ مَوَالِي أَبِي اَلْحَسَنِ وَ أَبِي مُحَمَّد عليهما السلام وَجَارُهُمَا بِسُرَّ مَنْ رَأَى. قُلْتُ: فَأَكْرِمْ أَخَاكَ بِبَعْضِ مَا شَاهَدْتَ مِنْ آثَارِهِمَا. قَالَ: كَانَ مَوْلاَنَا أَبُو اَلْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ اَلْعَسْكَرِيُّ عَلَيْهِ السَّلاَمُ فَقَّهَنِي فِي أَمْرِ اَلرَّقِيقِ

(١) د: لَا يَحْتَمِلُ.

(٢) د: بِالْوَلَايَةِ.

(٣) د: نَشَرْتُ.

فَكُنْتُ لاَ أَبْتَاعُ وَ لاَ أَبِيعُ إِلاَّ بِإِذْنِه فَاجْتَنَبْتُ بِذَلِكَ مَوَارِدَ اَلشُّبُهَات حَتَّى كَمَلَتْ مَعْرِفَتِي فِيهِ فَأَحْسَنْتُ اَلْفَرْقَ فِيمَا بَيْنَ اَلْحَلاَلِ وَ اَلْحَرَامِ، فَبَيْنَمَا أَنَا ذَاتَ لَيْلَة فِي مَنْزِلِي بِسُرَّ مَنْ رَأَى وَقَدْ مَضَى هَوَى مِنَ اَللَّيْلِ إِذْ قَرَعَ اَلْبَابَ قَارِعٌ فَعَدَوْتُ مُسْرِعاً فَإِذَا أَنَا بِكَافُور اَلْخَادِمِ رَسُول مَوْلاَنَا أَبِي اَلْحَسَنِ عَلِيِّ بْن مُحَمَّد عليه السلام يَدْعُونِي إِلَيْه فَلَبسْتُ ثِيَابِي وَدَخَلْتُ عَلَيْه فَرَأَيْتُه يُحَدِّثُ ابْنَهُ أَبَا مُحَمَّد وَأُخْتَهُ حَكِيمَةَ مِنْ وَرَاء اَلسِّتْرِ فَلَمَّا جَلَسْتُ قَالَ: يَا بِشْرُ إِنَّكَ مِنْ وُلْد اَلْأَنْصَار وَهَذه اَلْوَلاَيَةُ لَمْ تَزَلْ فِيكُمْ يَرِثُهَا خَلَفٌ عَنْ سَلَف فَأَنْتُمْ ثِقَاتُنَا أَهْلَ اَلْبَيْت وَإِنِّي مُزَكِّيكَ وَ مُشَرِّفُكَ بِفَضِيلَة تَسْبقُ بِهَا شَأْوَ[1] اَلشِّيعَةِ[2] فِي اَلْمُوَالاَة بِهَا بِسرٍّ أُطْلِعُكَ عَلَيْه وَأُنْفذُكَ فِي ابْتِيَاعِ أَمَةٍ[3] فَكَتَبَ كِتَاباً مُلْصَقاً[4] بِخَطٍّ رُومِيٍّ وَلُغَة رُومِيَّة وَطَبَعَ عَلَيْه بِخَاتَمِه وَأَخْرَجَ شستقة[5] [شقَّةً] صَفْرَاءَ فِيهَا مِائَتَان وَعِشْرُونَ دِينَاراً فَقَالَ خُذْهَا وَتَوَجَّهْ بِهَا إِلَى بَغْدَاد واحْضُرْ مَعْبَرَ اَلْفُرَاتِ[6] ضَحْوَةَ

---

(١) سَوَابِقَ.

(٢) في بعض نسخ كمال الدين «سائر الشيعة»، والشأو مصدر. الأمد والغاية يقال فلان بعيد الشأو أي عالي الهمة.

(٣) وَ أُنْفِذُكَ فِي تَتَبُّعِ أَمْرِهِ.

(٤) لَطِيفاً.

(٥) د: سَبِيكَةً. غ: شَقِيقَةً.

(٦) هكذا في المصادر، ونهر الفرات لا يمر ببغداد والذي يمر هو دجلة، وقد نبه على هذا السيد محمد كاظم القزويني في كتابه (الإمام المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف من المهد إلى الظهور) ص:١٢٠، ولكن لعل المراد به هو (معظم الفرات) أو (معبر الصراة)، وقد ذكر اليعقوبي في كتابه البلدان ما نصه: (وهي على نهر يأخذ من الفرات يقال له: الصراة، و بين قصر ابن هبيرة -[بين القصر وبغداد ١٢ فرسخاً]- و بين معظم الفرات مقدار ميلين إلى جسر على معظم الفرات يقال له: جسر سورا.) [البلدان، ص: ١٤٥]، وقد ذكر (معبر الصراة) ياقوت الحموي أيضاً في معجمه [ج٣: ٣٩٩].



كَذَا فَإِذَا وَصَلَتْ إِلَى جَانِبِكَ زَوَارِقُ اَلسَّبَايَا وَبَرَزْنُ[١] اَلْجَوَارِي مِنْهَا فَسَتَحْدِقُ بِهِمْ طَوَائِفُ اَلْمُبْتَاعِينَ مِنْ وُكَلاَءِ قُوَّادِ بَنِي اَلْعَبَّاسِ وَشَرَاذِمُ مِنْ فِتْيَانِ اَلْعِرَاقِ[٢] فَإِذَا رَأَيْتَ ذَلِكَ فَأَشْرِفْ مِنَ اَلْبُعْدِ عَلَى اَلْمُسَمَّى عُمَرَ بْنَ يَزِيدَ اَلنَّخَّاسَ عَامَّةَ نَهَارِكَ إِلَى أَنْ يُبْرِزَ لِلْمُبْتَاعِينَ جَارِيَةً صِفَتُهَا كَذَا وَكَذَا لاَبِسَةً حَرِيرَتَيْنِ صَفِيقَتَيْنِ تَمْتَنِعُ مِنَ اَلسُّفُورِ[٣] وَلَمْسِ اَلْمُعْتَرِضِ[٤] وَ اَلاِنْقِيَادِ لِمَنْ يُحَاوِلُ لَمْسَهَا وَيَشْغَلُ نَظَرَهُ بِتَأَمُّلِ مَكَاشِفِهَا مِنْ وَرَاءِ اَلسِّتْرِ اَلرَّقِيقِ فَيَضْرِبُهَا اَلنَّخَّاسُ فَتَصْرَخُ صَرْخَةً رُومِيَّةً فَاعْلَمْ أَنَّهَا تَقُولُ وَا هَتْكَ سِتْرَاهْ فَيَقُولُ بَعْضُ اَلْمُبْتَاعِينَ عَلَيَّ بِثَلاَثِمِائَةِ دِينَارٍ فَقَدْ زَادَنِي اَلْعَفَافُ فِيهَا رَغْبَةً فَتَقُولُ بِالْعَرَبِيَّةِ لَوْ بَرَزْتَ فِي زِيِّ سُلَيْمَانَ وَ عَلَى مِثْلِ سَرِيرِ مُلْكِهِ مَا بَدَتْ لِي فِيكَ رَغْبَةٌ فَاشْفَقْ عَلَى مَالِكَ فَيَقُولُ اَلنَّخَّاسُ فَمَا اَلْحِيلَةُ وَ لاَ بُدَّ مِنْ بَيْعِكِ فَتَقُولُ اَلْجَارِيَةُ وَمَا اَلْعَجَلَةُ وَلاَبُدَّ مِنِ اخْتِيَارِ مُبْتَاعٍ يَسْكُنُ قَلْبِي إِلَيْهِ وَإِلَى أَمَانَتِهِ وَدِيَانَتِهِ[٥] فَعِنْدَ ذَلِكَ قُمْ إِلَى عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ اَلنَّخَّاسِ وَقُلْ لَهُ إِنَّ مَعِي كِتَاباً مُلْصَقاً[٦] لِبَعْضِ اَلْأَشْرَافِ كَتَبَهُ بِلُغَةٍ رُومِيَّةٍ وَخَطٍّ رُومِيٍّ وَوَصَفَ فِيهِ كَرَمَهُ وَوَفَاءَهُ وَنُبْلَهُ وَسَخَاءَهُ فَنَاوِلْهَا لِتَتَأَمَّلَ مِنْهُ أَخْلاَقَ صَاحِبِهِ فَإِنْ مَالَتْ إِلَيْهِ وَرَضِيَتْهُ فَأَنَا وَكِيلُهُ فِي ابْتِيَاعِهَا مِنْكَ.

---

(١) غ: فِيهَا سَتَجِدُ.

(٢) غ: اَلْعَرَبِ.

(٣) غ: اَلْعَرْضِ.

(٤) لَيْسَ يُمْكِنُ اَلتَّوَصُّلُ.

(٥) وَفَائِهِ.

(٦) لَطِيفاً.

قَالَ بِشْرُ بْنُ سُلَيْمَانَ اَلنَّخَّاسُ فَامْتَثَلْتُ جَمِيعَ مَا حَدَّهُ لِي مَوْلاَيَ أَبُو اَلْحَسَنِ عليه السلام فِي أَمْرِ اَلْجَارِيَةِ فَلَمَّا نَظَرَتْ فِي اَلْكِتَابِ بَكَتْ بُكَاءً شَدِيداً وَقَالَتْ لِعُمَرَ بْنِ يَزِيدَ اَلنَّخَّاسِ بِعْنِي مِنْ صَاحِبِ هَذَا اَلْكِتَابِ، وَحَلَفَتْ بِالْمُحَرِّجَةِ اَلْمُغَلَّظَةِ[١] إِنَّهُ مَتَى امْتَنَعَ مِنْ بَيْعِهَا مِنْهُ قَتَلَتْ نَفْسَهَا فَمَا زِلْتُ أُشَاحُّهُ فِي ثَمَنِهَا حَتَّى اسْتَقَرَّ اَلأَمْرُ فِيهِ[٢] عَلَى مِقْدَارِ مَا كَانَ أَصْحَبَنِيهِ مَوْلاَيَ عليه السلام مِنَ اَلدَّنَانِيرِ فِي الشستقة [اَلشِّقَّةِ] اَلصَّفْرَاءِ فَاسْتَوْفَاهُ مِنِّي وَتَسَلَّمْتُ مِنْهُ اَلْجَارِيَةَ ضَاحِكَةً مُسْتَبْشِرَةً وانْصَرَفْتُ بِهَا إِلَى حُجْرَتِيَ اَلَّتِي كُنْتُ آوِي إِلَيْهَا بِبَغْدَادَ، فَمَا أَخَذَهَا اَلْقَرَارُ حَتَّى أَخْرَجَتْ كِتَابَ مَوْلاَهَا عليه السلام مِنْ جَيْبِهَا[٣] وَهِيَ تَلْثِمُهُ[٤] وَتَضَعُهُ عَلَى خَدِّهَا وَتُطْبِقُهُ عَلَى جَفْنِهَا وَتَمْسَحُهُ عَلَى بَدَنِهَا، فَقُلْتُ تَعَجُّباً مِنْهَا: أَتَلْثِمِينَ كِتَاباً وَلاَ تَعْرِفِينَ صَاحِبَهُ؟ قَالَتْ: أَيُّهَا اَلْعَاجِزُ اَلضَّعِيفُ اَلْمَعْرِفَةِ بِمَحَلِّ أَوْلاَدِ اَلأَنْبِيَاءِ أَعِرْنِي سَمْعَكَ وَفَرِّغْ لِي قَلْبَكَ أَنَا مُلَيْكَةُ بِنْتُ يَشُوعَا[٥] بْنِ قَيْصَرَ مَلِكِ اَلرُّومِ، وَأُمِّي مِنْ وُلْدِ اَلْحَوَارِيِّينَ تُنْسَبُ إِلَى وَصِيِّ اَلْمَسِيحِ شَمْعُونَ أُنَبِّئُكَ اَلْعَجَبَ اَلْعَجِيبَ، إِنَّ جَدِّي قَيْصَرَ أَرَادَ أَنْ يُزَوِّجَنِي مِنِ ابْنِ أَخِيهِ وَأَنَا مِنْ بَنَاتِ ثَلاَثَ عَشْرَةَ سَنَةً فَجَمَعَ فِي قَصْرِهِ مِنْ نَسْلِ اَلْحَوَارِيِّينَ وَمِنَ اَلْقِسِّيسِينَ والرُّهْبَانِ ثَلاَثَمِائَةِ رَجُلٍ وَمِنْ ذَوِي اَلأَخْطَارِ سَبْعَمِائَةِ رَجُلٍ[٦] وَجَمَعَ مِنْ أُمَرَاءِ اَلأَجْنَادِ وَ قُوَّادِ اَلْعَسَاكِرِ وَنُقَبَاءِ

(١) المحرجة: اليمين الذي يضيق المجال على الحالف ولا يبقى له مندوحة عن برّ قسمه. و المغلظة: المؤكدة.

(٢) اَلثَّمَنُ.

(٣) مَوْلَانَا أَبِي اَلْحَسَنِ مِنْ كُمِّهَا

(٤) أي تقبله.

(٥) في بعض النسخ «يوشعا».

(٦) مِنْهُمْ تِسْعَمِائَةٍ.

اَلْجُيُوشِ وَمُلُوكِ اَلْعَشَائِرِ أَرْبَعَةَ آلَافٍ وَأَبْرَزَ مِنْ بَهْوِ مُلْكِهِ عَرْشاً مَسُوغاً[١] مِنْ أَصْنَافِ اَلْجَوَاهِرِ إِلَى صَحْنِ اَلْقَصْرِ فَرَفَعَهُ فَوْقَ أَرْبَعِينَ مِرْقَاةً، فَلَمَّا صَعِدَ اِبْنُ أَخِيهِ وَأَحْدَقَتْ بِهِ اَلصُّلْبَانُ وَقَامَتِ اَلْأَسَاقِفَةُ عُكَّفاً[٢] وَنُشِرَتْ أَسْفَارُ اَلْإِنْجِيلِ تَسَافَلَتِ اَلصُّلْبَانُ مِنَ اَلْأَعَالِي فَلَصِقَتْ بِالْأَرْضِ وَتَقَوَّضَتِ اَلْأَعْمِدَةُ[٣] فَانْهَارَتْ إِلَى اَلْقَرَارِ وَخَرَّ اَلصَّاعِدُ مِنَ اَلْعَرْشِ مَغْشِيّاً عَلَيْهِ[٤] فَتَغَيَّرَتْ أَلْوَانُ اَلْأَسَاقِفَةِ وَارْتَعَدَتْ فَرَائِصُهُمْ فَقَالَ كَبِيرُهُمْ لِجَدِّي: أَيُّهَا اَلْمَلِكُ أَعْفِنَا مِنْ مُلَاقَاةِ هَذِهِ اَلنُّحُوسِ اَلدَّالَّةِ عَلَى زَوَالِ هَذَا اَلدِّينِ اَلـمَسِيحِيِّ وَالْمَذْهَبِ اَلْمَلَكَانِيِّ. فَتَطَيَّرَ جَدِّي مِنْ ذَلِكَ تَطَيُّراً شَدِيداً وَقَالَ لِلْأَسَاقِفَةِ أَقِيمُوا هَذِهِ اَلْأَعْمِدَةَ وَارْفَعُوا اَلصُّلْبَانَ وَأَحْضِرُوا أَخَا هَذَا اَلْمُدْبِرِ اَلْعَاثِرِ[٥] اَلْمَنْكُوسِ جَدُّهُ لِأُزَوِّجَ مِنْهُ هَذِهِ اَلصَّبِيَّةَ فَيُدْفَعَ نُحُوسُهُ عَنْكُمْ بِسُعُودِهِ، فَلَمَّا فَعَلُوا ذَلِكَ حَدَثَ عَلَى اَلثَّانِي مَا حَدَثَ عَلَى اَلْأَوَّلِ وَتَفَرَّقَ اَلنَّاسُ وَقَامَ جَدِّي قَيْصَرُ مُغْتَمّاً وَدَخَلَ قَصْرَهُ[٦] وَأُرْخِيَتِ اَلسُّتُورُ فَأُرِيتُ فِي تِلْكَ اَللَّيْلَةِ كَأَنَّ اَلْمَسِيحَ وَاَلشَّمْعُونَ[٧] وَعِدَّةً مِنَ اَلْحَوَارِيِّينَ قَدِ اجْتَمَعُوا فِي قَصْرِ جَدِّي وَنَصَبُوا فِيهِ مِنْبَراً يُبَارِي اَلسَّمَاءَ عُلُوّاً وَارْتِفَاعاً فِي اَلْمَوْضِعِ اَلَّذِي كَانَ جَدِّي نَصَبَ فِيهِ عَرْشَهُ، فَدَخَلَ عَلَيْهِمْ مُحَمَّدٌ صلى الله عليه وآله مَعَ فِتْيَةٍ[٨] وَعِدَّةٍ مِنْ بَنِيهِ

(١) د: كُرْسِيّاً مُرَصَّعاً. غ: مَصْنُوعاً.

(٢) خَلْفَهُ.

(٣) غ: أَعْمِدَةُ اَلْعَرْشِ.

(٤) ليست في الدلائل.

(٥) في بعض النسخ «العابر»، وفي البحار نقلاً عن غيبة الشيخ «العاهر».

(٦) غ: فَدَخَلَ مَنْزِلَ اَلنِّسَاءِ.

(٧) شَمْعُونَ.

(٨) د: خَتَنِهِ.

فَيَقُومُ إِلَيْهِ اَلْمَسِيحُ فَيَعْتَنِقُهُ فَيَقُولُ: يَا رُوحَ الله إِنِّي جِئْتُكَ خَاطِباً مِنْ وَصِيِّكَ شَمْعُونَ فَتَاتَهُ مُلَيْكَةَ[١] لابْنِي هَذَا. وَأَوْمَأَ بِيَدِه إِلَى أَبِي مُحَمَّدٍ صَاحِبِ هَذَا اَلْكِتَابِ[٢]

فَنَظَرَ اَلْمَسِيحُ إِلَى شَمْعُونَ فَقَالَ لَهُ: قَدْ أَتَاكَ اَلشَّرَفُ فَصِلْ رَحِمَكَ بِرَحِمِ رَسُولِ الله ﷺ. قَالَ: قَدْ فَعَلْتُ. فَصَعِدَ ذَلِكَ اَلْمِنْبَرَ وَخَطَبَ مُحَمَّدٌ ﷺ وَزَوَّجَنِي[٣] وَشَهِدَ اَلْمَسِيحُ عليه السلام وَشَهِدَ بَنُو مُحَمَّدٍ ﷺ وَاَلْحَوَارِيُّونَ، فَلَمَّا اسْتَيْقَظْتُ مِنْ نَوْمِي أَشْفَقْتُ أَنْ أَقُصَّ هَذِه اَلرُّؤْيَا عَلَى أَبِي وَجَدِّي مَخَافَةَ اَلْقَتْلِ فَكُنْتُ أُسِرُّهَا فِي نَفْسِي وَلاَ أُبْدِيهَا لَهُمْ وَضَرَبَ صَدْرِي بِمَحَبَّةِ أَبِي مُحَمَّدٍ حَتَّى امْتَنَعْتُ مِنَ اَلطَّعَامِ وَ اَلشَّرَابِ وَضَعُفَتْ نَفْسِي وَدَقَّ شَخْصِي وَمَرِضْتُ مَرَضاً شَدِيداً فَمَا بَقِيَ مِنْ مَدَائِنِ اَلرُّومِ طَبِيبٌ إِلاَّ أَحْضَرَهُ جَدِّي وَسَأَلَهُ عَنْ دَوَائِي، فَلَمَّا بَرَّحَ بِهِ اَلْيَأْسُ قَالَ: يَا قُرَّةَ عَيْنِي فَهَلْ تَخْطُرُ بِبَالِكِ شَهْوَةٌ فَأُزَوِّدَكَهَا فِي هَذِه اَلدُّنْيَا؟ فَقُلْتُ: يَا جَدِّي أَرَى أَبْوَابَ اَلْفَرَجِ عَلَيَّ مُغْلَقَةً فَلَوْ كَشَفْتَ اَلْعَذَابَ عَمَّنْ فِي سِجْنِكَ مِنْ أُسَارَى اَلْمُسْلِمِينَ وَفَكَكْتَ عَنْهُمُ اَلْأَغْلاَلَ، وَتَصَدَّقْتَ عَلَيْهِمْ وَمَنَنْتَهُمْ بِالْخَلاَصِ لَرَجَوْتُ أَنْ يَهَبَ اَلْمَسِيحُ وَأُمُّهُ لِي عَافِيَةً وَ شِفَاءً.

فَلَمَّا فَعَلَ ذَلِكَ جَدِّي تَجَلَّدْتُ فِي إِظْهَارِ اَلصِّحَّةِ فِي بَدَنِي وَتَنَاوَلْتُ يَسِيراً مِنَ اَلطَّعَامِ فَسُرَّ بِذَلِكَ جَدِّي وَأَقْبَلَ عَلَى إِكْرَامِ اَلْأُسَارَى [وَ] إِعْزَازِهِمْ فَرَأَيْتُ أَيْضاً بَعْدَ أَرْبَعِ لَيَالٍ[٤] كَأَنَّ سَيِّدَةَ اَلنِّسَاءِ قَدْ زَارَتْنِي وَمَعَهَا مَرْيَمُ بِنْتُ عِمْرَانَ وَ أَلْفُ وَصِيفَةٍ مِنْ

(١) د: فُلَانَةَ.

(٢) إِلَى أَبِي مُحَمَّدٍ اِبْنِ صَاحِبِ هَذَا اَلْكِتَابِ

(٣) وزَوَّجَنِي مِنْ اِبْنِهِ.

(٤) أَرْبَعَ عَشْرَةَ لَيْلَةً.

وَصَائِف اَلْجِنَان فَتَقُولُ لِي مَرْيَمُ: هَذِه سَيِّدَةُ اَلنِّسَاء أُمُّ زَوْجك أَبِي مُحَمَّد عليه السلام فَأَتَعَلَّقُ بِهَا وَأَبْكِي وَأَشْكُو إِلَيْهَا امْتِنَاعَ أَبِي مُحَمَّد مِنْ زِيارَتِي، فَقَالَتْ لِي سَيِّدَةُ اَلنِّسَاء عليها السلام: إِنَّ ابْنِي أَبَا مُحَمَّد لاَ يَزُورُكِ وَأَنْت مُشْرِكَةٌ بِالله وَعَلَى مَذْهَب اَلنَّصَارَى، وَهَذِه أُخْتِي مَرْيَمُ تَبَرَّأُ إِلَى الله تَعَالَى مِنْ دِينِك فَإِنْ مِلْت إِلَى رِضَا الله عَزَّ وَجَلَّ وَرِضَا اَلْمَسِيحِ وَمَرْيَم عَنْك وَزِيَارَة أَبِي مُحَمَّد إِيَّاكِ فَتَقُولِي أَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ وَ أَشْهَدُ أَنَّ أَبِي مُحَمَّداً رَسُولُ الله.

فَلَمَّا تَكَلَّمْتُ بِهَذِه اَلْكَلِمَة ضَمَّتْنِي سَيِّدَةُ اَلنِّسَاء إِلَى صَدْرِهَا فَطَيَّبَتْ لِي نَفْسِي وَقَالَت اَلْآنَ تَوَقَّعِي زِيَارَةَ أَبِي مُحَمَّد إِيَّاك فَإِنِّي مُنْفِذَتُهُ إِلَيْك فَانْتَبَهْتُ وَأَنَا أَقُولُ وَا شَوْقَاهْ إِلَى لِقَاء أَبِي مُحَمَّد، فَلَمَّا كَانَت اَللَّيْلَةُ اَلْقَابِلَةُ جَاءَنِي أَبُو مُحَمَّد عليه السلام[1] فِي مَنَامِي فَرَأَيْتُه كَأَنِّي أَقُولُ لَهُ جَفَوْتَنِي[2] يَا حَبِيبِي بَعْدَ أَنْ شَغَلْتَ قَلْبِي بِجَوَامِعِ حُبِّكَ. قَالَ: مَا كَانَ تَأْخِيرِي عَنْك إِلاَّ لِشِرْكِك وَإِذْ قَدْ أَسْلَمْت فَإِنِّي زَائِرُك فِي كُلِّ لَيْلَة إِلَى أَنْ يَجْمَعَ اللهُ شَمْلَنَا فِي اَلْعِيَانِ. فَمَا قَطَعَ عَنِّي زِيَارَتَهُ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَى هَذِه اَلْغَايَة.

قَالَ بِشْرٌ: فَقُلْتُ لَهَا وَكَيْفَ وَقَعْت فِي اَلْأَسْر[3]؟ فَقَالَتْ أَخْبَرَنِي أَبُو مُحَمَّد لَيْلَةً مِنَ اَللَّيَالِي أَنَّ جَدَّكِ سَيُسَرِّبُ[4] جُيُوشاً إِلَى قِتَال اَلْمُسْلِمِينَ يَوْمَ كَذَا ثُمَّ يَتْبَعُهُمْ فَعَلَيْك بِاللَّحَاقِ بِهِمْ[5] مُتَنَكِّرَةً فِي زِيِّ اَلْخَدَمِ مَعَ عِدَّةٍ مِنَ اَلْوَصَائِف مِنْ طَرِيقِ كَذَا. فَفَعَلْتُ

(١) رَأَيْتُ أَبَا مُحَمَّدٍ عليه السلام.

(٢) د: لِمَ جَفَوْتَنِي.

(٣) وكيف وقعت في الأسارى.

(٤) سَيُسَيِّرُ.

(٥) د: قِتَالِ اَلْمُسْلِمِينَ يَوْمَ كَذَا، فَعَلَيْكِ بِاللَّحَاقِ بِهِ.

فَوَقَعَتْ عَلَيْنَا طَلائعُ اَلْمُسْلمينَ حَتَّى كَانَ مِنْ أَمْرِي مَا رَأَيْت وَمَا شَاهَدْت وَمَا شَعَرَ أَحَدٌ بِي بِأَنِّي ابْنَةُ مَلك اَلرُّوم إِلَى هَذه اَلْغَايَة سوَاكَ وَذَلكَ باطِّلاَعي إِيَّاكَ عَلَيْه وَقَدْ سَأَلَني اَلشَّيْخُ اَلَّذي وَقَعْتُ إِلَيْه فِي سَهْمِ[1] اَلْغَنيمَة عَنِ اسْمِي فَأَنْكَرْتُهُ وَقُلْتُ نَرْجسُ، فَقَالَ: اسْمُ اَلْجَوَارِي

فَقُلْتُ: اَلْعَجَبُ أَنَّك رُوميَّةٌ وَلسَانُك عَرَبيٌّ. قَالَتْ: بَلَغَ مِنْ وُلُوعِ جَدِّي وَحَمْله[2] إِيَّايَ عَلَى تَعَلُّمِ اَلْآدَاب أَنْ أَوْعَزَ إِلَيَّ امْرَأَةَ تَرْجُمَان لَهُ فِي اَلاخْتلاَف إِلَيَّ فَكَانَتْ تَقْصدُني صَبَاحاً وَمَسَاءً وَتُفيدُني اَلْعَرَبيَّةَ حَتَّى اسْتَمَرَّ عَلَيْهَا لسَانِي واسْتَقَامَ.

قَالَ بِشْرٌ: فَلَمَّا انْكَفَأْتُ بِهَا إِلَى سُرَّ مَنْ رَأَى دَخَلْتُ عَلَى مَوْلاَنَا أَبِي اَلْحَسَنِ اَلْعَسْكَرِيِّ عليه السلام فَقَالَ لَهَا كَيْفَ أَرَاك اللهُ عِزَّ اَلْإِسْلاَمِ وَذُلَّ اَلنَّصْرَانيَّة وَشَرَفَ أَهْلِ بَيْت مُحَمَّد صلى الله عليه وآله؟ قَالَتْ: كَيفَ أَصفُ لَكَ يَا ابْنَ رَسُول الله مَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِه منِّي. قَالَ: فَإِنِّي أُرِيدُ[3] أَنْ أُكْرِمَك فَأَيُّمَا أَحَبُّ إِلَيْك عَشَرَةُ آلاَف درْهَمٍ أَمْ بُشْرَى لَك فيهَا شَرَفُ اَلْأَبَد؟ قَالَتْ: بَلِ اَلْبُشْرَى[4]. قَالَ عليه السلام: فَأَبْشري بوَلَد يَمْلكُ اَلدُّنْيَا شَرْقاً وَغَرْباً وَيَمْلَأُ اَلْأَرْضَ قسْطاً وَعَدْلاً كَمَا مُلئَتْ ظُلْماً وَجَوْراً. قَالَتْ: مِمَّنْ؟ قَالَ عليه السلام: مِمَّنْ خَطَبَك رَسُولُ الله صلى الله عليه وآله لَهُ منْ لَيْلَة كَذَا منْ شَهْر كَذَا من سَنَة كَذَا بالرُّوميَّة. قَالَتْ: منَ اَلْمَسيحِ وَوَصيِّه قَالَ: فَمِمَّنْ زَوَّجَك اَلْمَسيحُ وَوَصيُّهُ؟ قَالَتْ: منِ[5] ابْنكَ

(١) د: قِسْمِ.

(٢) د: حُبِّه.

(٣) أُحِبُّ.

(٤) في بعض النسخ «قال: بل الشرف».

(٥) مِمَّنْ خَطَبَكِ رَسُولُ الله صلى الله عليه وآله لَيْلَةَ كَذَا مِنْ شَهرِ كَذَا. بِالرُّومِيَّةِ.

أَبِي مُحَمَّد. قَالَ: فَهَلْ تَعْرِفِينَهُ؟ قَالَتْ: وَ هَلْ خَلَوْتُ لَيْلَةً مِنْ زِيَارَتِه إِيَّايَ مُنْذُ اَللَّيْلَة اَلَّتِي أَسْلَمْتُ فِيهَا عَلَى يَدِ سَيِّدَة اَلنِّسَاء أُمِّه. فَقَالَ أَبُو اَلْحَسَنِ عليه السلام: يَا كَافُورُ اُدْعُ لِي أُخْتِي حَكِيمَةَ فَلَمَّا دَخَلَتْ عَلَيْهِ قَالَ عليه السلام لَهَا: هَا هِيَ. فَاعْتَنَقَتْهَا طَوِيلاً وَسُرَّتْ بِهَا كَثِيراً، فَقَالَ لَهَا مَوْلاَنَا: يَا بِنْتَ رَسُول الله أَخْرِجِيهَا إِلَى مَنْزِلك[1] وَعَلِّمِيهَا اَلْفَرَائِضَ وَاَلسُّنَنَ فَإِنَّهَا زَوْجَةُ أَبِي مُحَمَّدٍ وَأُمُّ اَلْقَائِمِ عليه السلام.[2]

النقطة الثانية: في بيان الملاحظات السندية والتعليق عليها.

سَجّلَ الكاتب عدة ملاحظات سندية على الرواية، وسأذكرُ الملاحظةَ بحسب تسلسله مع التعليق عليها تباعاً:

الملاحظة الأولى: الضعف والإرسال في أسناد الرواية.

«إن الراوي لهذه الحادثة هو (أبو الحسين محمد بن بحر الشيباني، وبغض النظر في الوقت الحالي عن تقييمنا للرجل، إلّا أنّ الغريب فعلا هو أنّ الشيخ الصدوق المتوفى سنة ٣٨١هـ قد نقل عنه الخبر بثلاثة وسائط، وفي المقابل نجد أنّ الشيخ الطوسي المولود سنة ٣٨٥هـ والمتوفى سنة ٤٦٠هـ قد نقل عنه نفس الخبر لكن بواسطتين فقط، والذي يزيد الأمر غرابة هو ما نقله الطبري الصغير في دلائل الإمامة حيث قال: حدثنا أبو المفضل محمد بن عبد الله بن المطلب الشيباني سنة خمس وثمانين وثلاثمائة، قال: حدثنا أبو الحسين محمد بن بحر الرهني الشيباني، قال: وردت كربلاء سنة ست وثمانين ومائتين)، فاللقاء حصل سنة ٢٨٦هـ، والذي روى

---

(١) د: خُذِيهَا إِلَيْكِ.

(٢) كمال الدين وتمام النعمة ج٢، ص: ٤٢٣.

القصة عن صاحب اللقاء حدّث بها سنة ٣٨٥ هـ أي بعد ١٠٠ سنة. وهذه الهوة الزمانية الكبيرة تؤكد وجود وسائط ساقطة في السند الذي نقله الشيخ الطوسي والطبري الصغير رضي الله عنهما، وبهذا يكون نقل الشيخ الصدوق له أدق وأضبط.

وهنا تكمن المشكلة، وهي أننا نجهل هوية هؤلاء الذين نقلوا هذه القصة عن محمد بن بحر الشيباني، وحتى الذين ذكرهم الشيخ الصدوق في سنده (أحمد بن عيسى الوشاء، أحمد بن طاهر القمي) فإنّهما مهملان في كتب الرجال والتراجم ولا يوجد لهما أي ترجمة فضلاً عن وجود توثيق لهما، فالطريق إلى صاحب القصة إما ضعيف لوجود مجاهيل فيه أو مرسل لوجود وسائط ساقطة وغير معروفة لدينا»[1].

- **خلاصة الملاحظة**: الخبر ضعيف إما لوجود مجاهيل أو للإرسال، فهذا القدح الأول في هذه الرواية.

» **التعليق**:

أولاً: إنَّ سند الحديث الذي ذكره الشيخ الصدوق (ت٣٨١هـ) لا يمكن التسليم بضعفه لوجود مجاهيل، فالشيخ الصدوق رحمه الله قد حدّث عن (محمد بن بحر الشيباني) بوسائط ثلاث، أما النوفلي فهو أستاذ الشيخ الصدوق رحمه الله وقد ترضى عليه[2] والاثنان الآخران وإن كنّا لا نعلم -حالياً- عنهما الكثير، لكن كما أفاد الشيخ لطف الله الصافي قدس سره في هذا الشأن :(الظاهر معرفته بحالهما واعتماده عليهما، وذلك لأنّه لم يرو في هذا الباب الذي هو من الأبواب المهمّة من كتابه إلاّ حديثاً واحداً، وهو ما رواه عن شيخه محمد بن علي بن حاتم النوفلي، عن أبي

(١) ملخص ما ذكره تحت (أولا)، بتصرف.

(٢) معجم رجال الحديث، ج١٨، ص:٢٦.

العباس أحمد بن عيسى الوشّاء البغدادي، عن أحمد بن طاهر، بل يظهر من ذلك كمال وثاقتهما عنده، واعتماده على صدقهما وأمانتهما، ويظهر ممّا عنون به الباب أيضا اعتماده واستدلاله على ما كان مشهوراً في عصره من اسم أمّه عليه السلام ونسبها بهذا الحديث، فالرجلان كانا معلومي الحال عنده بالصدق والأمانة، وإلاّ فلا ينبغي لمثله أن يعتمد على رواية غير موثّقة، لا يعرف رواتها بالوثاقة في مثل هذا الأمر المعتنى به عند الخاصّ و العامّ، فالمظنون بل المقطوع اطمئنانه بصحّة الرواية وصدق رواتها، و لو تنزّلنا عن ذلك فلا محيص عن القول باطمئنانه بصدورها بواسطة بعض القرائن والأمارات المعتبرة التي يجبر بها ضعف الراوي، و يقطع بها بصحّتها، وإلاّ فيسأل: ما فائدة عقد باب في كتاب مثل «كمال الدين» للاحتجاج برواية واحدة لا يحتجّ بها ولا يعتمد عليها مؤلّف الكتاب لجهله بأحوال رجالها؟ وما معنى عنوان الباب بمضمونها؟ وكيف يقبل صدور ذلك من الصدوق قدس سره؟ ألم يصنّف كتابه «كمال الدين» لرفع الحيرة والشبهة والاستدلال على وجود الحجة؟ فهل هذه الرواية إذا كان مؤلّف الكتاب لا يعتمد عليها تزيد الشبهة والحيرة أو ترفعها؟)[1].

ثانياً: كما تم التعرض إلى سند الشيخ الصدوق رحمه الله فلابد من التعرض إلى سند الشيخ الطبري الصغير والشيخ الطوسي رَحِمَهُمَاٱللَّهُ فقد حدّثا عن (محمد بن بحر الشيباني) من خلال أبي المفضل الشيباني، وهذا الرجل يمكن أن يغمز فيه من جهة أنَّ ابن الغضائري يترك ما انفرد به[2]، والصحيح أنَّ لهذه العبارة احتمالين:

---

(١) منتخب الأثر في الإمام الثاني عشر عليه السلام، ج٣، ص: ٣٣٣.

(٢) رجال ابن الغضائري، ص:٩٨، وابن الغضائري على ما هو عليه من التشدد يأخذ بما لم ينفرد به.

- **الاحتمال الأول**: أن يكون مراده من الترك هو ترك الرواية عنه، فما انفرد به أبو المفضل الشيباني ترك روايته ابن الغضائري ، وما لم ينفرد له لم يترك روايته، فلابد أن تكون الرواية التي نتحدث فيها رواية لم ينفرد أبو المفضل بها؛ والذي يثبت ذلك أن الشيخ الطوسي رحمه الله لما حَدَّثَ عن أبي المفضل الشيباني قال: (أَخْبَرَنِي جَمَاعَةٌ عَنْ أَبِي الْمُفَضَّلِ الشَّيْبَانِيِّ..) ، وهذه الجماعة قد ذكرها رحمه الله في جملة من الموارد وكان من ضمنها ابن الغضائري، فمثلاً:

في التهذيب: جملة من الروايات التي عن الكليني كانت تمر بطريقه، فقد قال الشيخ رحمه الله : (وأخبرنا به أيضا الحسين بن عبيدالله [ابن الغضائري] عن أبي غالب أحمد بن محمد الزراري وأبي محمد هارون بن موسى التلعكبري وأبي القاسم جعفر بن محمد بن قولويه، وأبي عبد الله أحمد ابن أبي رافع الصيمري، وأبي المفضل الشيباني، وغيرهم كلهم عن محمد بن يعقوب الكليني)[1] .

وفي الأمالي قال: (أَخْبَرَنَا جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ الْحُسَيْنُ بْنُ عُبَيْدِ اللهِ [ابن الغضائري]، وَ أَحْمَدُ بْنُ عُبْدُون، وَأَبُو طَالِب بْنُ غرور [عَزْوَر]، وَأَبُو الْحَسَنِ الصَّقَّالُ، وَأَبُو عَلِيٍّ الْحَسَنُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُشْنَاسٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو الْمُفَضَّلِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْمُطَّلِبِ الشَّيْبَانِي)[2] وغير هذه الموارد.

وأكد المحقق الحلي رحمه الله هذا الأمر لما سُئل عن عدة الشيخ عندما يقول: (عدّة من أصحابنا عن أبي المفضّل)، فأجاب رحمه الله : (الذي وصل إليَّ في ذلك

(١) المشيخة (المدرجة في تهذيب الأحكام تحقيق الخرسان) ج١٠، ص:١١-٢٣.

(٢) الأمالي (للطوسي)، المجلس السادس عشر، ص: ٤٤٥.



ووجدته بخطّ بعض الفضلاء أنّ الجماعة الذين هم طريق الشيخ رحمه الله تعالى إلى أبي المفضّل منهم أبو عبد الله الحسين بن عبيد الله [ابن الغضائري]، وأبو علي محمد بن إسماعيل بن أشناس، وأبو طالب بن غرور، واسم أبي المفضّل محمّد بن عبد الله بن المطّلب الشيباني)[1]، وما دام ابن الغضائري هو أحد أفراد الجماعة، وقد التزم أن لا يروي ما انفرد به الشيباني، فهذا يؤكد أن هذه الرواية ليست مما انفرد به، وإلا لما رواها عنه ، فيمكن حينها الوثوق بروايته.

- **الاحتمال الثاني**: أن مراده من الترك هو ترك العمل بروايته لا ترك أصل الرواية عنه، والنتيجة لن تختلف كثيراً عن الاحتمال السابق أيضاً إذ أن ابن الغضائري جعل الضابطة في العمل بروايته هو عدم التفرد، فإذا علمنا بأنه لم ينفرد بهذا الخبر - حيث أورده الشيخ عن جماعة وأحدهم ابن الغضائري، كما أنَّ الشيخ الصدوق أورد الرواية بطريق لا يمر بأبي المفضل الشيباني- فحينئذ لا وجه لتركه هنا.

وأما ما ذكره الشيخ النجاشي في رجاله عندما قال بأن أبا المفضل كان ثبتاً ثم خلط، وقال: أَنَّهُ رأى جُلَّ أصحابنا يغمزونه ويضعفونه، فلا يدل على اعتقاده بضعفه وعدم وثاقته مطلقاً، وإن قلتَ أنه توقف عن الرواية عنه، فنقول: أن النجاشي لقاه وسمع منه وإنما توقف عن الرواية عنه بالمباشرة ولم يتوقف عن الرواية عنه بالواسطة[2]، ولعل ما دعا الشيخ لترك الرواية عنه بالمباشرة هو تخليطه دون ما هو بالواسطة، إذ الرواية المباشرة تكون بعد التخليط، بينما ما

---

(١) الرسائل التسع، ص: ١٩١.

(٢) رجال النجاشي، ص:٣٩٦.

يرويه عنه بالواسطة هو ما قد حدّث به قبل تخليطه، ولذا ينبغي التفصيل في قبول رواياته في قبول بين ما كان منها قبل التخليط وما كان بعده، ونقول أن هذه الرواية قد تحملها عن الرهني في بادئ أمره - وسيتضح ذلك من (ثالثاً)- أي قبل تخليطه ، بل ويعضد هذا النقل عن الرهني لهذه الرواية هو ما نقله الشيخ الصدوق قدس سره بسند آخر لا يمر بأبي المفضل الشيباني.

هذا كلّه مع التسليم بثبوت تهمة التخليط فيه، وإلا فإن بعض الأعلام قد تنظر في ذلك كالسيد البروجردي قدس سره فقال في ترجمته: (وروى عنه جماعة من العامة والخاصة، وحكى أنه ناقش العامة في حديث عن أحمد بن محمد بن عيسى بن العراد الكبير سماعاً عنه في سنة ٣١٠هـ ، فكذبوه وقالوا مات ابن العراد الكبير قبل ذلك ، وأبطلوا رواياته.

وقال النجاشي: رأيت جُل أصحابنا يغمزونه ويضعفونه انتهى، فكأنه كان تضعيفه والغمز عليه سرى من العامة إليهم، أو اطلعوا على أمر آخر، وما ذكره العامة لا يوجب ضعفاً لاحتمال السهو في مثل هذه الخصوصيات والله العالم.)[1]

والشيخ عباس القمي رحمه الله لما جاء إلى رواية الرهني قال: (روى ابن بابويه والشيخ الطوسي **بأسانيد معتبرة** عن محمد بن بحر بن سهل ... إلخ) وأحد رواة هذا السند المعتبر عند الشيخ عباس القمي هو أبو المفضل الشيباني[2].

---

(١) ترتيب أسانيد الكافي، ج٠٠، ص: ٢٩٠.

(٢) وكلام الشيخ عباس القمي رحمه الله يجري فيما يتعلق بسند الشيخ الصدوق رحمه الله.

ثالثاً: إن سند الرواية الذي ذكره الطوسي والطبري رَحِمَهُمَاٱللَّهُ لا يمكن التسليم بإرساله بناء على ما ذكرَ الكاتب، إذ الراوي لهذه الحادثة هو (أبو الحسين محمد بن بحر الشيباني) الذي عاش في فترة الغيبة الصغرى[1]، وقد ذُكر أنه توفي ما قبل سنة ٣٣٠هـ [2] أو سنة ٣٤٠هـ [3] ، فبالتالي أن ينقل الطبري الصغير عنه سنة ٣٨٥هـ بواسطة واحدة -وهو أبو المفضل الشيباني- لهو أمر طبيعي، فأبو المفضل الشيباني كان يتحمّل الحديث في سنة ٣٠٤هـ [4] وما بعدها في بغداد[5]، فعلى ما ذُكر من تاريخ وفاة (محمد بن بحر الشيباني) وتحمّل أبي المفضل الشيباني للرواية فإن اللقاء متيسر وبسهولة، بل هناك - مع التنازل عن بعض السنين- على أقل تقدير ٢٠ سنة حتى يلتقي أبو المفضل بمحمد بن بحر ويُحدّث عنه[6]، فإن محمد بن بحر كان من المعمرين[7]، وقد ذُكر أن أبا المفضل كان يتنقل بشكل كبير لأخذ الحديث[8].

---

(١) مجلة تراثنا، العدد ٨٣-٨٤، ص:١١، وقد ذَكَرَ الشيخ رسول جعفريان فيها - من خلال بعض القرائن- أنه كان يعيش في فترة الغيبة الصغرى.

(٢) لسان الميزان ج٥ ص:٨٩.

(٣) الذريعة إلى تصانيف الشيعة، ج٥، ص: ٤٤.

(٤) الأمالي (للطوسي)، ص: ٦٠٩، نعم ذكر الخطيب البغدادي في تاريخه أن أبا المفضل الشيباني قال: « وأول سماعي الصحيح سنة ست وثلاث مائة» وأيضا نقل أنه توفي سنة ٣٨٧هـ. [تاريخ بغداد، ج٣، ص:٤٩٩].

(٥) الأمالي (للطوسي)، ص: ٤٥٩، ٥٧٧ ، ٥٩٠.

(٦)هذا التقدير مبني على أننا لو قلنا بأن أبا المفضل الشيباني قد تحمّل الرواية في سنة (٣١٠هـ) بدلا من (٣٠٤هـ)، وأن محمد بن بحر الشيباني قد تُوفي في سنة (٣٣٠هـ) بدلاً من (٣٤٠هـ) فإن المتحصل هو ٢٠ سنة.

(٧) موسوعة طبقات الفقهاء، ج٤، ص٣٧٣.

(٨)ذكر سفره لطلب العلم الشيخ النجاشي رحمه الله [رجال النجاشي ، ص:٣٩٦] فنص أنه سافر عمره، وكذلك يمكن إدراك ذلك من خلال مروياته في أمالي الطوسي رحمه الله، فتارة أخذ الحديث في بغداد [ص٤٤٧ ، ٤٥٨] وأخرى في قزوين [ص: ٤٤٨]، وثالثة في آمُلِ طَبَرِسْتَان [٤٤٨]، ورابعة في

إذن دعوى وجود هوة زمانية لا نستطيع الجزم بها بحيث يتسنى للكاتب أن يدعي وجود وسائط ساقطة في سند الطبري الصغير فلا يصغى إليها، والكلام كذلك بالنسبة للشيخ الطوسي حيث بينه وبين أبي المفضل الشيباني واسطة، وهذه لا تمنع أن يحدث الطوسي المولود سنة ٣٨٥هـ عن أبي المفضل الشيباني المتوفى سنة ٣٨٧هـ [١] بواسطة واحدة كما لا يخفى.

رابعاً: إن تعدد الوسائط لا يعني بالضرورة عدم المعاصرة واختلاف الطبقة الكبير، كما أراد أن يشير الكاتب، بل قد يُحدَّثُ عنْ شخصٍ مُعاصرٍ للمُحدّثِ بواسطتين أو ثلاثِ وسائط، وسبَبُ ذلك ليس إلا عدم حدوث لقاء بينهما، إما لَعدم القدرة على الوصول له ، أو وجود عارضٍ يمنع من التواصل معه، أو التوقف من النقل عن بعض الشخصيات بالمباشرة لما حولها من الكلام، أو غير ذلك من الأسباب، وهذا في زماننا واضح، فإنه قد يحدَّثُ عن عالم أو مرجع بحديث لكن بوسائط، وهذه الوسائط ليست لعدم مُعاصرةِ الوسائط بعضها مع بعض، بل لعدم حصول فرصة للمحدِّث على أن يأخذَ الحديث من المحدَّث عَنه مباشرة، وقد يُحدِّثُ عن شخصٍ بوسائط لعدم رغبة المتحدث أن ينقل عن المحَدَّثِ عنه بالمباشرة لغاية في نفسه، فالخلاصة ليس تعدد الوسائط يعني بالضرورة تعدد الطبقات فتنتفي المعاصرة، والعجيب من الكاتب إذ هو يناقض نفسه، فبعد أن ادعى وجود وسائط ساقطة وهوّة زمانية كبيرة نجده يقول فيما بعد بصفحات بعد أن تعرض

دمشق [٤٥٢]، وخامسة في [أُسْوَان]، وسادسة في السِّيرجَان [٤٥٥]، وسابعة في بِبَرْدِيج [٤٧٣]، وثامنة بالأنبار [٤٧٤]، وتاسعة في مكة [٤٧٨]، وعاشرة في سُرَّمَنْرَأَى [٤٨٠]، والكوفة مسقط رأسه وغيرها من المناطق الكثير.

(١) تاريخ بغداد، ج٣، ص:٤٩٩.

إلى السند من كتاب الشيخ الصدوق رحمه الله والشيخ الطوسي رحمه الله قال: (والظاهر أن كلا الطريقين هما لأحد كتب (محمد بن بحر الرهني)، يشهد على ذلك أن الشيخ الصدوق نقل رواية في كمال الدين:..... ونفس هذه الرواية نقلها الشيخ الطوسي بسنده الأول الذي ذكرناه: ....)[1].

فتارة يدّعي الكاتب لزوم وجود هوة زمانية باعتبار أن الوسائط ثلاث بين الشيخ الصدوق والرهني، وواسطة بين الطبري والرهني، وواسطتين بين الطوسي والرهني. وتارة يقول أنهما أخذا الحديث من أحد كتب الرهني، والرواة عن الرهني صدروا كلامهم عنه بـ(حدثنا)[2]، فتأمل!!

خامساً: لو سلمنا بأن الرواية ضعيفة السند لوجود مجاهيل أو للإرسال المزعومين فلا نسلم بضرورة سقوط الرواية عن الاعتبار، فإن جملة من الأعلام يذهبون إلى أن المدار في حجية الأخبار هو الوثوق بصدوره لا وثاقة المخبر، ومن هؤلاء الأعلام:

الميرزا النوري رحمه الله حيث قال: (هذا خبرٌ [خَبرُ تعلم الاسم الأعظم] محفوف بقرائن الصدق فيكون حجةً، فإن الخبر المحفوف بالقرائن – وإن ضعف- يكون حجة بالاتفاق، بل أقوى من الصحيح الخالي عن القرائن)[3] .

---

(١) سيدة الإماء، ص:٣٥.

(٢) مصطلح (**حدّثنا**)، يُعد المرتبة الثانية من صيغ أداء الحديث إذا تحمّله الراوي **بطريق السماع**، وقد وقع الخلاف في جواز إطلاقها فيمن أخذ الرواية بالمناولة دون القراءة لإيهامه السماع والقراءة فذهب الأغلب لمنعها، وأجازها بعضهم بشرط الإجازة [راجع مثلاً: مقباس الهداية في علم الدراية، ج٣، ص:٦٩، ومعجم مصلحات الرجال والدراية، ص:٥٣].

(٣) خاتمة المستدرك ج٥، ص:٤٤، وقد أشار إلى أن هذا ما أفاده الكاظمي في التكملة وقد اعتمده

ومنهم: السيد السيستاني دام ظله فقد أفاد في أكثر من مورد من أن الصحيح القدمائي الحجة، هو الخبر الموثوق به[1]، وقد اعتمده دام ظله فقال: (فالخبر الموثوق بصدوره ولو بلحاظ احتفافه بالقرائن، أو الموثوق بصحة مضمونه حجة)[2].

ومنهم: السيد الهاشمي قدس سره حيث قال: (هذا تمام الكلام في الأصول العملية، وبه يتم الكلام في الدليل السادس من الأدلة التي ذكرها الشيخ لحجية خبر الواحد، واستنتج منها أن الخبر الموثوق به حجة، يعني ما هو صحيح عند القدماء، واحتمال الخلاف فيه ملغى، ونحن نقول به)[3] .

بل إن جملة من الأعلام يرون أن الروايات ضعيفة السند إذا كان مشهور المتقدمين قد تلقاها بالقبول والعمل بها فإن تلك الشهرة جابرة للضعف، وفي قبال هذا إذا كانت هناك روايات صحيحة السند قد أعرض عنها مشهور المتقدمين مع قربهم من زمان الأئمة عليهم السلام فإن فإن هذه الشهرة تكون موهنة للخبر الصحيح، ومن كلمات الأعلام – وهي كثيرة- في هذا الصدد:

ما ذكره السيد البروجردي قدس سره حيث قال: (ما اشتهر بينهم خصوصاً بين المتأخرين منهم، بل استقر بينهم من أن الشهرة جابرة لضعف السند مطلقاً وإن كانوا لم يستندوا في ذلك إلى تلك الرواية فإنه يصير معناها حينئذ أن المشهور المطابق

في هذا المورد.

(١) مباحث الحجج، ص: ١٢٣.

(٢) مباحث الحجج، ص:٦.

(٣) أضواء على علمي الدراية والرجال، ص:١٩٨.

للخبر لا ريب فيه، وهذا لا فرق فيه بين الاستناد وعدمه)[1].

ومنها: ما أكده السيد أبو القاسم الخوئي قدس سره من أن مذهب المشهور هو التعويل على الشهرة: (فإن بنينا على ما بنى عليه المشهور من أن الرواية بلغت من الصحة ما بلغت إذا أعرض عنها المشهور سقطت عن الاعتبار، فلا مناص من الأخذ بالطائفة الأولى الدالة على.... وذلك لإعراض الأصحاب عن الطائفة الثانية ولم ينسب العمل بها إلى أحد من أصحابنا، وحيث إن الإعراض يُوجِبُ سقوطَ الرواية عن الاعتبار، فتبقى الطائفة الأولى من غير معارض)[2].

ومنها: ما أفاده المحقق العراقي قدس سره حيث قال: (بناء على ما هو المعروف في زماننا هذا -المحرر في الأصول- من كون مدار الحجية على الخبر الموثوق الصدور، فتقل فائدة الرجال جداً لمكان حصول الوثوق بصدور الخبر باتكال المشهور عليه، وإن كان بحسب القواعد الرجالية في منتهى درجة الضعف، كما إن إعراضهم عنه يوجب وهناً فيه وإن كان جميع رجال إسناده عدولاً، لكشف إعراضهم عنه -مع كونه بين أظهرهم- عن وجود خلل فيه يوجب سلب الوثوق بصدوره، ولذا اشتهر أن الخبر كلما ازداد صحةً واعتباراً ازداد بإعراض الأصحاب عنه ضعفاً وانكساراً)[3].

إذن الخبر قد يكون ضعيفاً سنداً ولكنه معتبر؛ لأن العمدة وفق هذا المسلك

---

(١) تقريرات في أصول الفقه ص:٢٩٨.

(٢) موسوعة السيد الخوئي قدس سره، ج٦، ص: ٢٤١، (كتاب الطهارة)، السيد الخوئي قدس سره وإن كان يذهب إلى أن الشهرة ليست جابرة ولا كاسرة، ولكن يؤكد أن مشهور العلماء هو التعويل على الشهرة.

(٣) نهاية الأفكار ج٤، ص:٢٢٧.

على الوثاقة بصدوره من خلال الشهرة أو احتفافه بالقرائن أو غير ذلك[1].

» **الخلاصة**:

نخلص إلى أن هناك طريقين للرواية عن (محمد بن بحر الشيباني)، الطريق الأول هو طريق الشيخ الصدوق رحمه الله، والطريق الثاني هو طريق الطبري والطوسي رَحِمَهُمَاٱللَّهُ. وإن المعتبر في الخبر عند المشهور هو الوثوق بالصدور خصوصاً في القضايا التاريخية، وسيأتي مزيد إيضاح في ذلك، فتابع.

الملاحظة الثانية: **مجهولية بشر، ولا عقب لأبي أيوب الأنصاري** رضي الله عنه.

«إن مدار هذه القصة على (بشر بن سليمان النخاس)، والذي عرّف نفسه في الرواية بأنه من نسل أبي أيوب الأنصاري، وهذا الرجل لا يوجد له ذكر لا في كتب التاريخ ولا الرجال ولا التراجم البتة. بل حتى راوي الخبر (محمد بن بحر الشيباني) لم يكن يعرفه أو سمع به من قبل، إنما عرفه بعد أن عرّف بنفسه وصدق كلامه، فلا طريق لنا لمعرفة هذا الرجل إلا بتعريفه لنفسه في هذه الرواية! والذي يزيد استغرابنا أنه وصف نفسه بأوصاف عظيمة جداً، حيث يقول عن نفسه: (يا ابن أخي لقد نال عمك شرفاً بما حمله السيدان من غوامض الغيوب وشرائف العلوم التي لم يحمل مثلها إلّا سلمان)، فهل يكون أحد في أصحاب الأئمة عليهم السلام مثل سلمان المحمدي ولا يعرف عنه أحد شيئا؟!

(١) ما ذُكر حول الخبر الضعيف أغلبه مستفاد من رسالة للشيخ علي الزواد – دامت بركاته – بعنوان (الخبر الضعيف)، ومن أراد الاستزادة فليراجعها.

بل نجد أنه ذكر أمراً آخر عرف به نفسه وهو أنه من نسل أبي أيوب الأنصاري حيث قال: (صدقت أنا بشر بن سليمان النخاس من ولد أبي أيوب الأنصاري)، وقد نص المؤرخون على أن أبا أيوب الأنصاري لا عقب له، حيث قال ابن سعد في طبقاته: وكان لأبي أيوب من الولد عبد الرحمن وأمه أم حسن بنت زيد بن ثابت بن الضحاك من بني مالك بن النجار وقد انقرض ولده فلا نعلم له عقبا) .... إلخ».

» **التعليق**:

أولاً: صحيح أن كثيراً ممن كتب في علم الرجال لم يذكر بشر بن سليمان النخاس، ولكن ذكره السيد محسن الأمين في كتابه (أعيان الشيعة)[1]، وذكره الرجالي المعروف العلامة المامقاني قدّس سرّه في كتابه (تنقيح المقال) فقال فيه: (فالرجل حينئذ من الثقات. والعجب من إهمال الجماعة ذكره مع ما هو عليه من الرتبة)[2]، أما لماذا لم يذكره الكثير فلعله لعدم كونه من الرواة فهو لم يكن يحدث أحداً، وفي رواية الرهني نفسها بيان للسبب حيث قال: (قَدْ أَشْرَفَ عَمُّكَ عَلَى اسْتِكْمَالِ اَلْمُدَّةِ وانْقِضَاءِ اَلْعُمُرِ وَلَيْسَ يَجِدُ فِي أَهْلِ اَلْوَلاَيَةِ رَجُلاً يُفْضِي إِلَيْهِ بِسِرِّهِ) فهو لم يجد -وهو في آخر عمره- من يُفضي إليه برواياته أهل البيت عليهم السلام.

وقد يَستشكلُ المستشكل على اعتماد المدح الذي وُصف به بشر في الرواية بأن هذا من تزكية المرءِ نَفسه، وفرع ثبوت الرواية نفسها التي وردت فيها التزكية، وقد علّق الشيخ محيي الدين المامقاني قدّس سرّه قائلاً: (إن ثبت أن المُترجَم شرّفه الإمام

(١) أعيان الشيعة، ج١، ص:٤٥، وفي ج٣، ص:٥٧٣.

(٢) تنقيح المقال في علم الرجال (ط الحديثة)، ج١٢، ص: ٢٧٢.

عليه السلام بشراء والدة الحجة المنتظر عليه السلام فوثاقته مسلّمة)[1]، فنحن هنا أمام احتمالين: احتمال الكذب واحتمال الصدق. فإن كان صادقاً فقد ثبتت وثاقته، وإن كان الكذب فضعفه، ولكن مع كذبه ليس بالضرورة أن يحكم على كلّ الرواية بالكذب.

وبعبارة أخرى، ليس بالضرورة أن كل ما في الرواية من معلومات تكون هذه المعلومات كاذبة، فقد تكون في الرواية جزئيات صحيحة وجزئيات غير صحيحة، فعلى ذلك قد نجد روايات أخرى تعضد بعض هذه المعلومات فيصح لنا الأخذ بها أو ببعضها، كما في خبر ابن شاذان الآتي.

ثانياً: قال الكاتب: (كيف لشخصية مثل شخصية سلمان المحمدي لا يعرف عنها أحدٌ شيئاً بما فيهم الراوي(محمد بن بحر الشيباني)، فلم يكن يعرفه أو سمع به من قبل، إنما عَرفه بعد أن عرّف بنفسه وصدّق كلامه)[2]، ويرد على هذا :

١. من الممكن أن يكون كشخصية سلمان المحمدي لا يلزم أن يكون معروفاً لدى الجميع، وكذلك عندنا من الأنبياء مَنْ حتى أخوته لم يعرفوه وهم الذين عاشوا معه في الصغر كيوسف عليه السلام، ﴿وَجَاءَ إِخْوَةُ يُوسُفَ فَدَخَلُوا عَلَيْهِ فَعَرَفَهُمْ وَهُمْ لَهُ مُنْكِرُونَ﴾[3]، ولم يعرفوه إلا بعد أن أخبرهم.

٢. إنَّ الراوي لم يقل أني لم أسمع به من قبل، فهذه دعوى لا دليل عليها. نعم، رآه ولم يعرفه ولا غرابة، فهو كرؤية أخوة يوسف لأخيهم ولم يعرفوه، بل هذا كرؤية أي رجل سمعت بذكره ولم تر وجهه وخصوصاً في ذلك الزمان إذ لا

(١) تنقيح المقال في علم الرجال (ط الحديثة)، ج١٢، ص: ٢٧٢، في نتيجة البحث.

(٢)سيد الإماء، ص٣٤.

(٣)[يوسف : ٥٨].

صور ولا غيرها.

ولما عرّف بشر بنفسه لم يُنكر عليه الرهني، ولم ينكر أن لأبي أيوب عقباً، هذا مع الإشارة إلى أن الرهني له كتاب (نحل العرب) وفيه «يتحدث عن تشتت العرب في مختلف البلاد الإسلامية، ويذكر أيّها من الشيعة وأيها من السنة..»[1]

.

ثالثاً: إن الكاتب بحث حول الرجل من جهة أنه من نسل أبي أيوب الأنصاري، فوصلَ إلى نتيجة أنَّ أبا أيوب الأنصاري لم يكن له عقب، مستنداً في ذلك إلى كلام ابن سعد في الطبقات، ولكن هنا أمرين لابُد من الالتفات إليهما:

الأمر الأول: أن ابن السعد في الطبقات لم يجزم بعدم وجود عقب لأبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه بل عبّر بهذا التعبير: «وكان لأبي أيوب من الولد عبد الرحمن وأمه أم حسن بنت زيد بن ثابت بن الضحاك من بني مالك بن النجار، وقد انقرض ولده **فلا نعلم له عقبا**»[2]، فابن سعد كان تعبيره دقيقاً حيث قال: (لا نعلم له عقبا)، فهو على حد علمه لا يعرفُ له عقباً لا أن أبا أيوب ليس له عقب أو أن ولده عبد الرحمن لم يُعقبَ وبالتالي انقطع نسل أبي أيوب، وكأن حال ابن سعد يتمثل بـ (لو كان لبان)؛ لخصوصية صحابة رسول الله صلى الله عليه وآله وتفاخر الذراري – عادة- بالانتساب لشخصية كانت لها مواقف مشرفة مع النبي صلى الله عليه وآله إلا أنه لم يجزم بأن عقبه انقرض ولم يبقَ منهم بقية.

ومن خلال التتبع في كتب التاريخ والحديث تبين أن أبا أيوب كان له عقب

---

(١) معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب ج٦ ص: ٢٤٣٥.

(٢) الطبقات الكبرى، ج٣، ص:٣٦٩.

منهم: (خالد[١]، عبدالله[٢]، عبدالرحمن، مالك[٣]، محمد[٤]، عميرة [٥]، عفراء [٦]) وعقبُه لهم عَقبٌ، فعبد الرحمن -مثلا- له ولد ذكره ابن حبان في كتابه (الثقات)، فقال ما نصه: «**سعد بْن عَبْد الرَّحْمَن بْن أَبِي أَيُّوب الْأَنْصَارِيّ الْمدنِي** يَرْوِي عَن جدته أم أَبِيه بنت سعد بْن الرّبيع وَكَانَت تَحت زيد بْن ثَابت لَهَا صُحْبَة رَوَى عَنْهُ مُحَمَّد بْن إِسْحَاق»[٧]، وكذلك البقية لمن يراجع المصادر التي ذكرت في الهامش.

والمتأمل في أسلوب ابن سعد في الطبقات في نفيه للعقب يجده أنه في الغالب يجزم بعدم وجود عقب، ولم يرد تعبير مثل هذا التعبير – (فلا نعلم له عقباً)- في حق أحد غير أبي أيوب[٨]، فمثلا يقول: «وقد انقرض وُلدَ أبي حُذَيْفة فلم يبق منهم أحد. وانقرض وُلدَ أبيه عُتْبة بْن ربيعة جميعًا إلّا وُلدَ المغيرة بْن عِمْرَانَ بْن عاصم بْن الْوَلِيد بْن عُتْبة بْن ربيعة فإنهم بِالشَّامِ»[٩]، «عُبَيْد بْن زَيْد بْن عامر بْن العجلان

(١) مسند أحمد ط الرسالة، ج٣٨ ص٥٦٦، التاريخ الكبير للبخاري – ت الدباسي والنحال ج٢ ص١٧٠، صحيح ابن خزيمة ج٢ ص٢٢٦، الثقات لابن حبان ج٤ ص١٩٨.

(٢) المرض والكفارات لابن أبي الدنيا (ت٢٨١) ص ٤٣، الثقات لابن حبان ج٥ ص١١.

(٣) تاريخ بغداد ت بشار، ج١٤، ص:٤١٦.

(٤) الثقات لابن حبان، ج٥، ص:٣٦٢.

(٥) تهذيب الكمال، ج٣، ص:٤٦٨.

(٦) فتوح الشام للواقدي، ج٢، ص٣٣

(٧) الثقات لابن حبان ج٤ ص٢٩٦.

(٨)**إن قيل**: إن ابن سعد زاد في مورد أبي أيوب الأنصاري عبارة (فلا نعلم له عقباً) وفي الموارد التي ذكرناها استخدم عبارة (وقد انقرض) إلا أن مراده: (لا نعلم بعقبه لانقراضهم)، فأقول: هذا القول هو خلاف ظاهر كلامه، والقول به بحاجة إلى قرينة، والقرينة موجودة في هذه الموارد، أما في مورد أبي أيوب فهي مفقودة. والوجه : هو أنه قد صرّح بالانقراض في تلك الموارد دون مورد أبي أيوب.

(٩) الطبقات الكبرى ج٣ ص ٦٢.

بْن عَمْرو بْن عامر بْن زريق شهِدَ بدْرًا وأحدًا وتُوُفِّي وليس له عقب. وقد انقرض أيضًا وُلدَ عَمْرو بْن عامر بْن زريق إلّا وُلدَ رافع بْن مالك فقد بقي منهم قوم كثير. وبقي من وُلد النُّعمان بْن عامر واحد أو اثنان. ستة عشر رجلًا»، فعدوله عن ما يقارن عليه تعبيره في هذه الموارد إلى تعبير آخر، وهو (فلا نعلم له عقباً) يكشف عن عدم جزمه بنفي ذرية أبي أيوب الأنصاري.

الأمر الثاني: إننا من خلال البحث والتتبع وجدنا مجموعة من الوثائق التي **تؤكد أن نسل أبي أيوب باقٍ على مر السنوات وإلى يومنا هذا**، وهنا أذكر وثائق ثلاث[1]:

- **الوثيقة الأولى: كتاب الاستبصار في نسبة الصحابة من الأنصار، لابن قدامة المقدسي (ت٦٢٠هـ).**

  ذكر في ترجمة أبي أيوب الأنصاري عدة من أحواله، إلى أن قال آخر الترجمة: (وتوفي سنة خمسين أو إحدى وخمسين، **وله عقب**)[2]، وذكر محقق الكتاب في الهامش أيضاً: (ومن عقبه شيخ الإسلام، أبو إسماعيل عبدالله بن محمد بن علي بن محمد بن أحمد بن علي بن جعفر بن مصور، الأنصاري، الهروي الذي توفي ٤٣٣هـ، وكان مشهوراً بالعلم، وله تصانيف كثيرة[3])[4]، وقد ذكر ترجمة أبي إسماعيل الأنصاري الهروي، جلال الدين السيوطي، والحافظ الذهبي، ونصوا

(١) أُلفت النظر إلى أني انتخبت وثائق ثلاث في أزمنة مختلفة ومناطق مختلفة، والغرض هو تعدد المصادر وتأكيد وجود ذرية لا الحصر.

(٢) الاستبصار في نسب الصحابة الأنصار ص٧١.

(٣) الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب ١: ٥٠. (من نفس المصدر).

(٤) الاستبصار في نسب الصحابة من الأنصار ص٧١.



جميعاً أنه من ذرية أبي أيوب الأنصاري [١].

- **الوثيقة الثانية: الرحلة العلية إلى منطقة توات، للشيخ محمد بلعالم (ت ١٤٣٠هـ)** [٢].

ذَكَرَ في كتابه هذا تحت عنوان (لمحة نذكر فيها ما تحصلنا عليه من الشجرات النسبية لبعض القبائل المنتسبة للأصول النبوية والصحابية ممن تقدم ذكرهم في هذا البحث)، فجاء إلى شجرة الأنصار فقال: « ٥. شجرة الأنصار أولاد المنوفي ومن معهم هي كما يلي منقولة من خط السيد مولاي أحمد بن مولاي عبدالله البريشي: محمد الأمين بن محمد عبد الكريم الملقب بالمغيلي بن محمد عبدالله الملقب بالمنفوي.... بن سيدي عبيدة بن **أبي وقاص بن سيدي أبي أيوب الأنصاري** لطف الله به أمين»[٣] .

وهنا نجد أن اسم (أبي وقاص) يظهر منه أنه هو ابن أبي أيوب، نعم لا ندري هل هو (عبد الرحمن) أم غيره من أخوته.

- **الوثيقة الثالثة: تحفة المستفيد بتاريخ الأحساء في القديم والجديد، محمد آل عبد القادر الأنصاري الأحسائي**[٤].

---

(١) جلال الدين السيوطي في طبقات الحفاظ ص: ٤٤٠، تحت رقم (٩٩٣)، والزركلي في أعلامه ج٤ ص: ١٢٢، الحافظ الذهبي في تذكرة الحفاظ ج٣ ص٢٤٩.

(٢) الشيخ المذكور قام برحلة إلى منطقة توات في الجزائر من أجل البحث عن الأعلام والآثار والمخطوطات والعادات، وجمع ذلك كلّه في كتاب أسماه (الرحلة العلية إلى منطقة توات لذكر بعض الأعلام والآثار والمخطوطات والعادات وما يربط توات من الجهات).

(٣) الرحلة العلية إلى منطقة توات، ج٢، ص:٥٧٣، بتصرف، فقد حذفت شيئا من المشجرة للاختصار والإشارة للمورد فقط، ومن أرادها فليراجع المصدر.

(٤) هذا المُؤَلَّف كتب لأجل جمع التاريخ المرتبط بالأحساء خصوصاً، «ففي بعضها اعتمد على

ذكر فيه تحت عنوان (ذكر أعلام القرن الثاني عشر والثالث عشر من أهل الأحساء)، وأول ما صدر الباب صدره في ترجمة (الشيخ أحمد بن عبدالله عبدالقادر)، فقال هو: (الشيخ أحمد بن عبدالله بن محمد بن عبدالقادر بن محمد بن حمد بن علي، وهو الجد الخامس لمؤلف هذا التاريخ **من ذرية أبي أيوب الأنصاري ، الصحابي الجليل، وأبو أيوب اسمه خالد زيد بن كليب** [بن] ثعلبة بن عبد عوف بن غنم بن مالك بن النجار ....)[1] .

فهذه وثائق ثلاث وهناك غيرها، تؤكد كلها على أن أبا أيوب كانت له ذرية، وذريته متوزعة، بل وموجودة إلى يومنا هذا لا كما ادعى الكاتب معتمداً على كلام ابن سعد الذي لا يؤيد مطلبه بالبيان الذي بيناه.

رابعاً: أن الرواية نصت على أن (بشر) من ذرية أبي أيوب الأنصاري، ومفردة (ذرية) قد تشمل أولاده من الذكور وأولاده من الإناث كما في قوله تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ كُلًّا هَدَيْنَا وَنُوحًا هَدَيْنَا مِنْ قَبْلُ وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ دَاوُودَ وَسُلَيْمَانَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَى وَهَارُونَ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ (٨٤) وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَى وَعِيسَى وَإِلْيَاسَ كُلٌّ مِنَ الصَّالِحِينَ (٨٥)﴾[2] فجعل نبي الله عيسى عليه السلام من ذرية نبي الله إبراهيم عليه السلام وهو لم يتصل به إلا من خلال الأم [3]، وأبو أيوب نفسه قد

مصادر وعزا كل نقل فيه إلى المصدر الذي استقى منه، فذكر ما عليها البلاد من القديم وما عليها البلاد في عهدها الحاضر، وذكر بعض الأسر العريقة في القدم وحاول إرجاع أنسابها إلى القبائل المعروفة، وهذا في الواقع أمر شاق لانقطاع تدوين الأنساب، منذ عهود قديمة جداً» من مقدمة المحقق حمد الجاسر بتصرف.

(١) تحفة المستفيد بتاريخ الأحساء في القديم والجديد، ج٢، ص٤٧.

(٢) [الأنعام : ٨٤ – ٨٥]

(٣) كشف الغمة، ج١، ص٥٣ نقلًا عن كمال الدين الشافعي في كتابه مطالب السؤول، وللزيادة

ذُكر أن بعض أولاد بناته نُسبوا إليه، فمثلا: (أيوب بن خالد بن صفوان بن أوس بن جابر الأنصاري المدني[1]) عرف بـ (أيوب بن خالد بن أبي أيوب الأنصاري لكونه سبط أبي أيوب، أمه عمرة ابنة أبي أيوب)[2]، فلعل بشراً كان من ذُرية أبي أيوب من جهة الإناث.

الملاحظة الثالثة: محمد بن بحر، موصوف بالغلو وأنه من الحشوية.

قال الكاتب: «وعليه لابد من تحقيق حال هذا الرجل -محمد بن بحر الرهني- الذي يعتبر مدار هذه القصة وقطب رحاها بل كان طرفاً فيها، إذا إنه هو الوحيد الذي التقى بـ (بشر النخاس)، وعرفه بما جرى بينه وبين الإمامين العسكريين عليهما السلام، والسيدة الطاهرة نرجس عليها السلام، فالحديث لا بد أن يمر من خلال هذا الرجل»، وما ذكره الكاتب عبارة عن عدة أمورٍ أوجزها، ثم أذكر التعليق عليها:

- **الأمر الأول**: أن النجاشي دافع عن الرهني بكلام يثبت أن الرجل كان موضع تهمة، واستظهار النجاشي لا يفيد وثاقته، بل الكاتب يشكك في فعلية اطلاع النجاشي على كتب الرهني بحيث يمكن للنجاشي تبرئَة الرهني مما نُسب إليه من الغلو، وذلك لأن النجاشي في بغداد وكتب الرهني متداولة في خراسان ، ويشهد لهذا قول الشيخ الطوسي رحمه الله: (وله نحو من خمسمائة مصنف ورسالة، وكتبه موجودة، أكثرها موجود بخراسان).
- **الأمر الثاني**: كلام الشيخ الكشي فيه حيث قال: (قال أبو عمر ومحمد بن عمر بن

راجع علم النسب ج٢ للشيخ محمد رضا المامقاني -دامت بركاته- .

(١) هذا الشخص جده لأمه (أبو أيوب الأنصاري) ولأبيه (جابر الأنصاري).

(٢) التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة، ج١، ص: ٢٠٨.



عبدالعزيز الكشي: وحدّثني أبو الحسن بن بحر الكرماني الرهني الترماشيري، قال: (وكان من الغلاة الحنقين) ، وفي مورد آخر (محمد بن بحر هذا غال، وفضالة ليس من رجال يعقوب، وهذا الحديث مزاد فيه مغير عن وجهه) ، والكشي معاصر للرهني؛ فتكون شهادته حسية لا حدسية وقد قال عنه بأنه كان من الغلاة.

- **الأمر الثالث:** إن شهادة الكشي لها واقع محسوس يمكن دركه بسبر روايات الرجل وتقييمها، فهي محل إشكال واستغراب، كروايته التي فيها قدح في زرارة. حتى أن الشيخ الصدوق رحمه الله «اقتبس مقاطع طويلة من كتاب الرهني المسمى بـ (من قول مفضلي الأنبياء والرسل والأئمة والحجج صلوات الله عليهم أجمعين على الملائكة)، ثم عَقب عليها بما يدل على توقفه رحمه الله في روايات الرجل، بل إن كلام الشيخ الصدوق رحمه الله صريح في أن الرجل من الحشوية وأن ما يذكره مخالف للأخبار المسندة عن أهل البيت عليهم السلام».

وكذلك عندنا «الرواية الأخرى -أي التي عن محمد بن بحر الرهني- والتي نقلها الصدوق رحمه الله في كتابه كمال الدين هي رواية طويلة ذكرت لقاء سعد بن عبدالله الأشعري بالإمام العسكري عليه السلام وابنه الحجة عليه السلام، وقد أطبق المتقدمون والمتأخرون على ردها، حتى قال النجاشي رحمه الله: ولقي مولانا أبا محمد عليه السلام ، ورأيت بعض أصحابنا يضعفون لقاءه لأبي محمد ويقولون هذه حكاية موضوعة عليه». وإن سند هذا الخبر معلول من أوله لآخره، ونِعم ما قاله السيد الخوئي قدس سره تعليقاً على نفس هذا السند في رواية أخرى: وهذه الرواية ضعيفة السند جداً، فإن محمد بن بحر بن سهل الشيباني لم يوثق وهو

متهم بالغلو، وغيره من رجال سند الرواية مجاهيل».

» **التعليق**:

أولاً: إن التشكيك في فعلية اطلاع الشيخ النجاشي من خلال كلام الشيخ الطوسي غير دقيق؛ لأن عبارة الشيخ الطوسي ﷺ هكذا: (خمسمائة مصنف ورسالة وكتبه موجودة أكثرها ببلاد خراسان)[1]، وهذه العبارة غاية ما تفيد أنَّ أكثر كتب الرهني موجودة في خراسان، ولو كان لعبارة (أكثرها في خراسان) مفهوم فإن مفهومها أن غير الأكثر خارج خراسان، وغير الأكثر يصدق على وجود القليل والكثير خارج خراسان، ونحن هنا نتكلم عن (٥٠٠ كتاب)، فلو فرضنا أن ٤٠٠ في خراسان، ووصل منها ١٠٠ إلى بغداد، فإن هذا المقدار يصحح التبرئة.

ثم إنَّ من يرجع لكلام النجاشي في ترجمة الرهني (قال بعض أصحابنا: إنه كان في مذهبه ارتفاع. وحديثه قريب من السلامة ولا أدري من أين قيل ذلك. **له كتب منها**: كتاب البدع، كتاب البقاع، كتاب التقوى، كتاب الاتباع وترك المراء في القرآن، كتاب البرهان، كتاب الأول والعشرة، كتاب المتعة، كتاب القلائد فيه كلام على مسائل الخلاف التي بيننا وبين المخالفين. قال لنا أبو العباس أحمد بن علي بن العباس بن نوح: حدثنا محمد بن بحر بسائر كتبه ورواياته)[2]، لا يخفى عليه أن الشيخ النجاشي له معرفة بعناوين كتب الرهني، وله طريق إليها، بل واطلاع على بعضها.

بالإضافة إلى ذلك أن ما حكاه الشيخ النجاشي عن أستاذه أبي العباس يفيد في

---

(١) فهرست الطوسي ص : ٣٩٠.

(٢) رجال النجاشي ص: ٣٨٤.

تقوية الرواية التي نناقش فيها، فإن لازم ما حكاه النجاشي أن أستاذه أبا العباس مطلع على رواية الرهني، ومع كونه من النقاد المتشددين[1] في الحديث وقد أخذ الشيخ النجاشي عنه إلا أنه ومع هذا قال بأن حديثه قريب من السلامة

ثانياً: ذَكَرَ الكاتِبُ أن الكشي أقرب عهداً بالرهني من النجاشي فيكون توصيفه أدق، ولكن هذا ليس تامّاً، فإن هناك بعض الشخصيات لا يتضح حالها في زمانها بل بعده لاجتماع تمام الأدلة والقرائن، وقرب العهد لا يعتبر من المرجحات لتقديم قول بعض الرجاليين على بعض كما أكد ذلك الأعلام، ومن هؤلاء السيد الخوئي قدس سره كما حكى عنه السيد السيستاني دام ظله في إحدى المناقشات إذ قال: (أنه أيده الله [أي السيد الخوئي قدس سره] لم يعتبر في سائر الموارد قرب العهد من المرجحات)[2]، وأكد هذا المعنى السيد محمد رضا السيستاني – دامت بركاته – فقال: (إن قرب العهد من الراوي لا يعتبر من المرجحات لتقديم قول بعض الرجاليين على بعض، ولم يسبق منه قدس سره [أي السيد الخوئي قدس سره] أن التزم بمثل ذلك في الموارد الأخرى.)[3].

ثالثاً: إن المراد من الغلو هو الاعتقاد في الأئمة بالربوبية أو النبوة أو الاعتقاد بكفاية محبتهم عن أداء الفرائض واجتناب الكبائر. وإن حاول جماعة من المتأخرين أن يبين أن الغلو عند المتقدمين يختلف عن ما ذكرناه، كما نوه عليه السيد محمد رضا السيستاني –حفظه الله– فيما نصه: « يتداول في كلمات الرجاليين كالكشي والشيخ

---

(١) خاتمة مستدرك الوسائل، ج٢١، ص:١٥٤.

(٢) مباحث رجالية، ص:١٥.

(٣) قبسات من علم الرجال ج٢، ص:١٩٣، وإن كان يظهر من كلامه – دام مؤيداً – أن السيد الخوئي قدس سره يرى قرب العهد من المرجحات في مورد التعليق ولكن السيد محمد رضا – حفظه الله – يريد التأكد وإن كان كذلك إلا أنه خلاف منهجه قدس سره

والنجاشي وابن الغضائري توصيف العديد من الرواة بأنهم من الغلاة، وبنى غير واحد من المتأخرين على أن المراد بالغلو عندهم هو ما يعم الاعتقاد في الأئمة عليهم السلام بالمقامات العالية، واستشهدوا لذلك بما حكاه الصدوق عن شيخه ابن الوليد من أن أول درجة في الغلو هو نفي السهو عن النبي صلى الله عليه وآله.

ولكن الصحيح ـ كما نبّه عليه المحقق التستري (طاب ثراه) ـ أن المقصود به هو الاعتقاد في الأئمة عليهم السلام بالربوبية أو النبوة أو الاعتقاد بكفاية محبتهم عن أداء الفرائض واجتناب الكبائر. ويشهد لهذا عدد من الروايات وجملة من كلمات الأصحاب..»[1]. ثم قال بعد سرد الشواهد: «فهذه النصوص والكلمات تشير بوضوح إلى أنه كان معنى الغلو عند المتقدمين هو الاعتقاد في الأئمة عليهم السلام بالربوبية ونحو ذلك أو الاعتقاد بكفاية معرفتهم عليهم السلام وعدم الحاجة إلى الإتيان بالصلاة والصيام ولا غيرهما من الفرائض، وأيضاً عدم الضير في ممارسة المحرمات حتى ما يمسّ العِرض والشرف!

وأما ما تقدم من أن ابن الوليد كان يعدّ نفي السهو عن النبي صلى الله عليه وآله أول درجة في الغلو، فهو لا يقتضي كون الغلو في كلمات الآخرين بالمعنى المتقدم.»[2] ، فالغلو كما ذكرناه.

ويمكن دفعه من خلال أحاديث المحدث الخالية من التخليط والأباطيل كما أفاد ذلك أيضاً السيد محمد رضا السيستاني -حفظه الله- حيث قال: (ولذلك يُلاحظ أن النجاشي ذكر في ترجمة **محمد بن بحر الرهني** (قال بعض أصحابنا: إنه

---

(١) قبسات من علم الرجال ج١، ص٣٥، وذكره أيضاً في ج٣.

(٢) المصدر نفسه.



كان في مذهبه ارتفاع) ثم عقّب عليه بقوله (وحديثه قريب من السلامة)، وذكر ابن الغضائري في ترجمة أحمد بن الحسين بن سعيد (قال القميون كان غالياً) وعقّب عليه بقوله (وحديثه في ما رأيته سالم)، وقال في ترجمة الحسين بن شاذويه (زعم القميون أنه كان غالياً) وعقّب عليه بقوله (ورأيت له كتاباً في الصلاة سديداً) ونحو ما ذكر موارد أخرى وكلها تشهد بأنه كان من المفروغ عنه عندهم منافاة الغلو للوثاقة ولذلك إذا اتّهم أحدهم بالغلوّ ولكن وُجد أن ما رواه من الأحاديث خالٍ من التخليط والأباطيل عُدّ ذلك مؤشّراً إلى عدم صحة اتهامه بالغلوّ)[1] .

وعلى ذلك فحين نأتي للكلام عن الرهني فإن تهمة الغلو لابُد من دفعها عنه، لأن الأعلام نظروا في كتبه المتعددة ولم يروا فيها ما يقتضي الغلو، بل هي خالية من التخليط والأباطيل، والأعلام مدحوها أو أخذوا منها، فمن ذلك:

١ . **كتاب القلائد**، يقول النجاشي: (فيه كلام على مسائل الخلاف التي بيننا وبين المخالفين)[2]، وقال العلامة: «منها كتاب (القلائد) فيه كلام على مسائل الخلاف التي بيننا وبين المخالفين. وجدت بخط السيد السعيد صفي الدين محمد بن معد: هذا الكتاب عندي وقع إليّ من خراسان، وهو كتاب جيد مفيد وفيه غرائب. ورأيت مجلداً فيه كتاب النكاح حسن بالغ في معناه، ورأيت أجزاء مقطعة وعليها خطه إجازة لبعض من قرأ الكتاب عليه يتضمن الفقه والخلاف والوفاق...»[3].

٢. **مقدمات علم القرآن**، وقد نقل منه السيد ابن طاووس في كتابه (سعد

(١) قبسات من علم الرجال ج٣، ص:٤٥.

(٢) رجال النجاشي ص: ٣٨٤.

(٣) إيضاح الاشتباه، ص: ٢٩٠.

السعود) في عدة من الموارد، فقال: « فصل فيما نذكره من الجزء الأول من مقدمات علم القرآن تصنيف محمّد بن بحر الرهني في معنى اختلاف القرآن»[1]، وفي مورد آخر: « فصل فيما نذكره عن محمّد بن بحر الرهني من الجزء الثاني من مقدمات علم القرآن من التفاوت في المصاحف التي بعث بها عثمان إلى الأمصار»[2]، وغير ذلك من المنقولات في هذا الكتاب، كحديث الثقلين وبيان للرهني حوله، وغير ذلك، وذكره العلامة الحلي أيضاً[3].

٣. **الفروق بين الأباطيل والحقوق**[4]: وقد ذكر الشيخ الصدوق في علله ما نصه: «قال محمد بن علي مصنف هذا الكتاب **قد ذكر محمد بن بحر الشيباني** رضي الله عنه في كتابه المعروف بكتاب الفروق بين الأباطيل والحقوق في معنى موادعة الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام لمعاوية فذكر سؤال سائل عن تفسير حديث يوسف بن مازن الراشي في هذا المعنى والجواب عنه»[5]

بل بعض الكتب تكشف بعناوينها عن إماميته وعقيدته السليمة، ومن ذلك:

١. إثبات الإمامة[6].

---

(١) سعد السعود للنفوس منضود، ص: ٢٠.

(٢) سعد السعود للنفوس منضود، ص: ٢٧٩.

(٣) ذكر العلامة الحلي هذا الكتاب، وقد ورد هذا في إحدى نسخ (إيضاح الاشتباه) فقد ذكره المحقق (محمد حسون) تحت حاشية رقم: ٣ (في ف ٢: ووقع إلي من كتبه كتاب مقدمات القرآن وهو كتاب جيد)، وفي نسخة أخرى قُدمت كرسالة تحقيق ثامر كاظم عبد الخفاجي في المتن ص:٢٦٣.

(٤) علل الشرائع، ج١، ص: ٢١١، معالم العلماء، ص: ١١٦.

(٥) علل الشرائع، ج١، ص: ٢١١، بحار الأنوار ج٤٤ ص:٢ عن الصدوق.

(٦) معالم العلماء، ص: ٩٦.

٢. الرد على من أنكر الاثني عشر ومعجزاتهم [١] .

٣. الفرق بين الآل والأمة [٢].

٤. كتاب الحجة في إبطاء القائم عليه السلام [٣] .

٥. كتاب الاتباع وترك المراء في القرآن [٤] .

٦. المبسوط في الصلاة [٥].

٧. التكليف والتوظيف [٦] .

٨. الطلاق [٧].

٩. المناسك [٨] .

وغير ذلك من الكتب التي تكفي عناوينها للاستدلال بها على إيمانه وعدم غلوه، وإن لم نطلع عليها[٩]، وهذا مستخدم كثيراً عند أهل المعرفة، فيثبتون قِدم بعض المعتقدات بعناوين كتب لأصحاب الأئمة عليهم السلام مع أنه لم يصل إلينا شيء منها، ويدفعون سبق العامة في علم الأصول –مثلاً– بذلك، بل الكاتب نفسه

(١) معالم العلماء، ص: ٩٦.

(٢) فهرست الطوسي/ باب الميم/ باب محمد/ ٣٩٠، معالم العلماء، ص: ٩٦.

(٣) معالم العلماء، ص: ٩٦.

(٤) رجال النجاشي ص: ٣٨٤.

(٥) معالم العلماء، ص: ٩٦.

(٦) معالم العلماء، ص: ٩٦.

(٧) معالم العلماء، ص: ٩٦.

(٨) معالم العلماء، ص: ٩٦.

(٩) من أراد الزيادة حوله فليراجع مقالة تحت عنوان (تراث الشيعة الثقافي في التاريخ والجغرافيا) لكاتبها الشيخ رسول جعفريان، مجلة آفاق الحضارة الإسلامية، العدد ٥، وكذلك مجلة (تراثنا) العدد ٨٣-٨٤، مقالة لنفس الكاتب بعنوان (شذرات من كتب مفقودة لمحمد بن بحر الرهني) .

وظف ذلك في مناسبات مختلفة[1].

رابعاً: إن الكاتب لم يقبل ما صنعه النجاشي حينما قال: (قال بعض أصحابنا: إنه كان في مذهبه ارتفاع، وحديثه قريب من السلامة)، وهو يريد أن يطبق نفس ما صنعه بسبر روايات الرهني، فأراد أن يطعن فيه لإيراده لرواية فيها طعن في زرارة، ولكنه ليس الوحيد الذي أورد رواية في قدح زرارة، كما أن إيرادها لا يعني عدم موثوقية قائليها، فإنها قد تصدر تقية، ولذلك يعلق بعض الفقهاء على هذه الروايات كالسيد الخوئي قدس سره بتعاليق متعددة[2]، وفي آخرها قال: «والجواب عن هذه الروايات: أنه لم يثبت صدور أكثرها من المعصوم عليه السلام، من جهة ضعف أسنادها. وأما ما ثبت صدوره، فلا بد من حمله على التقية وأنه -سلام الله عليه- إنما عاب زرارة لا لبيان أمر واقع، بل شفقة عليه واهتماماً بشأنه. وقد دلت على ذلك - مضافاً إلى ما عرفت من الروايات المستفيضة في مدح زرارة المطمأن بصدورها إجمالاً من المعصوم عليه السلام - صحيحة عبد الله بن زرارة المتقدمة في الروايات المادحة

---

(١) وهناك موارد كثيرة وظف فيها الكاتب هذه النقطة، فمن باب المثال لا الحصر: محاضرة بعنوان (إمامة الجواد حقيقة لا معضلة) تعرض فيها إلى أن أصحاب الأئمة عليهم السلام كانوا على درجة عالية من المعرفة وأول من فتق العلوم الإسلامية وأشار لذلك من خلال عناوين كتب أصحاب الأئمة وقال هذه العبارة: « بل أنت لو تقرأ الكتب التي ذكرت مصنفات أصحاب الأئمة عليهم السلام مثل فهرست النجاشي والشيخ الطوسي تجد أن أصحاب الأئمة وصلت بهم الحالة العلمية والفكرية أن يردوا على فلاسفة اليونان، عندنا كتب رد على أرسطو وأفلاطون وأبيقور والمسائل الفلسفية كالرد على الدهرية، فواضح أن الطائفة متقدمة جداً من جهة فكرية» وللكاتب لقاء أيضاً في برنامج (بلمارة) حينما قيل له أن الشيعة يتعرضون لعائشة، وهذا عرض الرسول صلى الله عليه وآله، فقال: نحن من جهة العرض ننزهها، وأستاذ هادي سألني، وأنا شخصياً عندي كتاب بعنوان (براءة نساء الأنبياء من الزنا)، فهذا أمر ليس بالغريب فتأمل!

(٢) راجع مثلًا : معجم رجال الحديث ج: ٧، ص: ٢٣٦، ٢٤٤.

فإنها قد دلت بصراحة على أن الإمام عليه السلام إنما عاب زرارة دفاعاً منه عليه السلام عنه وحفظا له من أذى الأعداء، وقد قال عليه السلام: إنه أحب الناس إليه وأحب أصحاب أبيه إليه حياً وميتاً)[1].

إذن ليسَ كل من أورد رواية في قدح أحد الخلّص استوجب الطعن في نفسه، وإلا لزم ذلك الطعن في الشيخ الكشي والنجاشي والطوسي وغيرهم إذ أوردوا رواية في زرارة وقد علق عليها السيد الخوئي قدس سره قائلاً: (أقول: لا يكاد ينقضي تعجبي كيف يذكر الكشي والشيخ هذه الرواية التافهة الساقطة غير المناسبة لمقام زرارة وجلالته والمقطوع فسادها ولا سيما أن رواة الرواية بأجمعهم مجاهيل)[2]، ومع ذلك السيد الخوئي قدس سره يُجِلُّ هؤلاء الكبار رحمهم الله.

خامساً: حريٌ بالقارئ الالتفات إلى عدّة أمور تتعلق بالرهني وبمقاله[3] المسمى بـ (من قول مفضلي الأنبياء والرسل والأئمة والحجج صلوات الله عليهم أجمعين على الملائكة) حتى يتضح له عدم صحة ما ذكره الكاتب من أن الشيخ الصدوق وصف الرهني بالحشوي:

الأمر الأول: إن الرهني -من خلال ما نقله الصدوق في كتابه (علل الشرائع)- نقل أقوال طرفين مع حججهم، وهما: **الطرف الأول** وهم القائلون بتفضيل

---

(١) معجم رجال الحديث ج: ٧، ص: ٢٤٥.

(٢) معجم رجال الحديث ج: ٧، ص: ٢٣٨.

(٣) الكاتب ذكر أن كتاب الرهني اسمه (من قول مفضلي الأنبياء...) والظاهر أن هذه مناظرة منقولة من أحد كتب الرهني ولعله كتابه (الفروق بين الأباطيل و الحقوق) وهذا ما أفاده أحد الإخوة -زاد الله في توفيقه- ووافقه الشيخ رسول جعفريان في مقالة له بعنوان (شذرات من كتب مفقودة لمحمد بن بحر الرهني) [تراثنا ٨٣ - ٨٤، ص: ٧٨] .

الأنبياء والرسل والأئمة والحجج على الملائكة، **والطرف الثاني** هم القائلون بتفضيل الملائكة على الأنبياء والرسل والأئمة والحجج.

والطرف الأول على قسمين:

- **الأول**: يعتقد بأن هاروت وماروت وإبليس من الملائكة، وهم عصاة.
- **الثاني**: يعتقد بأن هاروت وماروت ملكان، ولم يعصيا، وإبليس من الجن لا من الملائكة.

والرهني من القائلين بتفضيل الأنبياء والرسل والأئمة والحجج على الملائكة، لكن من أي القسمين هو فليس بظاهر.

الأمر الثاني:إنَّ الشيخ الصدوق رحمه الله لما كان من القائلين بتفضيل الأنبياء والرسل والحجج على الملائكة احتاج إلى أن يبين من أي قسم هو، فلم يعلق كثيراً على هذه المحاورة المنقولة إلا بما يتعلق بعدم تبنيه للقول بأن إبليس وهاروت وماروت ملائكة يعصون الله، فقال: (قال مصنف هذا الكتاب: إنما أردت أن تكون هذه الحكاية في هذا الكتاب وليس قولي في إبليس أنه كان من الملائكة بل ﴿كانَ مِنَ الْجِنِّ﴾ [1] إلا أنه كان يعبد الله بين الملائكة، وهاروت وماروت ملكان وليس قولي فيهما قول أهل الحشو بل كانا عندي معصومين، ومعنى هذه الآية ﴿وَ اتَّبَعُوا ما تَتْلُو الشَّياطِينُ عَلى مُلْكِ سُلَيْمانَ﴾ [2] إنما هو ﴿وَ اتَّبَعُوا ما تَتْلُو الشَّياطِينُ عَلى مُلْكِ سُلَيْمانَ﴾ وعلى ﴿ما أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبابِلَ هارُوتَ وَ مارُوتَ﴾ [3] وقد أخرجت

(١) [الكهف : ٥٠].

(٢) [البقرة : ١٠٢].

(٣) [البقرة : ١٠٢].

في ذلك خبراً مسنداً في كتاب عيون أخبار الرضا عليه السلام)، وليس قوله (حكاية) يعني تضعيفاً، بل لدفع توهم قد يحصل لوضع الشيخ هذه المحاورة بين أبواب كانت في صدد ذكر العلل، فالمتأمل يجد الأبواب السابقة تحت عنوان (باب العلة التي ...) وهكذا التي بعدها، فلزم التنويه عن سبب إيراد هذه الحكاية في البين، لا ما ادعاه الكاتب من أن الشيخ الصدوق كلامه صريح في أن الرجل من الحشوية ولذا عبر بالحكاية!!

الأمر الثالث: أن الكاتب لَمْ يبين ما هو مراد الشيخ الصدوق رحمه الله من مفردة (حشو) فالحشوية، فإنه مصطلح استخدم عند المسلمين قديماً وحديثاً، ولم يكن يطلق ويُراد به معنى واحد، فأي المعاني يُريد الشيخ رحمه الله، فمثلاً تجد أن الشيخ المفيد رحمه الله قال: (فليس يجوز عندنا وعند الحشوية المجيزين عليه السهو أن يكذب النبي صلى الله عليه وآله متعمداً ولا ساهياً)[1] ، ولا يخفى على أحد أن الشيخ الصدوق وشيخه ابن الوليد من الذاهبين إلى القول بسهو النبي صلى الله عليه وآله، بل وعدّوا أول درجات الغلو هو نفي السهو عن النبي صلى الله عليه وآله فهل يعني هذا أن الشيخ المفيد رحمه الله يرى أن الشيخ الصدوق وشيخه رحمهما الله من الحشوية بحيث لا يوثق بهم؟! لا، فلهذه المفردة استعمالات مختلفة، "ومعرفة المراد من كلمة (الحشوية) تبتني على القرائن الحافة بالكلام في كل مقام"[2].

(١) عدم سهو النبي صلى الله عليه وآله، ص: ٢٣.

(٢) مقالة (الحشوية نشأة وتأريخاً) للسيد محمد رضا الحسيني الجلالي، مجلة علوم الحديث العدد السابع ص:١١، ومن أراد الزيادة فليراجع هذه الأعداد من المجلة (العدد السابع، العدد العاشر، العدد الثاني عشر) فقد سطر فيها السيد الجلالي مقالات جليلة تتعلق بالحشوية.

الأمر الرابع: أن الشيخ الصدوق كان يترحم ويترضى على محمد بن بحر الرهني، فقد افتتح باباً في كتابه العلل بهذه العبارة (١٨ باب ما ذكره محمد بن بحر الشيباني المعروف بالرهني رحمه الله في كتابه من قول مفضلو الأنبياء والرسل والأئمة و الحجج صلوات الله عليهم أجمعين على الملائكة) ، فهنا الملاحظ أن الشيخ الصدوق ترحم عليه، وفي مورد آخر قد ترضى عليه فقال: « قال محمد بن علي مصنف هذا الكتاب قد ذكر محمد بن بحر الشيباني **رضي الله عنه** في كتابه المعروف بكتاب الفروق بين الأباطيل و الحقوق...»[١]، وللأعلام كلام حول ترضي وترحم الشيخ الصدوق على أحد، فبعضهم استفاد أن كليهما لا يفيدان الوثاقة والمدح[٢]، ومنهم من ذهب إلى أنهما يفيدان حُسن الرجل أو وثاقته، وهناك من ذهب إلى أن الترحم لا يفيد مدحاً ولكن الترضي يفيد ذلك، وهنا دعني أنقل لك مقالتين من مقالات الأعلام:

- **المقالة الأولى: مقالة الوحيد البهبهاني** رحمه الله .

عد الوحيد البهبهاني الترحم والترضي من أمارات الحسن حيث قال: «ومنها – من أمارات الوثاقة والمدح – ذِكر الجليلِ شخصاً مترضياً أو مترحماً عليه، وغير خفي حسن ذلك الشخص، بل جلالته»[٣] .

---

(١) علل الشرائع، ج١، ص: ٢١١.

(٢) ولهذا ذهب سيدنا الخوئي قدس سره، راجع معجم رجال الحديث ج١، ص:٩٤، (٩- ترحم أحد الأعلام) ، وكذا راجع تقرير الشيخ مسلم الداوري في كتابه أصول علم الرجال بين النظرية والتطبيق ص:٤٩١ لمبحث (الترحم والترضي) ومناقشته للسيد الخوئي قدس سره

(٣) مقدمة منهج المقال في تحقيق أحوال الرجال، ج١، ص: ١٥٧، وجاء في الهامش: (قال الكاظمي في عدته ٢٣: ومنها ترضي الأجلاء عنه وترحمهم عليه، وهذا كما ترى الكليني والصدوق والشيخ يترحمون على ناس ويترضون عنهم فتعلم أنهم عندهم بمكانة من الجلالة، بدليل أنهما ما



- **المقالة الثاني: مقالة السيد محمد رضا السيستاني – دامت بركاته– .**

«يتداول الترحم ـ أي قول: رحمه الله ـ والترضي ـ أي قول: رضي الله عنه ـ في كلمات الماضين بالنسبة إلى المشايخ وغيرهم من الرواة وأمثالهم، وقد اختلف في إفادتهما للمدح وعدمه. أما الترحم فالصحيح وفاقاً للسيد الأستاذ قدس سره [أي السيد الخوئي] أنه لا يفيد المدح، فإن طلب الرحمة من الله تعالى للغير –وإن لم يكن من الصالحين– أمر متداول على ألسنة المتشرعة، ولا يكاد يستفاد منه ـ حتى مع الإكثار منه ـ إلا كون المترحم له موضع عطف وعناية المترحم.

قال المحقق التستري (طاب ثراه) ـ ونعم ما قال ـ قد يترحم الإنسان على من كان معه خلّة وصداقة أو كان له عليه حق وشفقة، أو كان ذا كمال ومعرفة وإن لم يكن ثقة في الديانة.

قال النجاشي في أحمد بن محمد الجوهري: (رأيت هذا الشيخ وكان صديقاً لي ولوالدي، وسمعت منه شيئاً ورأيت شيوخنا يضعفونه فلم أروِ عنه شيئاً وتجنبته، وكان من أهل العلم والأدب القوي وطيب الشعر وحسن الخط، رحمه الله وسامحه). وأما الترضي فالصحيح أنه يدل على الجلالة التي هي فوق مستوى الوثاقة»

ثم ختم المبحث بعد بيان المستند بقوله: «والحاصل: أن الترضي ليس محض دعاء ـ كما قيل ـ بل يدل على التعظيم والتبجيل، فليتدبر»[1] .

وهذا الذي ذهب إليه أغلب الرجاليين من أن الترحم أو الترضي يفيدان المدح

زالوا يذكرون الثقات والأجلاء ساكتين، وربما كان الترحم والترضي بخصوصية أخرى كالمشيخة ونحوها، وكيف كان فما كان ليكون إلا عن ثقة يرجع إليه الأجلاء)

(١) قبسات من علم الرجال، ج١، ص:٣١.

وخصوصا الترضي، وعلى فرض عدم دلالته على التوثيق صراحة، فلا أقل هو كاشف عن الحسن[1] .

فالرهني على هذا إن لم يُصر إلى وثاقته فإنه قد يقال بحسنه لا أقل، وهذا ما ذكره الرجالي العلامة المامقاني في تنقيح المقال حيث قال: «كان ما سمعته من الشّيخ من كونه -[أي الرهني]- عالماً بالأخبار فقيهاً و ما سمعته من النجاشي من كون حديثه قريباً من السّلامة مدحاً مُدرجاً له في الحسان فالأظهر كون الرّجل من الحسان دون الضعفاء، والله العالم.

ولقد أجاد الحائري حيث قال ليت شعري إذا كان الرّجل بنفسه متكلما عالماً فقيهاً وحديثه قريباً من السّلامة، وكتبه جيّدة مفيدة حسنة فما معنى الغلوّ الّذى يرمى به وليس العجب من ابن الغضائري والكشي لأنّ كافة علمائنا رضوان الله عليهم من عدى الصّدوق رحمه الله وأضرابه عند أضرابهما غلاة لكن العجب ممّن يتبعهما في الطّعن والرمي بالغلوّ فما في الوجيزة من أنّه ضعيف هذا انتهى كلام الحائري.

وأقول ممّا يكذب نسبة الغلوّ إليه أنّ الصّدوق رحمه الله نقل في إكمال الدّين عن كتاب الرّجل في تفضيل الأنبياء والأئمّة صلوات الله عليهم على الملائكة فصلاً طويلاً ختامه أن محمداًصلى الله عليه وآله أفضل المخلوقات من الجن والإنس والملائكة، وفيه تصريح بأن محمداًصلى الله عليه وآله مخلوق من المخلوقات كغيره بنحو لا يشتبه على من طالعه وتصفّحه، وفيه شهادة على عدم غلوّه نحو ما يقوله الغلاة من القدم والحلول فلم

(١) أصول علم الرجال بين النظرية والتطبيق ص:٤٩٣.

يبقَ إلا بمعنى المبالغة في تفضيل الحجج على غيرهم وعلو رتبتهم، وذلك اليوم من ضروريات المذهب، فنسبة الغلوّ القادح في الراوي إلى الرّجل غلط بحسب الظّاهر والعلم عند الله تعالى»[1]

سادساً: لن أعلق كثيراً على الرواية الأخرى التي علّق عليها بقوله (وقد أطبق المتقدمون والمتأخرون على ردها)، إلا على شيئين:

الشيء الأول: إن ادعاء إطباق المتقدمين والمتأخرين على ردها يكذبه كلام بعض الأعلام والأفذاذ في هذا، وإليك بعض الأقوال في هذا فتأمله:

- **القول الأول**: العلامة المجلسي رحمه الله قال حول هذه الرواية: (أقول: قال النجاشي بعد توثيق سعد والحكم بجلالته لقي مولانا أبا محمد عليه السلام ورأيت بعض أصحابنا يضعفون لقاءه لأبي محمد عليه السلام ويقولون هذه حكاية موضوعة عليه. **أقول**: الصدوق أعرف بصدق الأخبار والوثوق عليها من ذلك البعض الذي لا يعرف حاله ورد الأخبار التي تشهد متونها بصحتها بمحض الظن والوهم مع إدراك سعد زمانه وإمكان ملاقاة سعد له عليه السلام إذ كان وفاته بعد وفاته عليه السلام بأربعين سنة تقريباً ليس إلا للإزراء بالأخبار وعدم الوثوق بالأخيار والتقصير في معرفة شأن الأئمة الأطهار، إذ وجدنا أن الأخبار المشتملة على المعجزات الغريبة إذا وصل إليهم فهم إما يقدحون فيها أو في راويها بل ليس جرم أكثر المقدوحين من أصحاب الرجال إلا نقل مثل تلك الأخبار)[2]

---

(١) تنقيح المقال في علم الرجال (رحلي)، ج٢ القسم الثاني، ص: ٨٥ -٨٦.

(٢) بحار الأنوار (ط - بيروت)، ج٥٢، ص: ٨٩.



- **القول الثاني:** الشيخ محمد إسماعيل المازندراني الحائري[1] ووافقه العلامة المامقاني على ذلك، وسأنقل كلام الشيخ المامقاني **بطوله:** (قد سمعت من النجاشي رحمه الله أنّه قال: رأيت بعض أصحابنا يضعّفون لقاءه- يعني لقاء سعد بن عبد الله هذا- لأبي محمّد عليه السلام، ويقولون: هذه حكاية موضوعة عليه، والله أعلم. وسمعت من العلّامة نقل ذلك عن النجاشي. وعلّق[2] الشهيد الثاني رحمه الله على قوله: حكاية موضوعة .. إلى آخر قوله: ذكرها الصدوق رحمه الله في إكمال الدين[3]، وأمارات الوضع عليها لائحة. انتهى.

و يعارضه ما ذكره المجلسي الأوّل- على ما نقله سبطه الوحيد رحمه الله[4]- و هو: أنّ الصدوق رحمه الله حكم بصحة الرواية، وكذا الشيخ رحمه الله، والخبر وإن كان من الآحاد، لكن لمّا تضمّن الحكم بالمغيّبات -و قد حصلت- نعلم أنّه من المعصوم .. إلى أن قال: علامة الوضع إن كان الإخبار بالمغيّبات، ففيه ما لا يخفى. و كيف، و فيه من الفوائد الجمّة ما يدلّ على صحته؟. انتهى[5].

---

(١) المعروف بالشيخ أبي علي الحائري صاحب منتهى المقال، أورده في ج٣، ص: ٣٢٦-٣٢٨.

(٢) تعليقة الشهيد الثاني على الخلاصة: ١٨ من نسختنا المخطوطة [وفي المطبوعة ضمن (رسائل الشهيد الثاني) ٢/ ٩٨٥ برقم(١٨٢)].

(٣) إكمال الدين ٢/ ٤٥٤ حديث ٢١. (من محقق تنقيح المقال)

(٤) في تعليقته المطبوعة على هامش منهج المقال: ١٥٨ من(الطبعة الحجرية) باختلاف يسير، ومثله في منتهى المقال ٣/ ٣٢٦- ٣٢٨ .. و غيره. (من محقق تنقيح المقال)

(٥) قال الشيخ الحائري في منتهى المقال ٣/ ٣٢٦: ما ذكره المقدس التقي قدس سره حق لا شبهة فيه ولا مرية تعتريه؛ فإن لكل حق حقيقة، و لكل صواب نورا، ومن أمعن النظر في هذا الخبر عرف صدوره من خزّان العلم، وأولي النهى والحلم .. ثم قال: قال غوّاص بحار الأنوار- ونعم ما قال، بعد ذكر تضعيف البعض لقاءه له عليه السلام- .. ثم نقل كلامه أعلى الله مقامه. (من محقق تنقيح المقال)

و قال ولده قدّس سرّهما في البحار[١]- بعد نقل الرواية، و نقل كلام النجاشي، ما لفظه-: «أقول: الصدوق رحمه الله أعرف بصدق الأخبار والوثوق عليها من ذلك البعض الذي لا يعرف حاله. وردّ لأخبار[٢] التي تشهد متونها بصحتها [والطعن][٣] بمحض الظنّ والوهم- مع إدراك سعد زمانه عليه السلام وإمكان ملاقاته له عليه السلام أربعين سنة تقريبا[٤]- ليس إلّا للإزراء بالأخبار، وعدم الوثوق بالأخيار، والتقصير في معرفة شأن الأئمّة الأطهار عليهم السلام؛ إذ وجدنا أنّ الأخبار المشتملة على المعجزات الغريبة إذا وصلت[٥] إليهم، فهم إمّا يقدحون[٦] فيها، أو في راويها، بل ليس جرم أكثر المقدوحين من أصحاب الرجال إلّا نقل مثل تلك الأخبار. انتهى»

وأقول: إنّ تحقيق حال هذه الحكاية يحتاج إلى نقلها، وهي وإن كانت طويلة يخرج بنقلها الكتاب عن وضعه، إلّا أنّ لقاءه وعدم لقائه أمر مهمّ؛ لأنّه بناء على عدم لقائه يكون ما يروي عنه عن أبي محمّد عليه السلام كذباً أو مرسلاً، فيلزمنا نقل الحكاية، وتذييلها بما قيل فيها، وما ينبغي أن يقال.

(١) بحار الأنوار ٥٢/ ٨٨- ٨٩ باختلاف يسير. (من محقق تنقيح المقال)

(٢) كذا في البحار، وفي هامش منتهى المقال عن البحار: لا يعلم حال ورود الأخبار .. و هو أولى (من محقق تنقيح المقال)

(٣) ما بين المعقوفين مزيد من منتهى المقال، ولم يرد في الأصل ولا في البحار المطبوع. (من محقق تنقيح المقال)

(٤) في بحار الأنوار- وباختلاف يسير في منتهى المقال-: و إمكان ملاقاة سعد له عليه السلام- إذ كان وفاته بعد وفاته عليه السلام بأربعين سنة تقريبا- .. و كأنّ هنا سقط. (من محقق تنقيح المقال)

(٥) في بحار الأنوار: وصل. (من محقق تنقيح المقال)

(٦) في منتهى المقال عن البحار: قلما يقدحون .. بدلا من: فهم إمّا يقدحون .. و هو أولى. (من محقق تنقيح المقال)

فنقول: قد روى الصدوق رحمه الله في إكمال الدين[1] .... إلخ" حتى انتهى من نقل الرواية وعقب بعدها بـ: و أقول: انظر- يرحمك الله تعالى- إلى هذا الخبر الشريف، المتضمّن لفقرات تنادي بأعلى صوتها بصدورها من مصدر الإمامة، مثل الجواب المبهت للذي كفر في قضيّة إسلام الشيخين، الذي لا يهتدي إليه إلّا المطّلع على حقائق المطالب، ومثل الاستدلال لعدم ثبوت حق اختيار الإمام لغير الله سبحانه بالبرهان الملزم لكل كفار عنيد، وما أدري ما الذي أراده الشهيد الثاني رحمه الله من ظهور أمارات الوضع عليه، وكلّما أجهدت الفكر وكررت النظر فيه، طالباً أمارة تدلّ على وضعه، لم أجد إلّا ما ذكره ولد ولده في تعليقه على منهج أستاذه، والسيّد الداماد في رواشحه[2]، ومرجعه إلى أمرين:

- **الأوّل**: تضمّنه أنّ العسكري عليه السلام كان يكتب، والحجة- عجل الله تعالى فرجه و جعلنا من كلّ مكروه فداه- كان يشغله عن الكتابة، ويقبض على أصابعه،

(١) إكمال الدين ٢/ ٤٥٤ حديث ٢١، والسند ضعيف جداً؛ لأنّه يحتوي على الضعيف والمجهول والغالي، ولكن هذه الرواية بعينها رواها الطبري محمّد بن جرير بن رستم الإمامي الشيعي العظيم المنزلة في دلائل الإمامة: ٢٧٤ [الطبعة الثانية، مطبعة الحيدرية النجف الأشرف] قال: .. و أخبرني أبو القاسم عبد الباقي بن يزداد بن عبد الله البزاز، قال: حدّثنا أبو محمّد عبد الله بن محمّد الثعالبي- قراءة في يوم الجمعة مستهلّ رجب سنة سبعين وثلاثمائة- قال: أخبرنا أبو علي أحمد بن محمّد بن يحيى العطار، عن سعد بن عبد الله بن خلف القمي، قال: كنت امرأ لهجا بجمع الكتب .. وعبد الباقي بن يزداد أكثر ابن طاوس في كتابه الإقبال الرواية عنه، والظاهر أنّه حسن، وعبد الله بن محمّد الثعالبي من رواة الإمامية والظاهر حسنه، وهو مع عبد الباقي أهمل ذكرهما علماء الرجال. فالرواية من جهة السند قويّة ظاهراً. (من محقق تنقيح المقال)

(٢) لم أجد تصريحا من السيد الداماد قدس سره في رواشحه، و لعلّه في غيره من كتبه رحمه الله نعم في الراشحة الحادي و العشرين من الرواشح: ١٢٩- ١٣١ نوع إشارة إلى ذلك، فتأمل. و ما هنا منقول من منتهى المقال. (من محقق تنقيح المقال)

وكان العسكري عليه السلام يلهيه بالرمانة من ذهب التي كانت بين يديه عليه السلام[١].

فإن أراد هذا، فهو عجيب إلى الغاية؛ ضرورة أنّ الأئمّة عليهم السلام لهم حالات في الصغر والكبر كحال سائر الصغار والكبار من البشر، يرتكبونها لأجل أن لا يغلو الجهّال فيهم، كما لا يخفى على الخبير البصير، ولذا ترى أنّهم مع هذه الارتكابات غلت فيهم فرقة، وما هذه القضيّة من الحجة إلّا نحو إبطاء الحسين عليه السلام [في الكلام] وتكرير النبيّ صلى الله عليه وآله لأجله التكبير، ونحو بكائه في المهد، وهز جبرئيل المهد، وإنشاده في ذلك الأشعار التي عرفتها المخدرات في الأستار، ونحو لعبه مع الصبيان، وفراره من يدي النبيّ صلى الله عليه وآله، واتباع النبيّ صلى الله عليه وآله إيّاه من هاهنا إلى هاهنا، ونحو ركوبه على ظهر النبيّ صلى الله عليه وآله وهو في السجود .. و غير ذلك ممّا لا يقبل الإنكار والجحود.

- **الثاني**: ما تضمّنه من تفسير: ﴿كهيعص﴾[٢]، بأنّ الكاف: كربلاء ..إلى آخره[٣].

و هذا كسابقه عجيب أيضاً، ألم يعثر على الأخبار الناطقة بأنّ للقرآن ظهراً وبطنا، ولبطنه بطناً .. إلى سبعة أبطن، أو سبعين بطناً، سيما الحروف المقطعة في أوائل السور، مثل: ألم، المر، ألمص، حم، حم عسق، ق، ن .. و غير ذلك؛ فإنّها لا ظاهر لها، فلا بدّ وأن يكون تفسيرها من البطون ..؟! ألم يعثر على التفاسير

---

(١) كذا، و ما جاء في منتهى المقال عن المحقّق الشيخ محمّد هو: .. يلهيه بتوجيه رمّانة ذهب كانت بين يديه .. (من محقق تنقيح المقال).

(٢) سورة مريم(١٩): ١. (من محقق تنقيح المقال)

(٣) لاحظ: دلائل الإمامة: ٥١٣- ٥١٤(طبعة مؤسسة البعثة)، و في تأويل الآيات ١/ ٣٠٠. (من محقق تنقيح المقال)

الواردة عنهم عليهم السلام في جملة من الآيات مثل: ما ورد[1] في تفسير: حم عسق[2]، من أنّ حم[3] حتم، و«ع» عذاب، و«س» سنون كسني يوسف، و«ق» قذف وخسف يكون في آخر الزمان بالسفياني وأصحابه.

و ما ورد[4] في تفسير: ﴿الم (١) غُلِبَتِ الرُّومُ﴾[5] من أنّهم بنو أمية.

و ما ورد[6] في تفسير: ﴿طه﴾[7] من أنّه طهارة أهل البيت عليهم السلام من الرجس.

و ما ورد[8] في تفسير: ﴿وَ النَّجْمُ وَ الشَّجَرُ يَسْجُدانِ﴾[9] (النجم): النبيّ صلى الله عليه وآله، و (الشجر): علي عليه السلام.

و ما ورد[10] في تفسير: ﴿وَ الْفَجْرِ﴾[11] من أنّه القائم عجل الله تعالى فرجه الشريف، و اللّيالي العشر: الأئمة عليهم السلام، أوّلهم: الحسن عليه السلام، وآخرهم: الحسن عليه السلام، (و الشفع): فاطمة عليها السلام و علي عليه السلام، (و الوتر): ابنه الحسين عليه السلام[12].

---

(١) لاحظ: تأويل الآيات ٢/ ٥٤٢ حديث ٣، و تفسير البرهان ٤/ ١١٥ حديث ٣. (من محقق تنقيح المقال)

(٢) سورة الشورى(٤٢): ١- ٢. (من محقق تنقيح المقال)

(٣) كذا والظاهر: حاء. (من محقق تنقيح المقال)

(٤) لاحظ: تأويل الآيات ١/ ٤٣٤، و عنه في تفسير البرهان ٣/ ٢٥٧ حديث ١، و في بحار الأنوار ٣١/ ٥١٥- ٥١٦ حديث ١٣ و ١٤، و صفحة: ٥٤٤. (من محقق تنقيح المقال)

(٥) سورة الروم (٣٠): ١- ٢. (من محقق تنقيح المقال)

(٦) لاحظ: تأويل الآيات ١/ ٣٠٩ حديث ١. (من محقق تنقيح المقال)

(٧) سورة طه (٢٠): ١. (من محقق تنقيح المقال)

(٨) لاحظ: تأويل الآيات ١/ ٦٣٢ حديث ٥. (من محقق تنقيح المقال)

(٩) سورة الرحمن(٥٥): ٦. (من محقق تنقيح المقال)

(١٠) لاحظ: تأويل الآيات ٢/ ٧٩٢ باختلاف يسير في اللفظ. (من محقق تنقيح المقال)

(١١) سورة الفجر(٨٩): ١. (من محقق تنقيح المقال)

(١٢) في تأويل الآيات، و في هامش المنتهى: و الوتر: الله. (من محقق تنقيح المقال)

وما ورد[1] في تفسير: ﴿وَاللَّيْلِ إِذا يَسْرِ﴾[2] من أنّ الليل دولة تسري إلى دولة القائم عجّل الله تعالى فرجه الشريف.

[وورد[3] في تفسير: ﴿وَالشَّمْسِ﴾ أنّ الشمس أمير المؤمنين عليه السلام وَضُحاها قيام القائم عليه السلام][4] ﴿وَالْقَمَرِ إِذا تَلاها﴾[5] الحسنان، ﴿وَالنَّهارِ إِذا جَلَّاها﴾[6] قيام القائم عجّل الله تعالى فرجه الشريف، ﴿وَاللَّيْلِ إِذا يَغْشى﴾[7] حبتر[8] ودولته، ﴿وَ السَّماءِ وَ ما بَناها﴾[9] هو النبيّ صلّى الله عليه وآله.

وما ورد[10] في تفسير: ﴿إِنَّ أَوْهَنَ الْبُيُوتِ لَبَيْتُ الْعَنْكَبُوتِ﴾[11] من أنّ العنكبوت: الحمير .. و أمثال ذلك من البطون الكثيرة؟! أ يجوز في عقلك أن يكون كل ذلك موضوعاً؟! حاشا .. و كلا!

مضافا إلى أنّ ﴿كهيعص﴾ ليس محكماً نعرف تفسيره الظاهري حتى نحكم

---

(١) لاحظ: تأويل الآيات ٢/ ٧٩٢. (من محقق تنقيح المقال)

(٢) سورة الفجر(٨٩): ٤. (من محقق تنقيح المقال)

(٣) لاحظ: تأويل الآيات ٢/ ٨٠٣. (من محقق تنقيح المقال)

(٤) ما بين المعقوفتين سقط من مطبوع التنقيح، وجاء في المصادر الناقلة للردّ والنقض. (من محقق تنقيح المقال)

(٥) سورة الشمس(٩١): ٢. (من محقق تنقيح المقال)

(٦) سورة الشمس(٩١): ٣. (من محقق تنقيح المقال)

(٧) كذا، و الظاهر:(يغشاها) بحكم السياق، و إن كان ماهنا جاء في سورة الليل(٩٢): ١. (من محقق تنقيح المقال)

(٨) في الأصل الحجري: حبّة، و هو سهو و تصحيف. (من محقق تنقيح المقال)

(٩) سورة الشمس(٩١): ٥. (من محقق تنقيح المقال)

(١٠) لاحظ: تأويل الآيات ١/ ٤٣٠ حديث ٧، وفيه: الحميراء، بدل: الحمير، وهو الظاهر. (من محقق تنقيح المقال)

(١١) سورة العنكبوت (٢٩): ٤١. (من محقق تنقيح المقال)

ببطلان ما يخالف ظاهره[1]، و لم يصل إلينا أيضا عنهم عليهم السلام في تفسيره ما يخالف هذا التفسير حتى نحكم بصحّة ذاك وبطلان هذا. نعم؛ في تفسير القمي[2] أنّ ﴿كهيعص﴾ أسماء الله مقطّعة .. أي الله (الكافي) (الهادي) (العالم) (الصادق) ذي الآيات العظام؛ لكن لم يتبيّن ترجيحه على هذا.

و بالجملة؛ فقول الشهيد الثاني رحمه الله: إنّ أمارات الوضع على الرواية لائحة..! من الغرائب، ولو أبدله بقوله: أمارات تدلّ على صحتها، لكان أولى)[3] انتهى كلام الشيخ المامقاني رحمه الله.

وبعد نقل كلام بعض الأعلام تجد أن ما ادعاه الكاتب ليس في محله من إطباق المتقدمين والمتأخرين على ردها كما اتضح لك[4] .

---

(١) على فرض جواز الحكم بذلك. (من محقق تنقيح المقال)

(٢) تفسير علي بن إبراهيم القمي رحمه الله ١/ ٤٨. (من محقق تنقيح المقال)

(٣) تنقيح المقال في علم الرجال (ط الحديثة)، ج٣٠، ص: ٣٦٣.

(٤) أشير إلى أن المحقق التستري رحمه الله قد ناقش العلامة المجلسي رحمه الله في قوله الذي تقدم مضعفاً إياه في كتابه [الأخبار الدخيلة، ج١، ص:٩٦] بكلام طويل الذيل، وقد ناقشَ المحققَ التستري الشيخُ لطف الله الصافي قدس سره في رسالة عبر عنها بـ (الرسالة التاسعة عشر النقود اللطيفة على الكتاب المسمى بالأخبار الدخيلة) وقال في مقدمتها: (وبعد فقد نشر من بعض الأعلام المؤلفين المعاصرين أدام الله أيامه وسدد خطاه كتاباً أسماه الأخبار الدخيلة، ذكر فيه الروايات التي فيها بزعمه خلل من تحريف أو وضع، وقد ساعدني التوفيق عندما كنت أجدد النظر في الأخبار الواردة في مولانا الإمام المهدى أرواح العالمين له الفدا، لمراجعة ما فيه حول بعض هذه الأحاديث الشريفة، فرأيت أنه قد عد من الموضوعات طائفة مما رواه شيخنا الصدوق قدس سره في كتابه القيم كمال الدين، وشيخنا الطوسي أعلى الله درجته في كتابه الغيبة وغيرهما، ووجدت أنه مع إصراره على إثبات وضعها اعتمد على أدلة ضعيفة وشواهد واهية) وللمزيد راجع الرسالة في مجموعة الرسائل للشيخ لطف الله الصافي [ج٢ ، ص: ١٣٨].

الشيء الثاني: أن ما نقله من كلام السيد الخوئي قدس سره يريد الكاتب به الطعن في (محمد بن بحر الرهني)، والحال أنه لا يختلف عما ذُكر سابقاً في حال الرهني، فالسيد قال في شأنه: (لم يُوثق وهو متهم بالغلو)، والسيد لم يُثبت تهمة الغلو فيه -كما صنع الكاتب- فغاية ما يُقال أن الرهني مجهول عند السيد قدس سره، وقد تقدم الكلام في هذا فراجع.

سابعاً: إن الرواية القُمية تتميز بعدة مميزات، منها التشدد العام، ويدلنا على ذلك ما ورد من الطعن على (أحمد بن محمد بن خالد البرقي) حتى أنه طُرد من قم، وأيضاً ما ورد في غيره من الطعن[(١)]، وكذلك استثناءات كتاب (نوادر الحكمة)، إذ: (تكلم القميون فيه بالرد، فأكثروا واستثنوا من كتاب نوادر الحكمة ما رواه)[(٢)]، وتفصيل ذلك في محله.

وأيضاً أن الرواية القميّة لها ميزة مخصوصة عند السفراء رضي الله عنهم فقد أنفذ الحسين بن روح النوبختي رضي الله عنه (السفير الثالث) إلى القميين كتاب التأديب وقال لهم: (انْظُرُوا فِي هَذَا الْكِتَابِ وَانْظُرُوا فِيهِ شَيْءٌ يُخَالِفُكُمْ. فَكَتَبُوا إِلَيْهِ أَنَّهُ كُلَّهُ صَحِيحٌ وَمَا فِيهِ شَيْءٌ يُخَالِفُ إِلَّا قَوْلُهُ [فِي] الصَّاعِ فِي الْفِطْرَةِ نِصْفُ صَاعٍ مِنْ طَعَامٍ وَالطَّعَامُ عِنْدَنَا مِثْلُ الشَّعِيرِ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ صَاعٌ)[(٣)]

وهناك رأي مهم يشير إليه بعض العلماء الأفذاذ كالشيخ الأنصاري قدس سره

---

(١) راجع مثلًا: رجال الطوسي، ص:٣٤٦، رجال النجاشي، ص:٣٢٩، الرجال لابن الغضائري، ص: ٤٠، ٥٢، ٨٦، ٩٣.

(٢) رجال ابن الغضائري، ص:٩٥.

(٣) الغيبة (للطوسي)، ص:٣٩٠.

يتناسب مع ما نحن فيه، وهو أن الرواية وإن كان في سندها جماعة تُخرجها عن حد الاعتبار، إلا "أن اعتماد القميين عليها وروايتهم لها مع ما عرف من حالهم لمن تتبعها من أنهم لا يثبتون في كتبهم رواية في راويها ضعف إلا بعد احتفافها بما يوجب الاعتماد عليها جابر لضعفها في الجملة"[1]، والشيخ الصدوق قد نقلها، بل وعنون الباب بهذا العنوان (باب ما روي في نرجس أم القائم عليه السلام واسمها مليكة بن يشوعا بن قيصر الملك) مما يكشف عن اعتماده عليها[2] .

ثامناً: الواضح من تعامل الكاتب مع الرواية على أنها كلام تاريخي كما في ملاحظاته المتنية – ستأتي– فهو يبني على أن هذا خبر تاريخي وهو كذلك، فإذا كان الأمر كذلك «فإنَّ محاكمة الحدث التاريخي بضعف سنده لهي على خلاف المنهج العلمي، إذ إنَّ أدوات التحقيق التاريخي تختلف عن أدوات التحقيق في القضايا الفقهية والعقدية، ففي الوقت الذي يتكئ فيه الفقيه على قوة السند – كما هو المنهج الذائع في العصر الأخير– لإثبات الحكم الشرعي، فإنَّ المؤرِّخ يعتمد لإثبات الحدث التاريخي منهج جمع القرائن، ولا يدور مدار السند صحةً وضعفًا.

وبالتالي فإذا جاءتنا رواية في أحد الكتب المعتبرة، ولم تتضمن محذورًا يمنع من قبول مضمونها، وكان المصدر من الكتب المتقدمة، ومؤلّفه من الأعلام المعروفين بالضبط والأمانة، فإنَّ كل هذه القرائن مما تكفي لاعتماد الرواية بحسب المنهج

---

(١) المكاسب، ج١، ص: ٣٠١.

(٢) وقد راجعت مجموعة من المخطوطات وكلها تثبت هذا العنوان، فاحتمال كون العنوان من النساخ بعيد لاتفاق هذا العدد من المخطوطات على ذلك، وسأرفق بعضها لاحقاً، وسيأتي كلام يتعلق باعتماد الشيخ الصدوق رحمه الله للرواية.

التاريخي، والبحث السندي حينئذٍ لا وجه له»[1]، وللسيد محمد سعيد الحكيم قدس سره بيانات مختلفة حول هذا، نقتبس منها اقتباسين:

- **الاقتباس الأول:** (لا يفترض في التاريخ أن يعتمد على اليقينيات ولا على الحجج الشرعية، وإلا لم يبقَ تاريخ، بل أحسن ما يتوقَّع أن يعتمد على الوثوق والاطمئنان)، ثم يقول: (أما أنَّ التاريخ لا يعتمد على اليقينيات ولا الحجج الشرعية فهو من البديهيات، فإنَّ اليقينيات في التاريخ غالبًا أصول الوقائع المتواترة إجمالًا، كهجرة النبي صلى الله عليه وآله وحروبه المشهورة، وحادثة السقيفة، وحروب أمير المؤمنين عليه السلام ومقتله، ونهضة الحسين عليه السلام، ونحوها على إجمالها، والتفاصيل ليست إلا في روايات متناثرة لا يتقيّد المؤرخون في إثباتها بالتواتر الموجب لليقين، ولا بالسند الذي يبلغ مرتبة الحجية الشرعية، وتكمن الحقيقة في تلك الروايات المتناثرة المتنافرة إجمالًا من دون أن تتميّز بسند حجّة)[2]، فالاعتماد إذن في الأخبار التاريخية على الوثوق والاطمئنان بالخبر، لا اليقين والقطع.
- **الاقتباس الثاني:** (فالأحاديث التي لم تشتمل على شرائط الحجية المصحّحة للفتوى في الأحكام الشرعية قد توجب الاطمئنان بلحاظ بعض القرائن، منها: تعدّد تلك الأخبار ودعم بعضها لبعض، ومنها: ذكرها في كتب أهل التثبت والتمحيص ممن يحترمون أنفسهم وكتبهم، ومنها: ذكرها في كتب المخالفين

(١) مقالة للسيد ضياء الخباز – دامت بركاته– بعنوان (إثارات وردود حول خبر الوصية)، بتصرف، وكذلك تعرض لمثله بتفصيل أكثر في كتابه (وجها لوجه بين الأصالة والتجديد)، الطبعة الأولى، ص:٣٥٣.

(٢) رسالة أبوية ومسائل تهمُّ طلبة الحوزة والمبلّغين ص: ٨٥ – ٨٦.

إذا كانت مخالفة لخطهم، إذ ليس من شأنهم أن يذكروا ما يخالف خطهم لولا وضوحه عندهم وفرضه عليهم بحقيقته، إلى غير ذلك من القرائن التي يدركها الباحث المنصف)[1]

إذن إذا كان الخبر التاريخي يدور مدار الوثوق والاطمئنان فإن تحصيله يكون من خلال ملاحظة بعض القرائن، ومن جملتها ما ذكره قدس سره وأضاف عليها في مورد آخر فقال: (لما كانت غالب روايات المقاتل مراسيل فالركون إليها إنَّما يكون بسبب سمو شخصية مؤلف المقتل في العلم والوثاقة وحسن الاختيار، كمقتل الشيخ الصدوق في أماليه، واللهوف لابن طاووس، ومثير الأحزان لابن نما، إلى غير ذلك)[2]، فسمو الناقل ومعروفيته بالعلم والوثاقة وحسن الاختيار كافية لاعتماد تلك المنقولات.

(١) رسالة أبوية ومسائل تهمُّ طلبة الحوزة والمبلّغين، ص:٤١.

(٢) من وحي الطف: ص٧٧.



القسم الثالث: مناقشة الملاحظات المتنية

الكاتب لم يكتفِ بما سجله في سند الرواية من ملاحظات فسجل ملاحظات متنية أيضاً، وهي في المقام أهم من الملاحظات السندية، وأشار إلى أن الخبر يتضمن أموراً من شأنها توهين الخبر بل وتمنع من الركون إليه.

وهنا سأقدم بمقدمات ثم سأسرد الملاحظات التي سَجلها الكاتب على المتن، ومن ثَمَّ سأقوم بالتعليق عليها.

النقطة الأولى: مقدمات بين يدي البحث.

المقدمة الأولى: ضرورة التتبع الجيد للتاريخ.

طريق معرفة التاريخ يختلف باختلاف الغاية له، فلو كانت الغاية هي المعرفة الإجمالية فإن تحقيقها يكفي بالاطلاع اليسير على بعض المصادر لتحصيلها، وأما لو كانت الغاية تفصيلية دقيقة فإن هذا لا يمكن سبره بمراجعة كتابين أو مراجعة الويكيبيديا فقط دون تفتيش أكثر في المصادر.

وتاريخ الدولة البيزنطية ليس بخارج عن هذا أيضاً، فلو أردنا معرفة إجمالية عن بعض حكام تلك الفترة لكفتنا مطالعة سريعة لبعض المصادر أو حتى الويكيبيديا، لكن هذا لن يعطيك الدقة والتفصيل، فالوقوف على تلك القراءة الإجمالية لا يُمكن أن يُكتفى بها للوصول إلى نتيجة للبت في بعض القضايا الحساسة، فالاختلاف

في التاريخ البيزنطي كبير، وخذ الأسماء والمقامات مثالاً لذلك، فقد كانت كثيرة ومختلفة، فمثلاً (الإمبراطور) كان الأقدمون من العرب يسمونه (الهَيْباط)[1]، وكذا تجد أن لفظة (روم) لها اختلاف عند العرب عنها عند الروم أنفسهم، فالروم عند العرب قبل الإسلام وبعده هم الرومان وخلفاؤهم البيزنطيون، والبيزنطيون عند أنفسهم روم؛ أي رومان[2]، وهذا التفريق -كما نص بعض المتخصصين- لم يدركه بعض المؤرخين المعروفين[3] .

المقدمة الثانية: تحديد الحقبة المناسبة للبحث.

الحقبة التي نتحدثُ عنها وتتناسب مع الأحداث هي من سنة (٨٤٢–٨٦٨م) والتي توافق (٢٢٨-٢٥٤هـ) بحيث يكون فيها الإمام الهادي عليه السلام موجوداً، إذ أنَّ كاتب الكتاب كما تشير الرواية هو الإمام الهادي عليه السلام، وولادة الإمام الحجة عجل الله تعالى فرجه الشريف كانت في سنة (٢٥٥هـ) أو (٢٥٦هـ).

وهنا عندما نتحدث عن إمبراطورية الروم فإن الإمبراطورية المعنِية والمناسبة هي الإمبراطورية البيزنطية لا بقية الإمبراطوريات التي لم يكن بعضها قد تأسس بعد أو لم تكن تدين بالنصرانية، وهو مخالف للمعطيات التي وردت في الرواية. بالتالي ففي هذه الحقبة الزمانية يكون لدينا إمبراطوران، أحدهما ميخائيل الثالث

---

(١) القاموس المحيط، ج٢، ص: ٥٩٤، مادة (هبط)، وهناك تحقيق حول أصلها، راجع (مجلة الرسالة، العدد ٤١١، ص: ٦٧٩ ، مقالة بعنوان (ألقاب الشرف والتعظيم عند العرب) لكاتبها (الأب أنستاس ماري الكرملي).

(٢) كتاب الروم ص:٩، أسد رستم.

(٣) راجع مثلًا: بيزنطة: مدينة الحضارة والنظم (دراسات وبحوث)، ص: ١٢٥، تأليف: أ. د طارق المنصور (أستاذ تاريخ العصور الوسطى).

الذي حكم من (٨٤٢ - ٨٦٧م) وبمقتله انتهت الأسرة العمورية في الدولة البيزنطية، ثم بدأت فترة المقدونية البيزنطية على يد باسل الأول (باسليوس) في (٨٦٧م) وهو الإمبراطور الآخر في هذه الفترة إلى (٨٨٦م)[1] .

إذن كعنوان إمبراطور عام لدينا اثنان، وهما المناسبان أن تكون هذه الأحداث في زمانهما.

النقطة الثانية: في بيان الملاحظات المتنية والتعليق عليها.

*** الملاحظة الأولى: عدم وجود إمبراطور تتناسب معه الأوصاف.**

قال الكاتب: «أن السيدة نرجس عليها السلام عرّفت نفسها في هذا الخبر (مليكة بنت يشوعا بن قيصر الروم) أي أنها حفيدة ملك الروم في ذلك الزمن وكان عمرها ١٣ سنة، ومن هنا فإنه بتتبع هذه الخيوط وجد أن الإمبراطور المعني في ذلك الزمان وهو (ميخائيل الثالث)، ولا يمكن أن يكون هو المعني فلا يمكن أن يكون له أحفاد حيث كان صغيراً وقت استلامه الحكم، ثم أن جدها – أي القيصر – أراد أن يزوجها من ابن أخيه، والحال أن ملك التوفيل أو ثيوفيلوس – والد ميخائيل الثالث – لم يكن له أبناء إلا ميخائيل الذي كان صغيراً، ولو كان له أولاد بقينا مع الإشكال السابق وهو عدم إمكانية وجود أحفاد له في هذه الفترة الوجيزة.

نعم احتمل بعضهم أن المقصود ليس إمبراطور الروم بل وزيره والمدير الفعلي لشؤون الحكم وهو بارداس الذي لُقب بالفعل بقيصر، إلا أن هذا الاحتمال يسقط بملاحظة ما ورد في متن الرواية من تعريف نرجس عليها السلام بأنها: (مليكة بنت يشوعا

(١) الإمبراطورية البيزنطية والدولة الإسلامية ص:٢٠١، الدكتور إبراهيم العدوي.

بن قيصر ملك الروم)، إذ التعبير بالملك يقطع المجال أمام صرف قيصر إلى بارداس الذي لم يكن ملكاً في يوم من الأيام بل كان تحت الإمبراطور ميخائيل الثالث، بل يفتح المجال أمام احتمال آخر، وهو أن واضع هذه الرواية لم يكن يميز بين الملك والقيصر ومن هنا توهم أن بارداس كان ملك الروم»[1].

» **التعليق**[2]:

الكاتب ذكر ثلاثة احتمالات:

١. أن قيصر ملك الروم هو ميخائيل الثالث، وهو بعيد، إذ أنه لصغر سنه لا يمكن أن يكون جدّاً، كما أنه لا إخوة له.

٢. أن قيصر ملك الروم هو بارداس، وهو بعيد؛ لأنه لم يكن ملكاً يوماً من الأيام، بل هو تحت الامبراطور ميخائيل الثالث.

٣. أن راوي الرواية لم يكن يميز بين الملك والقيصر فالرواية تكون ضعيفة بل موضوعة.[3]

ونحن لا نسلم بانحصار الاحتمالات في ما ذكره الكاتب بل يمكن احتمال احتمال رابع وخامس، وهما كالآتي:

الاحتمال الأول: أن كلمة (قيصر ملك الروم) فيها إضافة بين (قيصر) و (ملك)، فيكون القيصر شخصاً، وهو بارداس، والملك شخصاً آخر وهو الامبراطور ميخائيل الثالث،و على هذا لا مانع من أن يكون بارداس هو المعني، بل هو المتعين

---

(١) سيدة الإماء، ص:٤٣، بتصرف.

(٢) سأكتفي فقط بذكر ما يكفي للمناقشة دون التفصيل.

(٣) هذا الاحتمال جعله الكاتب متفرعاً عن الثاني، ولكن آثرت أن جعله احتمالًا مستقلًا.

كما سيأتي.

الاحتمال الثاني: أن (قيصر) و(ملك الروم) واحدٌ وهو بارداس، ولكن (قيصر ملك الروم) مغاير عن الامبراطور، وهذا يحتاج إلى توضيح أمرين:

الأمر الأول: **في بيان الفرق بين (القيصر) و (الإمبراطور).**

من يقرأ في تاريخ الدولة البيزنطية والمعاجم البيزنطية يجد أن هناك فرقاً بين الإمبراطور والقيصر، وهذه مراتب مختلفة، بل وتتغير المهام والوظائف وتتفاوت بتغير الحيثيات، ولذا فإن جملة ممن تعرض لهذه الفترة من الباحثين والكُتاب خلط بين هذه الرتب فجاء إلى الفترة الزمانية المحددة أعلاه، فنظر إلى أن هذه الفترة أغلبها تتناسب مع فترة ميخائيل الثالث (٢٢٨-٢٥٤هـ)، والحال أن عمر مخيائيل الثالث لما قُتل لا يتجاوز عمر (٣٠ سنة)، فكيف يكون جَدّاً بل وله حفيدة يبلغ عمرها (١٣ سنة)!! مما انتهى به أن يجعل هذا قرينة على وضع الرواية – كما صنع الكاتب هنا – **والحال** أن هذه المراتب مختلفة عندهم، بل أنك تجد عندهم حتى البطريق الخصي أعلى مرتبة من البطريق العادي، وكان للخصيان ثمانية ألقاب ولهم شاراتهم الخاصة[1]، وكذلك الأمر بالنسبة لمراتب المُلْك.

ففي عهد الإمبراطور قسطنطين الأول حمل أبناؤه لقب قياصرة، ولما انقسمت الإمبراطورية الرومانية إلى قسمين، شرقي وغربي، صار عندنا الرومان في روما، والبيزنطيون في القسطنطينية، فمن ترأس القسم الغربي صار اسمه (قيصر)، ومن ترأس القسم الشرقي صار اسمه (إمبراطور)، وقد مرت عدة تغيرات في استعمال

(١) الحضارة البيزنطية ص:٦٢، الدكتورة فاطمة قدوري الشامي.

هذين اللقبين حتى صار لقب قيصر يُمكن أن يمنحه الإمبراطور لمن يخلفه تحت ظروف معينة [1].

من هنا يُمكن أن نقرب الصورة بهذا التقريب:

- (**الإمبراطور**): هو أعلى الهرم، والمراد منه ملك الملوك[2]، وما يؤيد هذا المعنى ما كان من مراسلات بين ألفنس بن سانشس والمعتمد العباسي، حيث إن هناك مراسلة جرت بينهما، فكتب ألفنس كتاباً وصدره بهذا الخطاب: (من **الأنبيطور**[3] ذي الملتين الملك المفضل أذفنش بن شانجه إلى المعتمد بالله سدد الله آراءه وبصره مقاصد الرشاد. سلام عليك) فرد عليه المعتمد بكتاب وصدره بهذا: (من الملك المصور بفضل الله المعتمد على الله محمد بن المعتضد بالله أبي عمرو بن عباد إلى أذفنش بن شانجه **الذي لقب نفسه بملك الملوك** وسماها بذي الملتين قطع الله بدعواه. سلام على من اتبع الهدى)[4]، فهو قد عرف نفسه بالإمبراطور فرد عليه بأنك تسمي نفسك بملك الملوك! إذن هذه المفردة يُراد بها ملك الملوك.

---

(١)بيزنطة: مدينة الحضارة والنظم (دراسات وبحوث)، ص: ١٢٥، تأليف: أ. د طارق المنصور (أستاذ تاريخ العصور الوسطى).

(٢) تقويم البلدان لأبي الفداء ص٢٠٢،

(٣) هذا اللفظ هو نفسه (IMPERATOR) ، وقد جاء هذا اللفظ معرباً بصيغ شتى بين هنباط، وهيباط، والبرذور، والبراذور، وانبرطور، وانبرور، وانبيطور، وربما وُجد غيرها، وأما في هذا الزمان فقد يُضبط (امبراطور)، والأصح أن يُضبط (انبراطور) حيث يكره العرب مجاورة الميم للباء. (راجع مجلة المجمع العلمي العربي ج٧ ، تموز سنة ١٩٢١، مج ١، مقالة بعنوان (الألقاب الرومانية عند قدماء العرب).

(٤) مجاني الأدب في حدائق العرب (٦/ ٢٧٥)، رزق الله شيخو، وللمزيد راجع كتاب :
(The Imperial Administrative System in the ninth Century)

- (**قيصر**): وهو لقب يطلق على خصوص من يكون مرشحاً لأن يصبح الامبراطور [١]، وذَكر بعضٌ آخر أن (قيصر) هو اللقب الأعلى لأبناء الإمبراطور، ولكن حدثت بعض الاستثناءات لبعض القياصرة، وفي الحقبة التي نحن بصدد الحديث عنها كان الاستثناء هو بارداس (Bardas) خالُ الإمبراطور ميخائيل الثالث[٢].

إذن يتضح من خلال هذا أن الإمبراطور البيزنطي لأغلب هذه الحقبة هو ميخائيل الثالث، وكثيرٌ من الكُتَّاب يتعجل نتيجة عدم التمييز بين هذه الرتب فيظن أن القيصر والإمبراطور شَخْصٌ واحِدٌ، ، وقد صرح بعض الباحثين أن كثيراً من المؤرخين لم يكونوا يستخدمون مفردة (قيصر ملك الروم) استعمالاً صحيحاً، بل لم يكن المؤرخون العرب متفقين على استخدامهم لهذه المفردة، فاليعقوبي وخليفة بن خياط وابن كثير وغيرهم يستخدمون لقب (قيصر ملك الروم) للإشارة إلى الإمبراطور البيزنطي، وكذلك استخدم الطهراني هذا اللقب للإشارة إلى الإمبراطور البيزنطي .... وأما ابن الأثير وابن الجوزي فيستخدمانه على وجهين، تارة للإشارة إلى قيصر روما وتارة أخرى إلى الإمبراطور البيزنطي.

---

(١) الحضارة البيزنطية ص٦٢، الدكتورة فاطمة قدوري الشامي، وللمزيد راجع كتاب (The Imperial Administrative System in the ninth Century)

(٢) Oxford Dictionary of Byzantium, Page 363, word (Caesar).

وقد أورد صبح الأعشى أمراً لعله سبب الإيهام عند الكثيرين، فقال: (كان يُقال لكل ملك من ملوك الروم قيصر) [صبح الأعشى في صناعة الإنشاء (٥/ ٤٥٢)، مجلة المجمع العلمي العربي الجزء ٧، تموز سنة ١٩٢١، المجلد ١، مقالة بعنوان (الألقاب الرومانية عند قدماء العرب)]، وهذا يمكن أن يوافق ما بيناه أعلاه بأن يكون على مجموع الملوك شخص يُسمى بملك الملوك ألا وهو (الإمبراطور).

وأخيراً ورد هذا اللقب عند المسعودي وحاجي خليفة ليشيرا به وبصورة صحيحة إلى قيصر الرومان[1] .

وبعد بيان الفرق نقول: إن حصر الكاتب الاحتمالات في ثلاثة غير تامٍ، فبالتالي يسقط استبعاده لبارداس عن أن يكون جدّاً للسيدة نرجس عليها السلام .

وعلى الرغم من عدم بقاء الكلام الذي بنى عليه الكاتب استبعاده إلا أنني سأستعرض بعض الأمور التي تتعلق بشخصية القيصر في تلك الفترة وهو (بارداس)، وذاك للإشارة إلى بعض القرائن التي تبين أن هذه الشخصية قريبة جداً مما ذكر في وصف القيصر كما في الرواية الواردة.

الأمر الثاني: **في استعراض موجز لسيرة القيصر بارداس** Bardas.

حينما توفي ثيوفيل (٨٤٢ م) – والد ميخائيل الثالث – لم يكن ابنه ووريثه في الحكم ميخائيل الثالث قد تجاوز السادسة من عمره، فتولت أمه ثيودورا الوصاية عليه، وتألف مجلس لمساعدتها، ويتألف المجلس من أخوين لها وهما بارداس وبتروناس، وخالها سيرجوا نكبتياتس، ومن أقرب الناس إليها تيوكتستوس[2]، فهؤلاء جميعاً كانوا أصحاب سلطة. وكانت ثيودورا تدير ملف الحكم هذه الفترة لمدة أربعة عشرة سنة (٨٤٢-٨٥٦م) وقد عُرفت بالإمبراطورة، وفي هذه الفترة نشب خلاف داخل المجلس بين بارداس وتيوكتستوس، فقد قام الثاني بالتسلط على مقاليد الأمور وتوجيه سياسة الإمبراطورية بعد أن أبعد منافسه بارداس وأصبح

(١) بيزنطة: مدينة الحضارة والنظم (دراسات وبحوث)، ص: ١٢٥، تأليف: أ. د طارق المنصور (أستاذ تاريخ العصور الوسطى).

(٢) (كتاب الدولة البيزنطية ٣٢٣ – ١٠٨١م)، ص:٢٩٤ ، تأليف الدكتور السيد الباز العريني.

بذلك المستشار الوحيد للإمبراطورة، ووصل الحال بثيودورا أنها كانت تتحكم حتى في حياة الإمبراطور الشخصية [1]، وأقرت عبادة الأيقونات التي كانت محاربة من قبل زوجها سابقاً.

ثمَّ بعد فترة من الزمن وبعد بلوغ ميخائيل الثالث سن الرشد (٨٥٦م)، قام كبير الحجاب بإقناع الإمبراطور بإرجاع بارداس إلى القصر، وبالفعل أرجعه ووقف معه، وقام بإخراج والدة الإمبراطور، وأصبح هو المساعد للإمبراطور، وكان له دور فعال جداً في تلك الفترة، ونتيجة ما قام به صار يترقى في المناصب عاماً بعد عام، ثم في عام (٨٦٢م) تم إعلانه قيصراً [2]، وقد كانت الحكومة في (٨٥٦-٨٦٦م) تحت سيطرة بارداس ويظهر من خلال بعض المؤرخين أنه كان مؤهلاً لأن يحكم العرش، وقد كان له أولاد وأخ في السلطة، أما الأخ فهو بتروناس، وقد كان جنرالاً توفي في سنة (٨٦٥م)، وأما الأولاد فأحدهما يُسمى (أغناطيوس) وقد كان ذا منصب، والآخر لم يذكر اسمه. وله ابنتان، الأولى (إيرينا) والأخرى لم يعرف اسمها[3]، وكان ابن بارداس من زوجته الأولى متزوجاً في سنة ٨٥٧م، وسلم منصباً في ٨٥٨م، وأما الآخر (أغناطيوس) قيل أنه كان مراهقاً في تلك الفترة. وقد

---

(١)
History-of-the-Byzantine-State, P.222 , by George-Ostrogorsky
وكذا راجع كتاب الدولة البيزنطية ٣٢٣ – ١٠٨١م ص ، تأليف الدكتور السيد الباز العريني

(٢)
A History of The Eastern Roman Empire, by Bury, page 155 and the pages after.

(٣)
A History of The Eastern Roman Empire, by Bury, page 161

قُتل بارداس في سنة ٨٦٦م على يد باسل الأول بمساعدة ميخائيل الثالث [١] .

وينقل المؤرخون أن العشر سنوات من حكم بارداس كانت هي الأفضل في كل تاريخ الدولة البيزنطية[٢] وقد أثنى المؤرخون في العصور الوسطى وكذلك المعاصرون على إنجازاته العظيمة، ومنها نهضة العلم والمعارف في زمنه إذ كان محباً للأدب والدراسات العلمية، وقد كان قبله ثيوفيلوس مهتماً بإرجاع التفوق الفكري للقسطنطينية على العالم الشرقي وصار يحث على تعلم اللغات، فقام بارداس بتتميم هذا المشروع بتأسيسه لمدرسة ماغنورا المشهورة، وقام بجمع العلماء وأصحاب العقول. وكانت أيضاً من بين إنجازاته أنه انتصر في سلسلة من الحملات العسكرية على الحدود الشرقية، وغير ذلك من الأعمال والمهارات والمواهب التي كان يملكها ولا ينكرها حتى أعداؤه. وعلى الرغم مما كان له من إنجازات إلا أنه كان له أعداء داخل البلاط ومنهم البطريرك.[٣]

---

(١) انظر على سبيل المثال:

- Oxford Dictionary of Byzantium, Page 255th, word (Bardas).
- Prosopography of Byzantine (PBE) , Bardas.

(٢)

Byzantium: the imperial centuries, A.D. 1071-610, by Jenkins, Romilly James Heald, page 160

(٣) هناك الكثير من المصادر التي يمكن مراجعتها من قبيل:

A Hisotry of The Eastern Roman Empire, by Bury , page 154.

THE CAMBRIDGE MEDIEVAL HISTORY, page 43.

The History of the Byzantine Empire, page 324.

وهناك غير هذه المصادر مقالة بعنوان:

Caesar Bardas and the accusation of an illicit affair: a re-exam-

إشارة: بعد هذا العرض الموجز جداً لسيرة بارداس نجد عدّة أمور تؤكد ما ورد في الرواية التي وردت حول السيدة نرجس عليها السلام، ومن جملة تلك الأمور:

١. أن القيصر بارداس كان صاحب السلطة الأول في الدولة، وهذا يتناسب لأن يكون هو الآمر الناهي، وهو شخصية لها حضورها على الصعيد العسكري أيضاً، وهو الذي يحرك الجيش كيفما شاء، وهذا يشترك مع ما ورد في الرواية من أن (قيصر ملك الروم) كان قد أمر بها أمر وكان الجميع ينصاع له، ثم أن الرواية بينت أنه سيسير جيشاً، ومن موجز سيرته يظهر أن الكلمة كلمته وهو صاحب حملات عسكرية على العالم الشرقي.

٢. أن القيصر بارداس كان له اهتمام بالعلوم والمعرفة، فقد بنى المدارس والمعاهد وجلب العلماء من مختلف البلدان، وهذا يفسر معرفة السيدة نرجس عليها السلام للغة العربية وهو كما ذكر في الرواية : (قَالَ بِشْرٌ: فَقُلْتُ لَهَا: اَلْعَجَبُ أَنَّك رُومِيَّةٌ وَ لِسَانُك عَرَبِيٌّ! قَالَتْ: بَلَغَ مِنْ وُلُوعِ جَدِّي وحُبِّه إِيَّايَ عَلَى تَعَلُّمِ اَلْآدَابِ، أَنْ أَوعَزَ إِلَى امْرَأَة تَرْجُمَان لَهُ، فِي اَلاخْتلاَف إِلَيَّ، فَكَانَتْ تَقْصُدُنِي صَبَاحاً ومَسَاءً وتُفِيدُنِي اَلْعَرَبِيَّةَ، حَتَّى اسْتَمَرَّ عَلَيْهَا لِسَانِي، واسْتَقَامَ).

٣. أن القيصر بارداس له ولد وكان متزوجاً في ٨٥٧م.

وغير ذلك من القرائن الكثيرة التي جَمعتها والتي يمكن أن تجد ما يلتقي معها في التاريخ البزنطي وتتناسب مع ما ذُكر في هذه الرواية.

---

ination by Hadi TAGHAVI (Tehran) – Ehsan ROOHI (Tehran)

وهي مقالة قيمة حول شخصية بارداس ، وفيها الكثير من المصادر المهمة فراجع.

*** الملاحظة الثانية: عدم وجود حرب كما في الرواية، وكانت فترة سلام.**

قال الكاتب: «أن الرواية تحدثت عن حرب حصلت بين المسلمين والروم (أخبرني أبو محمد ليلة من الليالي أن جدك سيسرب جيوشاً إلى قتال المسلمين يوم كذا، ثم يتبعهم)، ولو رجعنا إلى كتب التاريخ فإننا لا نجد قتالاً حصل بين الطرفين في تلك الحقبة، بل نقل التاريخ حصول صفقة فداء للأسرى بين المسلمين والروم كان عدة أسارى المسلمين أربعة آلاف وأربعمئة وستين نفساً، والنساء والصبيان ثمانمئة، وأهل ذمة والمسلمين مئة نفس، وهذا في أيام الواثق، ويدل هذا على أن عصر ميخائيل الثالث كان عصر سلام ومهادنة، وتجدد القتال في عهد من جاء بعد ميخائيل، أما الفترة التي يفترض فيها حصول الحرب وهي الممتدة من ٢٥٠هـ إلى ٢٥٤هـ ، فلم أجد نقلاً تاريخياً يثبت حصول مثل هذا القتال بين الروم والمسلمين، ولا أظن أن حرباً من قبيل هذه الحرب يعرض المؤرخون عن حكايتها إذ كل مقتضيات النقل موجودة».

وهذه الملاحظة مبنية على مقدمات ثلاث:

- **المقدمة الأولى**: الرواية نصت على تسيير جيوش لقتال المسلمين.
- **المقدمة الثانية**: عصر ميخائيل الثالث كان عصر سلام.
- **المقدمة الثالثة**: لم يجد نقلاً تاريخياً يثبت حصول حرب في تلك الحقبة، ومقتضيات النقل موجودة.
- **النتيجة**: هي تعارض ما في الرواية مع النصوص التاريخية المدونة، فبالتالي تكون قرينة على وضع الرواية.

» **التعليق**:

إنَّ الكلام فعلاً في المقدمة الثانية والثالثة، فنحن لا نُسلم بهما البتة، وإليك بيان ذلك:

مناقشة المقدمة الثانية والثالثة:

لقد استدل الكاتب على أن عصر ميخائيل الثالث كان عصر سلام بمقدمتين:

- **المقدمة الأولى**: حصول الفداء بين المسلمين والروم بعدد كبير في تلك الفترة.
- **المقدمة الثانية (المطوية)**: حصول الفداء وبهذا العدد الكبير يعني حصول سلام ومهادنة بين الطرفين.
- **النتيجة**: أن تلك الفترة كانت فترة سلام ومهادنة بين الطرفين.

ولكن المقدمة الأولى هنا والنتيجة تبعاً لها لا يُمكن التسليم بها لأمرين:

الأمر الأول: أن المقدمة الأولى أعم من المدعى، فحصول فداء في فترة معينة قد تعني صلحاً ومهادنة في تلك الفترة، لكن لا يعني ذلك أن كل الفترة كانت فترة صلح ومهادنة، فهل طوال ٢٥ سنة – فترة حكم ميخائيل الثالث- كانت صلحاً؟! مع أنَّ الحادثة التي ذكرها كانت بداية حكم ميخائيل الثالث باعتبار أن الواثق حكم في هذه المدة (٨٤٢ -٨٤٧ م/ ٢٢٧ -٢٣٢هـ) ، وكلامنا في فترة متأخرة من حكم ميخائيل الثالث.

الأمر الثاني: إنَّ التاريخ قد سجل الكثير من الحروب التي وقَعت في عهد ميخائيل الثالث مما يعني أن فترة الصلح المدعاة لم تدم إلى آخر فترة ميخائيل [1]،

(١) للكاتب لقاء مسجل تحت عنوان: قراءة في كتاب (سيدة الإماء) وقد أُجري معه في البحرين

وإليك عشراً من هذه الحروب:

١. في سنة ٢٤٢هـ-٨٥٦م:

وفيها خرجت الروم من ناحية سميساط بعد خروج عليّ بن يحيى الأرمنيّ من الصائفة، حتّى قاربوا آمد، وخرجوا من الثغور والجزريّة فانتهبوا، وأسروا نحواً من عشرة آلاف، وكان دخولهم من ناحية أرين[١] قرية قريباس[٢] ثمّ رجعوا فخرج قريباس، وعمر بن عبد الله الأقطع، وقوم من المتطوّعة في آثارهم، فلم يلحقوهم، فكتب المتوكّل إلى عليّ بن يحيى الأرمنيّ أن يسير إلى بلادهم شاتيا.[٣]

٢. في سنة ٢٤٥هـ-٨٥٩م:

وفيها أغارت الروم على سميساط، فقتلوا، وسبوا، وأسروا خلقاً كثيراً[٤]، وغزا عليٌّ بن يحيى الأرمنيُّ الصائفة، ومنع أهل لؤلؤة رئيسهم من الصعود إليها،

في ٢٠٢١م، غَيّر الكاتب من هذه المقدمة بشيء يسير دون أن يُشير، فلازم كلامه التنازل عن كون تلك الفترة فترة صلح، ولكن قام بادعاء دعوى ثانية من أن تلك الفترة ليس فيها إلا حربٌ واحدة، وإليك نص كلامه: (الإشكال الثاني: الرواية ذكرت أنه وقعت حربٌ بين المسلمين وبين الروم، **وهذه الحرب انتصر فيها المسلمون وقاموا بسبي السيدة نرجس**، والحروب لا تخفى في التاريخ، وإذا ترجع إلى هذه الفترة الزمانية لا تجد حرباً بهذه المواصفات. **نعم، هناك معركة وحيدة** حصلت لعله يُصطلح عليها (معركة عمورية) وهي في أكثر من زمن حصلت، وهذه ذكرها ابن كثير وغيره، وكان في هذه الحرب النصر للبيزنطيين، وهم الذين أحدثوا مقتلة في المسلمين وليس العكس، فكيف يكون هناك سبي والحال أن المسلمين هم الذين هزموا؟!).

أقول: لقد ادعى هنا بأنها الحرب الوحيدة، وسيأتي الجواب عن هذا .

(١) إبريق.

(٢) قرتناس.

(٣) تاريخ الطبري، ج٩، ص: ٢٠٧، تاريخ ابن الأثير، ج٧، ص: ٨١.

(٤) في تاريخ الطبري (نحواً من خمسمائة)، وفي نسخ من الكامل (نحو من خمسين).

فبعث إليهم ملك الروم بطريقا يضمن لكلّ رجل منهم ألف دينار[١] على أن يسلّموا إليه لؤلؤة، فأصعدوا البطريق إليهم، ثمّ أعطوا أرزاقهم الفائتة وما أرادوا، فسلّموا لؤلؤة والبطريق إلى بلكاجور[٢]، فسيّره إلى المتوكّل فبذل ملك الروم في فدائه ألف مسلم.[٣]

٣. في سنة ٢٤٦هـ-٨٦٠م:

وفيها غزا عمرو بن عبد الله الأقطع الصائفة، فأخرج سبعة عشر ألف رأس، وغزا قريباس، وأخرج خمسة آلاف رأس، و غزا الفضل بن قارن بحراً في عشرين مركبا، فافتتح حصن أنطاكية، وغزا بلكاجور، فغنم، وسبى. وغزا عليٌّ بن يحيى الأرمنيُّ، فأخرج خمسة آلاف رأس، ومن الدوابّ، والرَّمك، والحمير نحوا من عشرة آلاف رأس.

وفيها كان الفداء على يد عليّ بن يحيى الأرمنيّ، ففودي بألفين وثلاثمائة وسبعة وستّين نفسا[٤].

٤. في سنة ٢٤٨هـ-٨٦٢م:

في هذه السنة أغزى المنتصر وصيفا التركيّ إلى بلاد الروم، فأمر المنتصر بإحضار وصيف، فلمّا حضر قال له: قد أتانا عن طاغية الروم أنّه أقبل يريد الثغر، وهذا أمر

---

(١) سوى ما لهما من ملك وغيره.

(٢) ملكاجور، بلكاجور، ملكاخور.

(٣) تاريخ الطبري، ج٩، ص:٢١٨ ، تاريخ ابن الأثير، ج٧، ص: ٨٩.

(٤) تاريخ ابن الأثير، ج٧، ص: ٩٣.

لا يمكن الإمساك عنه، ولست آمنه أن يهلك كلّ ما مرّ به من بلاد الإسلام، ويقتل ويسبي، فإمّا شخصت أنت، وإمّا شخصت أنا. ولمّا سار وصيف كتب إليه المنتصر يأمره بالمقام بالثَّغر أربع سنين يغزو في أوقات الغزو منها إلى أن يأتيه رأيه. وفيها غزا الصائفة وصيف، وكان مقيماً بالثغر الشامي، فدخل بلاد الروم، فافتتح حصن فرورية. [1]

٥. في سنة ٢٤٩هـ-٨٦٣م:

في هذه السنة غزا جعفر بن دينار الصائفة، فافتتح حصناً، ومطامير، واستأذنه عمر بن عبيد الله الأقطع في المسير إلى بلاد الروم، فأذن له، فسار في خلق كثير من أهل ملطية، فلقيه الملك في جمع عظيم من الروم بمرج الأسقفّ، فحاربه محاربة شديدة قتل فيها من الفريقين خلق كثير.

ثمّ أحاطت به الروم، وهم خمسون ألفاً، وقتل عمر وممّن معه ألفان من المسلمين في منتصف رجب، فلمّا قتل عمر بن عبيد الله خرج الروم إلى الثغور الجزريّة، وكلبوا عليها وعلى أموال المسلمين وحرمهم، فبلغ ذلك عليَّ بن يحيى وهو قافل من أرمينية إلى ميّافارقين في جماعة من أهلها ومن أهل السلسلة، فنفر إليهم، فقتل في نحو من أربع مائة رجل وذلك في شهر رمضان. [2]

وقد ولَّى المستعين علي بن يحيى الأرمني أرمينية في هذه السنة، وكان أمرها قد اضطرب، فصار إلى ميافارقين وأغارت الروم وتوسطت بلاد المسلمين فاجتمع

---

(١) تاريخ ابن الأثير، ج٧، ص: ١١٢، بنحو من التصرف، تاريخ الطبري، ج٩ ، ص:٢٥٩.

(٢) تاريخ الطبري، ج٩، ص:٢٦١ ، تاريخ ابن الأثير، ج٧، ص:١٢١.

قوم من أهل ذلك البلد إلى علي بن يحيى فكلموه في لقاء الروم، ورفعوه فخرج معهم، فلقي عسكر الروم فقاتل قتالاً شديداً، فقُتل وأخذ الروم بدنه، وعدوه فتحاً عظيماً لما كان قد أشجاهم.(١)

٦. في سنة ٢٥٠هـ-٨٦٤م:

فيها وجه محمد بن طاهر من خراسان بفيلين من كابل، وغزا الصائفة فيها بلكاجور(٢).

٧. في سنة ٢٥١هـ-٨٦٥م:

وفيها كانت لبلكاجور غزوة فتح - فيما ذكر- فيها مطمورة أصاب فيها غنيمة كثيرة، وأسر جماعة من الأعلاج، وورد بذلك على المستعين كتاب تاريخه يوم الأربعاء لثلاث ليال بقين من شهر ربيع الآخر سنة إحدى وخمسين ومائتين.(٣)

٨. في سنة ٢٥٢هـ-٨٦٦م:

وفي سنة اثنتين وخمسين ومائتين سار خفاجة إلى سرقوسة، ثمّ إلى جبل النار، فأتاه رسل أهل طبرمين يطلبون الأمان، فأرسل إليهم امرأته وولده في ذلك، فتمّ الأمر، ثمّ غدروا، فأرسل خفاجة محمّداً في جيش(٤) إليها، ففتحها وسبى أهلها.(٥)

---

(١) تاريخ اليعقوبي،ج٢، ص: ٤٩٦.

(٢) تاريخ الطبري، ج٩، ص: ٢٧٧. بتصرف

(٣) تاريخ الطبري، ج٩، ص: ٣٢٧.

(٤) محمد بن حسن.

(٥) تاريخ ابن الأثير، ج٧، ص: ١٠٧.

٩. في سنة ٢٥٣هـ-٨٦٧م:

وفي سنة ثلاث وخمسين ومائتين سار خفاجة من بلرم إلى مدينة سرقوسة وقطانية، وخرّب بلادها، وأهلك زروعها[١] وعاد، وسارت سراياه إلى أرض صقلّيّة، فغنموا غنائم كثيرة.[٢]

١٠. في سنة ٢٥٤هـ-٨٦٨م:

وفي سنة أربع وخمسين ومائتين سار خفاجة في العشرين من ربيع الأوّل، وسيّر ابنه محمّدا على الحرّاقات، وسيّر سريّة إلى سرقوسة فغنموا، وأتاهم الخبر أنّ بطريقاً قد سار من القسطنطينيّة في جمع كثير، فوصل إلى صقلّيّة، فلقيه جمع من المسلمين فاقتتلوا قتالاً شديداً فانهزم الروم، وقتل منهم خلق كثير، وغنم المسلمون منهم غنائم كثيرة، ورحل[٣] خفاجة إلى سرقوسة فأفسد زرعها، وغنم منها، وعاد[٤] إلى بلرم، وسيّر ابنه محمّداً في البحر، مستهلّ رجب، إلى المدينة غيطة[٥]، فحصرها، و بثّ العساكر في نواحيها، فغنم وشحن مراكبه بالغنائم، وانصرف إلى بلرم في شوّال.[٦]

وهناك حروب قبل هذه السنوات وبعدها، مما يؤكد أن فترة السلام المدعاة غير

---

(١) زرعها.

(٢) تاريخ ابن الأثير، ج٧، ص: ١٠٧.

(٣) ودخل.

(٤) وسار.

(٥) عنطة.

(٦) بتاريخ ابن الأثير، ج٧، ص: ١٠٧.

صحيحة، بل الحقبة التي نتحدث عنها كان القتال فيها مستمراً.

الأمر الثالث: إنَّ الكاتب ذكر حرباً رُجّح كونها المقصودة في الرواية، ولكنه منعها لأنَّ النصر فيها للبيزنطيين، ولكن تسليمه بوقوع الحرب -سواء انتصر فيها المسلمون أم خسروا- يدفع إشكاله السابق -بأنَّ الفترة فترة سلام.

ثم إنَّ الرواية لم تنص أصلاً على أنَّ النصر كان للمسلمين، وهذا هو نص الرواية : (فَقَالَتْ أَخْبَرَنِي أَبُو مُحَمَّد لَيْلَةً منَ اللَّيَالي أَنَّ جَدَّك سَيُسَرِّبُ جُيُوشاً إِلَى قتَال الْمُسْلمينَ يَوْمَ كَذَا ثُمَّ يَتْبَعُهُمْ فَعَلَيْك باللَّحَاق بهِمْ مُتَنَكِّرَةً في زِيِّ الْخَدَم مَعَ عدَّة منَ الْوَصَائف منْ طَريق كَذَا فَفَعَلْتُ فَوَقَعَتْ عَلَيْنَا طَلَائعُ الْمُسْلمينَ حَتَّى كَانَ منْ أَمْرِي مَا رَأَيْتَ وَ مَا شَاهَدْتَ وَ مَا شَعَرَ أَحَدٌ بِي بِأَنِّي ابْنَةُ ملك الرُّوم)

ووقوع الأسر لا يلزم منه حرب كبرى، فقد يكون الأسر نتيجة مناوشات أو سرايا، وكذا لا يلزم منه الانتصار الكامل في الحرب، فقد يقع الأسر حتى في حرب لم يكن النصر حليف الطرف الخاسر، ونص الرواية لا يفيد أن الأسر كان بعد المعركة النهائية أو بعد انتهائها، غاية ما يفيد أنها عليها السلام لما خرجت مع الوصائف في طريق معين خرجت عليهم طلائع المسلمين.

ومن هنا يظهر أنَّ المقدمة الثانية والثالثة التي قامت عليها هذه الملاحظة لم تتم فعليه تسقط هذه الملاحظة.

❊ الملاحظة الثالثة: معارضة رواية الرهني بروايات أخرى.

قال الكاتب: «ورد في الرواية أنها رومية وأن الذي اشتراها هو الإمام الهادي عليه السلام وأنه اشتراها لابنه الإمام العسكري عليه السلام بل وبلّغها بأنها ستكون أُم الإمام المهدي عليه السلام وكل هذه الجزئيات تخالف ما ورد من طوائف أخرى من الروايات المتعددة المخارج تخالف ما تقدم مخالفة صريحة:

- طائفة من الروايات تدل على أنها نوبية.
- طائفة أخرى تدل على أنها ولدت في البيت العلوي.
- وأخرى تدل على أنها كانت ملكاً لحكيمة عليها السلام.
- وأخرى تدل على أن حكيمة وهبتها للإمام العسكري عليه السلام.

فهل من المنطق أن تردّ كل هذه الروايات على تعدد مصادرها واختلاف مخارجها لأجل رواية الرهني التي فيها ما فيها من الضعف والوهن؟!»[(١)]

فالدعوى تبتني على:

- **المقدمة الأولى:** إنَّ طائفة من الروايات تخالف الجزئيات المذكورة في رواية الرهني.
- **المقدمة الثانية:** إنه عند التعارض يصار إلى التساقط أو الترجيح.
- **المقدمة الثالثة:** إنَّ رواية الرهني مليئة بالضعف والوهن، فلا تصلح للمعارضة.
- **النتيجة:** تُقدم تلك الروايات على رواية الرهني ولا يمكن قبولها.

---

(١) سيدة الإماء، ص:٤٨.

» **المناقشة**:

والمناقشة فعلاً في المقدمتين الأولى والثالثة:

النقاش في المقدمة الثالثة:

وأبدأ النقاش بهذه المقدمة باعتبار أنَّ الكاتب قد فرغ وسلّم من كون رواية الرهني مليئة بالضعف والوهن وحينها لا تصلح إلى المعارضة، ولكن هذا الأمر مدفوع من خلال ما تقدم عَرضُه، فالملاحظات التي سجلها الكاتب قد تم نقاشها، وحينها لا يبقى للضعف والوهن المدعى وجه، فنبقى نحن والمقدمة الأولى.

النقاش في المقدمة الأولى:

وقد ادعى الكاتب وجود طوائف من الروايات تتعارض مع رواية الرهني، ولكن الواقع أن بعض ما ادعاه لا ربط له بأصل المطلب هنا، أو معارض بروايات أخرى -غير رواية الرهني- وفي بعض آخر فإنَّ جهة التعارض محل تأمل وغير ذلك، وإليك بيان ذلك:

١. **طائفة من الروايات تدل على أنها نوبية.**

ادعى الكاتب وجود طائفة من الروايات التي تدل على أنها نوبية، بينما ليس عندنا ولا رواية تُصرح بأن أم الإمام الحجة عجل الله تعالى فرجه الشريف نوبية، ولم يذهب إلى هذا أيٌّ من علمائنا الذي بحثوا سيرة أهل البيت عليهم السلام، وأما ما ذهب إليه الكاتب من خلال الرواية المروية عن علي بن جعفر رضي الله عنه مع الإمام الرضا عليه السلام فهي بعيدة عن المدعى وسيتضح ذلك عند مناقشة النتيجة التي أراد الخروج بها. ولو سُلِّمَ بها فإنها ستكون معارضة برواية الرهني، وكذلك بصحيحة ابن شاذان: (حدثنا محمّد بن عبد الجبار

قال: قلت لسيدي الحسن بن علي عليه السلام يا ابن رسول الله-جعلني الله فداك- أحب أن أعلم من الإمام وحجة الله على عباده من بعدك؟ فقال عليه السلام: إن الإمام وحجة الله من بعدي ابني سميّ رسول الله صلى الله عليه وآله وكنيّه الذي هو خاتم حجج الله وآخر خلفائه، قال: ممن هو يا ابن رسول الله؟ قال: **من ابنة ابن قيصر ملك الروم ألا إنه سيولد و يغيب عن الناس غيبة طويلة ثم يظهر**.... إلخ)[1]، وهذه الصحيحة تؤكد ما ورد في رواية الرهني.

٢. طائفة أخرى تدل على أنها ولدت في البيت العلوي.

ومستند هذا قول نقله صاحب كتاب (إثبات الوصية): (روى لنا الثقات من مشايخنا أن بعض أخوات أبي الحسن عليه السلام علي بن محمد عليه السلام كانت لها جارية ولدت في بيتها وربّتها تسمّى نرجس فلما كبرت وعبلت دخل أبو محمّد عليه السلام فنظر إليها فأعجبته...)[2] ، وكذلك ما ذكره صاحب كتاب (عيون المعجزات) حيث قال: (قرأت في كتب كثيرة بروايات كثيرة صحيحة، أنه كان لحكيمة بنت أبي جعفر محمد بن علي عليهما السلام جارية ولدت في بيتها وربتها، وكانت تسمى نرجس، فلما كبرت دخل أبو محمد فنظر إليها...إلخ)[3]، والظاهر أن الثاني اعتمد على الأول. وهذه الأقوال معارضة بروايات عديدة تؤكد أن أم الإمام عليه السلام كانت سبية:

منها :ما نقله النعماني في الغيبة عن أحمد بن محمد بن سعيد المعروف بـ (ابن

---

(١) إثبات الهداة بالنصوص والمعجزات، ج٥، ص: ١٩، وكذلك من (مختصر إثبات الرجعة) للفضل بن شاذان، المنشور في مجلة (تراثنا) ج١٥، ص:٢١١، والرواية في مختصر (إثبات الرجعة) أتم، فهو عبارة عن الأصل.

(٢) إثبات الوصية، ص: ٢٥٧.

(٣) عيون المعجزات، ص: ١٣٨.

عقدة)[1] قال: (حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّد بْنِ الْحَسَنِ بْنِ حَازِمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْسُ بْنُ هِشَامٍ عَنْ عَبْد الله بْنِ جَبَلَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي الْمُغِيرَة عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى أَبِي عَبْد الله عليه السلام فَقَالَ لِي: مَا وَرَاءَكَ؟ فَقُلْتُ: سُرُورٌ مِنْ عَمِّكَ زَيْد خَرَجَ يَزْعُمُ أَنَّهُ **ابْنُ سَبِيَّة**، وَهُوَ قَائِمُ هَذه الْأُمَّة، وَأَنَّهُ ابْنُ خِيَرَة الْإِمَاء، فَقَالَ: كَذَبَ لَيْسَ هُوَ كَمَا قَالَ، إِنْ خَرَجَ قُتِلَ)[2]، فظاهر أن هناك ارتكازاً في الأذهان حتى عند الزيدية من أن إحدى الصفات في القائم بالأمر هي أنه ابن سبية، وزيد الشهيد كان ابن سبية لذلك كانوا يعتقدون بأن زيداً هو القائم، فيما نرى أنها لا تنطبق عليه كما هو واضح.

ومنها: ما نقله النعماني في الغيبة عن بسنده إلى ثَعْلَبَةَ بْنِ مَيْمُونٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَازِمٍ قَالَ: خَرَجْتُ مِنَ الْكُوفَة، فَلَمَّا قَدمْتُ الْمَدينَةَ دَخَلْتُ عَلَى أَبِي عَبْد الله عليه السلام فَسَلَّمْتُ عَلَيْه فَسَأَلَنِي، هَلْ صَاحَبَكَ أَحَدٌ؟ فَقُلْتُ: نَعَمْ. فَقَالَ: أَ كُنْتُمْ تَتَكَلَّمُونَ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، صَحِبَنِي رَجُلٌ مِنَ الْمُغِيرِيَّة[3]. قَالَ: فَمَا كَانَ يَقُولُ؟ قُلْتُ: كَانَ يَزْعُمُ أَنَّ

---

(١) ذكر سماحة السيد محمد مهدي الخرسان –طاب ثراه– في ترجمة ابن عقدة ما نصه: (ابن عقدة الزيدي الجارودي –وقد مات على جاروديته– وقد أثنى علماء الرجال عليه في كثرة حفظه للحديث، لكن النفس غير راضية عنه ما دام مات على جاروديته، أو من أتباع أبي الجارود الذي سماه الإمام الباقر بـ (سرحوب) اسم شيطان بالبحر، كما أن النفس غير واثقة بحديثه؛ لأنه بارع في التدليس بما يعجز عنه إبليس، وذلك لمّا دلّس في حديث حديث حبيب بن أبي ثابت، فرواه عن قصيبة المخنّث بأسلوب ذكره الخطيب البغدادي في تاريخه في ترجمته. ولي كراسة في حاله تكشف عن أزمة فهم في معرفته لدى مترجميه من الشيعة، وأزمة إيمان عند مترجميه من السُنة. وهو ذو حظ طويل عريض، لكنّه عندي في إيمانه مريض؛ لأنه مات على جاروديته) [نافذة على ربع قرن ج٣ ، ص:٣٤، الهامش (٣)]، فرواياته تحتاج إلى فحص وخصوصاً ما كان موافقاً لمعتقده.

(٢) الغيبة للنعماني، ص: ٢٢٩.

(٣) المغيرية هم أصحاب المغيرة بن سعيد الكذاب الذي كان يكذب على أبي جعفر محمّد بن

مُحَمَّدَ بْنَ عَبْد الله بْنِ الْحَسَنِ هُوَ الْقَائِمُ وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ اسْمَهُ اسْمُ النَّبِيِّ ﷺ وَاسْمَ أَبِيه اسْمُ أَبِ النَّبِيِّ، فَقُلْتُ لَهُ فِي الْجَوَابِ إِنْ كُنْتَ تَأْخُذُ بِالْأَسْمَاءِ فَهُوَ ذَا فِي وُلْد الْحُسَيْنِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْد الله بْنِ عَلِيٍّ فَقَالَ لِي إِنَّ هَذَا ابْنُ أَمَةٍ يَعْنِي مُحَمَّدَ بْنَ عَبْد الله بْنِ عَلِيٍّ ،وَهَذَا ابْنُ مَهِيرَةٍ[1] يَعْنِي مُحَمَّدَ بْنَ عَبْد الله بْنِ الْحَسَنِ بْنِ الْحَسَنِ. فَقَالَ أَبُو عَبْدِاللهعليه السلام: فَمَا رَدَدْتَ عَلَيْه؟ فَقُلْتُ: مَا كَانَ عِنْدِي شَيْءٌ أَرُدُّ عَلَيْه، فَقَالَ: **أَوَلَمْ تَعْلَمُوا أَنَّهُ ابْنُ سَبِيَّةٍ يَعْنِي الْقَائِمَ** عليه السلام[2].

علي الباقر عليه السلام، وكان يدعو إلى محمّد بن عبد الله بن الحسن في أول أمره. [علي أكبر الغفاري ، المحقق لكتاب الغيبة]، وما في بعض النسخ من« المعتزلة» من تصحيف النسّاخ.(*) كذا.

(١) المهيرة: الحرة الغالية المهر وجمعها مهائر. والمراد بمحمّد بن عبد الله بن الحسن محمّد بن عبد الله المحض، راجع لأحواله مقاتل الطالبيين. . [علي أكبر الغفاري ، المحقق لكتاب الغيبة].

(٢) النسخ في ضبط كلمة «ابن سبية» مختلفة ففي بعضها «ابن ستة» وفي بعضها «ابن سبية» وفي بعضها «ابن سته» والظاهر الصواب ما في المتن بقرينة ابن خيرة الإماء، والسبية: المرأة تسبى. وقال العلّامة المجلسيّ بعد ما ضبطها في البحار«ابن ستة»: لعل المعنى ابن ستة أعوام عند الإمامة، أو ابن ستة بحسب الأسماء فإن أسماء آبائه عليهم السلام محمّد وعلي وحسين وجعفر وموسى وحسن ولم يحصل ذلك في أحد من الأئمّة عليهم السلام قبله. مع أن بعض رواة تلك الاخبار من الواقفية ولا تقبل رواياتهم فيما يوافق مذهبهم، انتهى. . [علي أكبر الغفاري ، المحقق لكتاب الغيبة].

أقول: ويبدو أن هذا وقع بسبب الإشكالية في النسخة التي كانت عند الشيخ المجلسي رحمه الله من كتاب الغيبة، فالرواية التي أورد عليها الشيخ المجلسي هذا التعليق كانت هذه: (الغيبة للنعماني بِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَيُّوبَ عَنْ عَبْدِ اللهِ الْخَثْعَمِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ عَنْ وُهَيْبِ بْنِ حَفْصٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام أَوْ أَبُو عَبْدِ اللهِ عليه السلام الشَّكُّ مِنِ ابْنِ عِصَامٍ يَا أَبَا مُحَمَّدٍ بِالْقَائِمِ عَلَامَتَانِ شَامَةٌ فِي رَأْسِهِ وَدَاءُ الْحَزَازِ بِرَأْسِهِ وَشَامَةٌ بَيْنَ كَتِفَيْهِ مِنْ جَانِبِهِ الْأَيْسَرِ تَحْتَ كَتِفَيْهِ وَرَقَةٌ مِثْلُ وَرَقَةِ الْآسِ ابْنُ سِتَّةٍ وَ ابْنُ خِيَرَةِ الْإِمَاءِ) [بحار الأنوار (ط - بيروت)، ج٥١، ص: ٤١]، والظاهر أن عبارة (ابْنُ سِتَّةٍ وَ ابْنُ خِيَرَةِ الْإِمَاءِ) هي عنوان القسم اللاحق الذي وردت فيه هذه الرواية وهذا واضح في بعض المخطوطات القديمة لكتاب الغيبة، حيث إن أقدم مخطوطة وقعت بين يدي هي في القرن السادس الهجري، والمثبت فيها كعنوان (ابن سبية وابن خيرة الإماء).

وغير هذه الرواية من الروايات التي تؤكد أن الإمام عليه السلام ابن سبية، وكان ذلك هو المرتكز في الأذهان حتى قبل ولادته عليه السلام.

٣. الطائفة الأخيرة تدل على أنها ملك للسيدة حكيمة عليها السلام وقد وهبتها الإمام العسكري عليه السلام.

وهذه الطائفة هي ما ورد في رواية أوردها الشيخ الصدوق رحمه الله في كتابه (كمال الدين)، وكان من ضمن الرواية هذا المقطع: (**كَانَتْ لِي جَارِيَةٌ يُقَالُ لَهَا نَرْجِسُ** فَزَارَنِي ابْنُ أَخِي فَأَقْبَلَ يَحْدقُ النَّظَرَ إِلَيْهَا فَقُلْتُ لَهُ يَا سَيِّدِي لَعَلَّكَ هَويتَهَا فَأُرْسلُهَا إِلَيْكَ ... قَالَتْ حَكيمَةُ فَلَمْ أَلبَثْ أَنْ رَجَعْتُ إِلَى مَنْزِلي وَزَيَّنْتُهَا وَوَهَبْتُهَا لأَبِي مُحَمَّد عليه السلام وَجَمَعْتُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا فِي مَنْزِلِي فَأَقَامَ عنْدِي أَيَّاماً ثُمَّ مَضَى إِلَى وَالده....)[1]، وهذه الرواية تعارضها مع رواية الرهني غير مستقر، ولا أقل يمكن أن نقول إن صحيحة ابن شاذان تؤكد أنها رومية ابنة قيصر ملك الروم، وأما كون حكيمة تملكتها أم لم تتملكها فذاك شيء آخر، وسيأتي منا معالجة هذه الإشكالية قريباً.

(١) كمال الدين وتمام النعمة، ج٢، ص: ٤٢٧.



القسم الرابع: حكم الكاتب النهائي على رواية الرهني

إنَّ الكاتب قد حكم على رواية قدوم أم الإمام المهدي عليها السلام من بلاد الروم بأنها من نسج الخيال لما قدمه من مشاكل في السند والمتن تمنع من الاعتماد عليها والركون إليها، وأضاف هنا شيئاً لم يذكره سابقاً وهو أن هذه الرواية تتقارب كثيراً مع أسطورة نُسجت حول شخصية (شيرين وفرهاد)، وهذا يتناسب مع بيئة الرهني التي عاش فيها، وكذلك خلفيته الأدبية.

ثم أشار إلى أنها تتشابه كثيراً مع قصة مطابقة لها وهي قصة وصول شاه زنان بنت يزدجرد للإمام الحسين عليه السلام، والتي رواها العلامة المجلسي رحمه الله في بحاره.

الخلاصة:

١. رواية الرهني تعاني من مشاكل سندية ومتنية، وهي أقرب لأن تكون من نسج الخيال.

٢. رواية الرهني تتقارب كثيراً مع أساطير ملحمة (شيرين وفرهاد).

٣. تتشابه كثيراً مع قصة وصول (شاه زنان بنت يزدجرد) للإمام الحسين عليه السلام التي نقلها العلامة المجلسي رحمه الله.

» **التعليق**:

هنا عدة أمور:

الأمر الأول: اندفاع المشاكل السندية والمتنية.

دعوى أن الرواية تعاني من مشاكل سندية ومتنية قد تم دفعها في القسمين السابقين، فتقريبها لأن تكون من نسج الخيال مدفوع بما بُين سابقاً، بل لمن يتتبع القضية بشكل أكبر يتعجب من كون الرواية تتوافق مع التاريخ البيزنطي الداخلي المنقول بشكل كبير جداً، وهذه المناقشة منّا ليست مبنية على التوسع وإنما هي مقصورة فقط على ما أورده الكاتب من إشكاليات، وإلا فإنَّ ما يمكن أن يجده الباحث من توافق كبير جداً.

الأمر الثاني: التقارب مع أسطورة (شيرين وفرهاد).

والتعليق على هذا الأمر سيكون ببيان عدة أشياء:

الشيء الأول: **في عرض موجز لأسطورة (شيرين وفرهاد).**

ليست هناك حاجة ماسة إلى عرض هذا الموجز لدفع هذا التوهم، ولكن مع ذلك سأسرد شيئاً من هذه الأسطورة فقط ليتحقق قارئ هذه السطور من هذه الدعوى.

في أواخر القرن السادس الميلادي كان هناك أحد ملوك الفرس -أي قبل الفتح الإسلامي- يُدعى (خسرو)، وكانت له زوجة تُدعى (شيرين)، ويتفق أغلب المؤرخين على أصل الحكاية، وقد تداول الرواة هذه الحكاية إلى أن نظمها الشاعر الفارسي فردوسي صاحب ملحمة الشهنامة (٩٤٠ – ١٠٢٠ م) وقد كتب فيها

أيضا الشاعر الآذري كنجوي ملحمة شعرية بعنوان (خسرو وشيرين)، وقد كتبها أيضا الشاعر الأوزبكي نوفوي في عام ١٤٨٤م، بعنوان (فرهاد وشيرين)، وكذلك ألف المستشرق علييف كتاباً بعنوان (خسرو وشيرين في آداب شعوب الشرق)، وفي العصر الحديث ألف الشاعر والمسرحي التركي ناظم حكمت مسرحية بعنوان (حكاية حب، أو فرهاد وشيرين) ، وفي أذربيجان ألف الشاعر فورغوف مسرحية بعنوان (فرهاد وشيرين)، وغير هؤلاء أيضا ممن كتب حول هذه الأسطورة.

و استقى الشاهنامة معلوماتها من الكتب التاريخية التي عنيت بتاريخ الدولة الساسانية، وكذلك مما يتردد على ألسنة العامة والخاصة متصلاً بهذه القصة، وقد ألبسها الفردوسي ثوباً حماسياً يتفق والهدف الأسمى الذي ألف من أجله الشاهنامة.

أما نظامي الكنجوي (ت ٦٠٨هـ على الغالب) فقد عالج القصة بطريقة مختلفة وإن اعتمد على نفس المراجع التي اعتمد عليها الفردوسي، فقد أخضعها لخياله الخصب ولفكره الرومانتيكي ولقدرته على الإبداع والخلق القصصي، فجاءت قصته أكثر تفصيلاً وأوسع مجالاً من قصة الفردوسي، كما أضفى عليها حلة من العاطفة ليبعدها عن الجو الحماسي الذي يقلل من قيمتها كعلاقات إنسانية سامية.

وهذه القصة في منظومة نظامي تدور على ثلاثة أشخاص:

- **خسرو**- كسرى: وهو شخصية تاريخية حقيقية تولى عرش الدولة الساسانية فترة من الزمن.
- **شيرين**: فتاة أرمنية وولية العهد في إحدى الولايات الأرمنية، وهي شخصية حقيقية.

- **فرهاد:** مهندس بارع تولى شق قناة بنفسه بين هضاب الجبال التي تفصل بين مراعي الملك الإيراني والقصر الذي أقامت فيه شيرين من المراعي إلى القصر، وهذه شخصية خيالية ليس لها وجود في الحقيقة.

ملخص القصة كما جاءت في منظومة نظامي:

رأى خسرو أنه يحب فتاة جميلة تُدعى شيرين، وأنها تعيش في بلاد الأرمن والمتاخمة لحدود دياره، وبدأ حبها في قلبه دون أن يراها، ونفس الشعور تولد لدى شيرين، إذ أحبت خسرو دون أن تراه، وتمنى كلُّ حبيبٍ أن يلتقي بحبيبه، فتوجهت شيرين نحو المدائن – عاصمة الساسانيين – كما توجه خسرو نحو بردع – عاصمة الأرمن – وحدث أن التقى العاشقان في الطريق حول بحيرة، ولكنهما لم يتحادثا لأنهما لم يتعارفا، وإن شعر كل منهما بعاطفة قوية تجذبه صوب الطرف الآخر.

لما وصل كل منهما إلى وجهته لم يجد كل منهما الآخر، فانتظرت شيرين مَقدمَ خسرو، وأمرت ببناء قصر لها في منطقة كرمنشاهان لتقيم فيه حتى يعود حبيبها، ولكن خسرو كان على خلاف مع أبيه حيث اتهمه الوشاة بالعمل على عزل والده واغتصاب العرش. أخيراً أرسل خسرو لشيرين رسالة يدعوها إلى العودة إلى بلاد الأرمن حتى يتم لقاء العاشقين هناك فسارعت شيرين بالعودة.

بعد فترة من اللقاء لامت شيرين خسرو على تركه دياره وحثته على العودة لاستعادة مكانته هناك مما أغضبه منها، وسافر إلى قيصر الروم الذي أحسن وفادته وزوجه من ابنته مريم، وأقسم خسرو ألا يتزوج سواها. وهنا اعترى العلاقة بين خسرو وشيرين نوع من الفتور والغيوم.

لم يمض وقت طويل حتى علم خسرو بنبأ وفاة أبيه فتوجه بمساعدة جيش قيصر الروم نحو بلاد فارس واستطاع أن يعتلي عرش الدولة الساسانية.

هنا فكرت شيرين في الذهاب إليه على الرغم من وجود زوجته المسيحية مريم، وسافرت فعلاً إلى كرمنشاهان واستقرت في قصرها، وبدأ كل من العاشق والعاشقة يحاولان الاتصال ولكن بنوع من التحفظ والكتمان وذلك لوجود زوجة خسرو كحائل يقف بين العاشِقَين.

ظل الحالُ كذلك إلى أن وقع أحد المهندسين البارعين ويُدعى فرهاد في حب شيرين، وكانَ يمر كل يوم من أمام قصرها لعله يحظى بنظرةٍ منها ، ولتكتحل عيناه برؤية محياها الجميل، وكانت شيرين تفكر في ذلك الوقت في طريقة تنقل بها اللبن من المراعي إلى القصر عبر الجبال ، فعرضَت الأمر على فرهاد، الذي استمع إليها وهو في غيبوبة العشق، فوافقها على ما اقترحته من ضرورة شق قناة بين الجبال.

علم خسرو بهذا الاتفاق ولم يعترض عليه، ظنا منه أن فرهاد لن يقوى على حفر هذه القناة ، بل إن خسرو شجع فرهاد على حفرها واعتبر شق القناة هو المهر الذي يقدمه ليتزوج شيرين. بعد فترة من العمل الشاق اقترب فرهاد من الانتهاء من شق القناة، وهنا فكر خسرو في مكيدة يقضي بها على فرهاد، فأرسل إليه من يخبره بأن شيرين ماتت منذ فترة، وأنه لم يشأ أن يخبره قبل ذلك حتى لا يسيطر عليه الحزن، وهنا ألقى فرهاد بنفسه منتحراً من فوق الجبل، حيث إن الهدف الذي يسعى إلى وصاله قد ودع الدنيا، فعليه أن يموت فقد ينعم بوصالها في الحياة الآخرة.

وهكذا نجحت حيلة خسرو للتخلص من غريمه، وخلا له الجو مرة أخرى

لكي يحاول وصال عشقه مع شيرين وبخاصة أن زوجته مريم توفيت في هذا الوقت، فذهب يعرض على شيرين حبه، ولكنها بطبيعة الأنثى تمنعت وتدللت، مما أغضبه، وجعله يسارع بالزواج من فتاة إصفهانية اسمها شكر (أي السكر) مما أغضب شيرين مرة أخرى، وندمت على أنها صدته وتدللت عليه .

وبعد طول صد و هجران استطاع الحبيبان خسرو وشيرين أن يلتقيا وينعما بالوصال والزواج ، وعاشا فترة من الهدوء والاستقرار العاطفي ولكن هذا الهدوء لم يستمر طويلاً ، إذ استطاع المغرضون تأليب ابن خسرو ضد أبيه فقتله، وطمع هذا الابن في الاقتران بزوجة أبيه شيرين، فوافقت على شرط أن يسمح لها حضور جنازة زوجها، وأن تنزل معه إلى القبر لتُلقي عليه النظرة الأخيرة قبل أن يوارى التراب، وتم لها ما أرادت، وهناك استلت سكيناً كانت تخفيها داخل ملابسها وطعنت نفسها وماتت بجواره، مُنهية بذلك قصة حُبٍ ما زالت تتردد بين الإيرانيين حتى اليوم [١].

الشيء الثاني: **في التعليق حول تقارب الأسطورة مع الرواية من عدمه.**

لقد ذكر الكاتب أن الرواية – أي رواية الرهني- تتقارب كثيراً مع أسطورة (شيرين وفرهاد)، وهذا يعني أنه يرمي إلى الأسطورة التي ذكرها نظامي الكنجوي، (ت ٦٠٨هـ على الغالب) في القرن السادس الهجري لأنها هي الأسطورة التي خُلقت فيها شخصية (فرهاد)[٢] من قبل نظامي، وهذه الأسطورة بهذا النحو

(١) من روائع الأدب الفارسي، ص:٢٤٠ وما بعدها.

(٢) نظامي الكنجوي، شاعر الفضيلة، عصره وبيئته وشعره، ط١، ص:٢٣٦، وإن كان قد عبر نظامي بهذا التعبير (خسرو وشيرين) لكن هي الأسطورة التي ذُكر فيها هذا الاسم.

جاءت بعد الرواية التي نتحدث عنها بما لا يقل عن قرنين من الزمان، فإن كان هناك انتحال لحادثة معينة فالأولى أن تكون هذه الأسطورة هي التي أخذت من رواية الرهني لا العكس. ثم لو أنه أراد الأسطورة بما هي أي (خسرو وشيرين)، فإن الأسبق في نظمها وإشاعتها وإلباسها ثوبا حماسياً حتى صارت أسطورة هو الفردوسي في (الشاهنامة)[1]، والفردوسي قد وُلد في (٩٤٠م - ٣٢٩هـ)، أي أن الرواية قد حُدِّثَ بها قبل ولادة الفردوسي حتى، فإن كان هناك ثمة تقارب فاللاحق هو الذي يأخذ من السابق لا العكس.

مضافاً لما ذكرناه من أن الرواية أسبق من أسطورة (شيرين وفرهاد) فإننا لا نجد لا في الأسطورة -وخصوصاً ما صاغه النظامي[2]- ولا القصة الحقيقية خيوطَ تشابهٍ بين الرواية والأسطورة، وهو واضح للقارئ فلا نحتاج إلى مزيد بيان.

الخلاصة:

نجد أن دعوى التقارب الكبير بين رواية الرهني مع أسطورة (ملحمة شيرين وفرهاد) دعوى غير صحيحة، ولا نجد لذكرها وجهاً غير أن هذه الأسطورة تُعد أشهر أسطورة ملحمية في بلاد فارس والكاتب أراد أن يربط الرهني واهتمامه بالأدب وانتشار كتبه في خراسان بهذه الأسطورة بنحوٍ عجيبٍ غير علمي!!

---

(١) من روائع الأدب الفارسي، ص٢٤٠.

(٢) باعتبار أن الدعوى هي التقارب مع أسطورة (شيرين وفرهاد) لا مع (خسرو وشيرين)، وأن هذه الأسطورة هي التي فيها إشارة إلى العاشقين، وأما ما صاغها الفردوسي مثلاً فإنها قائمة على الحماسة.

الشيء الثالث: **الثنائية بين الأسطورة والتاريخ.**

إن تشابه التاريخ مع أسطورة ما لا يلزم منه كذب التاريخ. إذ من الأخطاء التي يقع فيها الكثيرون هو عدم التفريق بين الأسطورة والخرافة، فيجعلون الأسطورة تساوي الخرافة وبالتالي تكون هذه القضية مكذوبة بتمامها. بينما الباحثون والكتاب في الميثولوجيا أكدوا على وجود فروق رئيسة بين الأسطورة والخرافة، وتناول ذلك كله هنا يخرج عن المقصد، لذلك سأعرض موجزاً وأحيل إلى مصادر لمن أراد الاستزادة [1].

- **الفرق بين الأسطورة والخرافة[2].**

إن مادة الأسطورة هي الحدث التاريخي، فهي تدور حول حدث تاريخي، سواء كان من صنع الإنسان أو الطبيعة أو غير ذلك، ولا يُسمى هذا الحدث حدثاً إلا إذا كان له تأثير حقيقي في مجرى الحياة البشرية، والأسطورة هي القصة الشعرية التاريخية المصفوفة زجلاً أو شعراً، وهي موضوعة في قالب ذي إيقاع شعري يتضمن الحدث المراد تأريخه، وتضاف إليه إضافات لم تذكر في التاريخ فتكون هذه الإضافات خيالية غير واقعية، ومنها ما كان غرضه التعليم أو الوعظ أو العلم أو تخليد الصالحين والأبطال وغير ذلك.

---

(١) الكتب التي تناولت هذا كثيرة، وسأشير إلى بعضها: الميثلوجيا السورية، الأسطورة والتاريخ في التراث الشرقي القديم، الأسطورة والمعنى، قوة الأسطورة، الأساطير، من الوعي الأسطوري إلى بدايات التفكير الفلسفي النظري.

(٢)هذه النقطة قد يُعتذر للكاتب في أنه أساء استخدام مفردة (أسطورة)، وإنَّ كتب اللغة قد تساعد على هذا الاستعمال بنحو، ولكن لأن للكاتب محاضرة - بعنوان (العزاء الحسيني نظرة ميثلوجية)،- أفاد فيها أن الأسطورة يمكن استفادة التاريخ منها فذكرت هذه النقطة، وإن كان لا يُريد الأسطورة بما هي أسطورة فإن هذه النقطة ستكون إضافة للقارئ .

أما الخرافة فهي سرد من نسيج الخيال ولا علاقة لها بالواقع ولا بأي حدث واقعي، ولذلك قال بعضهم: «نستطيع أن نقول إن الحكاية الخرافية لا تعتمد الحدث أساساً لها، وإنما تعتمد البطل» والخرافة قد تنسج لغايات أخلاقية أو توجيهية كالحث على التزام وغير ذلك.

إذن الأسطورة تشترك مع الخرافة في جهة وتختلف معها في جهة، أما جهة الاشتراك فهي أن كليهما يحتوي على الإضافات والمحسنات والزيادات، فقد تصاغ كنص روائي أو تصاغ كشعر واستعمال المحسنات اللفظية لإيصال الرسالة والغاية من الأسطورة أو الخرافة، وتكون سهلة التداول والحفظ. وأما جهة الاختلاف والافتراق فإن الخرافة قائمة على خيال في خيال، وأما الأسطورة فإن المادة الأساسية لها التاريخ ثم تضاف إليها المحسنات والزيادات.

- **استفادة التاريخ من الأسطورة.**

بعد أن اتضح أن الأسطورة ليست كلها كذباً بل هي قائمة على الحدث التاريخي مع زيادات، لذا فإن كثيراً من الباحثين عدّ الأسطورة مصدراً من مصادر التاريخ، ومن هنا قال بعضهم: «وعلى كل حال ستبقى الأسطورة أحد مصادر الاستدلال في البحث التاريخي وإن لم تكن هي التاريخ»[1]، وقال آخر: «هناك علاقة ثنائية بين الأسطورة والتاريخ تسمح ببعض الخيال في الوصف التاريخي، كما تسمح ببعض الواقعية في الوصف الأسطوري» ومن هنا شرع جملة من الباحثين في العالم الشرقي وفي العالم الغربي لتقعيد منهجية وبيان وسائل مختلفة لاستخلاص المادة التاريخية من الملاحم والأساطير، بل وطبقوها على بعض الأساطير كـ (ملحمة جلجامش)

(١) الميثلوجيا السورية لوديع بشور، ص:١٤.

[1]، وما نحن فيه أيضاً، وقد وردت أسطورة مشهورة تشابه أحداثها الأحداث التي وردت في رواية الرهني، وهي ملحمة تُعرف بـ (ديجينيس اكريتيس)، وسأعرضها كما عرضها من اختص في هذا المجال.

- **الملحمة اليونانية الأشهر (ديجينيس اكريتيس).**

ظهرت ملحمة بيزنطية فائقة الشهرة في القرن العاشر الميلادي، وقد حظيت باهتمام واسع من قبل الباحثين والدارسين، وهذه الملحمة كُتبت في القرن العاشر أو الحادي عشر الميلادي[2].

موجز مختصر جداً لهذه الملحمة:

في القرن التاسع الميلادي ولدت أميرة جميلة بيزنطية تُدعى (إيرين) أي السلام بالإغريقية، وقد تنبأ العرافون بأن أميراً عربياً سيخطفها بعد أن يترك دينه ليصير على دينها ليحظى بالزواج منها، فقد شغفته حباً. كلما تقدمت في العمر ازدادت

---

(١) الأسطورة والتاريخ في التراث الشرقي القديم، محمد خليفة حسن ، ص:٢٧، ٣١، وقد طبق جملة من الوسائل لاستخلاص المادة التاريخية من ملحمة جلجامش. وهنا أمر لطيف أشير إليه، وهو أن كاتب كتاب (سيدة الإماء) نفسه له محاضرة تدور حول هذا الأمر بعنوان (العزاء الحسيني نظرة ميثلوجية)، وقد ناقش فيها دعوى خزعل الماجدي من أن أنبياء ما قبل الطوفان ليسوا إلا ملوكاً في بعض مناطق بلاد ما بين النهرين، وهم شخصيات تاريخية حقيقية ضُخمت وأحيطت بهالة من الأساطير الشعبية فجاء كتاب التوراة وحوّلهم إلى أنبياء مرتبطين بالسماء ...إلخ، وكذا ناقش شبهة تقول بأن العزاء الحسيني هو امتداد لبعض الأساطير السومرية، ومن أشهرها تراجيدية عُرفت بـ (الإله تموز)، وقد أشار لنفس المدعى أعلاه من أن الأسطورة يثبت بها تاريخ.

(٢) لم يحدد التاريخ بشكل واضح متى كُتبت هذه الأسطورة، ولكن لو أخذنا منتصف القرن العاشر الميلادي – حتى يكون بين القرن العاشر وقريبا من الحادي عشر – أي سنة (٩٥٠م) ، فإن التاريخ يكون موافقاً لـ (٣٣٨هـ) ، والأمر اللافت هو أن الرهني ذكر لقاءه بسليمان بن بشر النخاس في ٢٨٦هـ .

جمالاً حتى صار القمر يخجل من جمالها، ولما بلغت سن الثانية عشرة أبصرت لوحة للحب متمثلة في صورة صبي يضرب بسهمه، وأخبرتها إحدى وصيفاتها بأن هذا الصبي كان قوياً، مسلحاً بسهامه وبالنار، وكان سيد العبيد، يحمل بين يديه الأوراق والحبر مسجلاً أسماء ضحاياه من العشاق، فضحكت الأميرة وقالت: أنا لست خائفة منه!!

نامت تلك الأميرة في تلك الليلة فتمثل لها الحب في منامها، وكان قد أرهقها وهي تتوسل الرحمة منه حتى جلست فزعة من نومها. في يوم من الأيام حينما كان أبوها مسافراً في مهمة أو منفياً، خرجت إيرين مع خادماتها ووصيفاتها إلى الريف للتنزه، ويا للصدف، حيث كان هناك ثمة أمير عربي اسمه موصور، كان أميراً لبلاد الشام[1]، فخطفها هي ووصيفاتها.

ثم يُذكر في القسم الثاني من الملحمة أن أمها كانت قد تأثرت تأثيراً شديداً لفقدها فقد كانت البنت الوحيدة بين خمسة أبناء، فصارت تلتاع من أسى الغياب والفراق.

ثم ذهب الإخوة استجابة لنداء الأم واستغاثتها للقاء الأمير العربي، وبذلوا قصارى جهدهم لإرجاعها إلى أمها المكلومة. لما رأى الأمير جهدهم وإصرارهم ولباقتهم في الكلام حيث كان يجيد لغة الروم، ثم بعد كلام ومبارزة وسجال طويل قال: إنني لم أهزم في حرب خضتها قط ولكني أنهزم الآن لجمال أختكم، وإني أطلب

(١) وقيل أن اسمه منصور، وهذه الملحمة وصفت الأمير وصفاً دقيقاً يعطي صورة حقيقة عن هيئة الأمراء العرب الذين كانوا يعيشون شمال بلاد الشام عند البيزنطيين. [قطوف الفكر البيزنطي ص:٧٠].



الزواج منها حتى لو تطلب أن أترك ديني وأعتنق المسيحية. كل ذلك حتى يُصبح زوجاً شرعياً لها.

عقدوا السلام وعادوا للديار بسلام، فرحبت زوجة القائد بعودة أولادها بصحبة أختهم، وفرحت بذلك، ثم تزوج الأمير بالأميرة، إلى أن رزقا بطفل سمي بباسيل وكما سمي أيضا بـ (ديجينيس) لأنه وُلد من عرقين، فقد اتحد العرق العربي والرومي، وسُمي أكريتيس حتى يجلب السلام إلى الحدود.

علمت أم الأمير بما صنعه ولدها فبعثت له رسالة عتاب شديدة اللهجة، وقد تأثر الأمير لهذه الرسالة فأخبر حبيبته بذلك، فقررت الرحيل معه على مضض، وأخبرت إخوتها عن نية الأمير.

خاض الأمير ومن معه معركة ميئوس منها بعد أن شق لهم الطريق عبر القوات الرومانية التي حاصرتهم، وفي طريق عودته ظهر أسد مكشراً عن أنيابه وشاهراً لبراثنه فقام الأمير بقتله وأخذ أنيابه وبراثنه هدية للأمير الصغير باسيل. عند عودة الأمير التقى مرة أخرى بمعشوقته إيرين فأغمي عليهما من فرط الفرح.

خاتمة [1]: كبر ديجينيس ونشر السلام على الحدود، فاستدعاه الإمبراطور وعينه رئيس الأساقفة ومنح امتيازات الملك وغير ذلك من المزايا.

إشارات:

الإشارة الأولى: إنَّ هذه الملحمة ظهرت بعد رواية بشر بن سليمان للرهني،

---

(١) الملحمة طويلة جداً ولا يسع ذكرها كاملة هنا، فمن أراد فليراجع مثلًا: قطوف الفكر البيزنطي ص:٦٩.

وفي هذه الملحمة تشابه كبير مع الرواية، وهي تُعد أسطورة من الأساطير البيزنطية المشهورة التي ترتبط بتلك الحقبة، نعم تحتاج إلى دراسة شاملة ليتضح ما هو أسطورة وما هو تاريخي.

الإشارة الثانية: إنَّ الملحمة نفسها قد تعرضت إلى شخصية باسيل وقد كان الإمبراطور الفعلي في تلك الحقبة هو باسيل المقدوني الذي كان السبب في إبعاد جد ديجينيس وإخراجه عن الإمبراطورية.

الإشارة الثالثة: أن المؤرخ البلجيكي هنري جريجوار تحقق من المعركة التي عُنيت وقد خاضها الأمير بالجيش الرومي فقال: إن هذه تتناسب مع معركة عمر بن عبيد الله الأقطع أمير ملطية. وقد هزم فيها وقتل على يد القائد الروماني بتروناس[1] .

الإشارة الرابعة: إنَّ الرؤيا والمنام وكلام العرافين حول اختطاف الأميرة مشابه بنحوٍ ما لما ورد في رواية بشر بن سليمان للرهني.

الخلاصة: يمكننا القول أيضا إنَّ هذه الأسطورة تتضمن تاريخاً، وهناك ملامح واضحة ذُكرت في التاريخ وتتوافق مع رواية الرهني، بل إنَّ هذه الملحمة يمكن أن تدفع مقالة القائلين كيف لأميرة تختطف أو تُفقد ولا يكون لها ذكرٌ ولا يعرفُ عنها أحد، فبتأمل بسيط يُقال إن الفترة التي نتحدث عنها صاحبت فترة انتهاء الدولة العمورية ونهوض المقدونية، ومن الطبيعي أن الدولة الأولى لا تشيع خبر فقدان الأميرة لكي لا يظفر بها أعداؤهم ويتخذوها ورقة ضغط ضدهم، وأما الدولة

---

(١) قطوف الفكر البيزنطي ص:٧٩.

الثانية فلن تهتم لأميرة من الأسرة الحاكمة السابقة، نعم يبقى ما قد يتناقل داخلياً، فيمكن أن يُدعى أن قضيتها قد ظهرت بعد فترة من الزمن على شكل أسطورة قام كُتابها بإظهار البطولة والفضل للبيزنطيين على العرب، كما هي عادة هذا النوع من الملاحم.

الأمر الثالث: التقارب الكبير مع قصة وصول (شاه زنان بنت يزدجرد) للإمام الحسين عليه السلام.

شاه زنان بنت يزدجرد هي زوجة سيد الشهداء الحسين عليه السلام ووالدة الإمام زين العابدين عليه السلام ولهذا أشار أبو الأسود الدؤلي في قوله:

وإِنَّ غُلَاماً بَيْنَ كِسْرَى وهَاشِمٍ لَأَكْرَمُ مَنْ نِيطَتْ عَلَيْهِ التَّمَائِمُ[1]

وقد ذُكر في زمان وصولها وكيفية ذلك عدّة روايات وأقوال، وأشهر تلك الأقوال هو ما اعتمده الشيخ المفيد والشيخ الطبرسي وابن الفتال النيشابوري -رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ- وغيرهم[2] من أنها جيء بها في زمن أمير المؤمنين عليه السلام بعد واقعة الجمل لما وَلَّى حُرَيْثَ بْنَ جَابِرٍ الْحَنَفِيَّ جَانباً مِنَ الْمَشْرِق فَبَعَثَ إِلَيْه بِنْتَيْ يَزْدَجَرْدَ بْنِ شَهْرِيَارَ بْنِ كسْرَى، فَنَحَلَ ابْنَهُ الْحُسَيْنَ عليه السلام شَاهْ زَنَانَ مِنْهُمَا فَأَوْلَدَهَا زَيْنَ الْعَابدينَ عليه السلام وَ نَحَلَ الْأُخْرَى مُحَمَّدَ بْنَ أَبِي بَكْرٍ فَوَلَدَتْ لَهُ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ فَهُمَا ابْنَا خَالَةٍ[3].

---

(١) الكافي (ط - الإسلامية)، ج١، ص: ٤٦٧، بحار الأنوار (ط - بيروت)، ج٤٦، ص: ٤، مناقب آل أبي طالب عليهم السلام (لابن شهرآشوب)، ج٤، ص: ١٦٧، لباب الأنساب والألقاب والأعقاب (لابن فندق البيهقي ت ٥٦٥هـ تحت باب الحسين بن علي عليه السلام وغيرهم من المصادر، ولم يذكر البيت في ديوان أبي الأسود، الذي جمعه العلامة الشيخ محمّد حسن آل يس ولا في ديوانه الآخر الذي جمعه عبد الكريم الدجيلي، وإنما نسب إليه مفرداً في بعض كتب الأخبار كما في الكافي والبحار وغيرهما.

(٢) وقعة صفين لابن مزاحم المتوفى سنة ٢١٢هـ ، كتاب الأخبار الطوال لابن قتيبة الدينوري المتوفى سنة ٢٦٧هـ.

(٣) الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد، ج٢، ص: ١٣٧، إعلام الورى بأعلام الهدى (ط - القديمة)، ص: ٢٥٦، روضة الواعظين وبصيرة المتعظين (ط - القديمة)، ج١، ص: ٢٠١.

- **رواية العلامة المجلسي في بحار الأنوار:**

وأمّا الرواية التي يشير لها الكاتب فهي ما نقله العلامة المجلسي رحمه الله عن الخرائج، وهنا لا بُد أن ننقل الرواية:

رُوِيَ عَنْ جابر عَنْ أَبِي جَعْفَر عليه السلام قَالَ: لَمَّا قَدمَت ابْنَةُ يَزْدَجَرْدَ بْن شَهْرِيَارَ آخر مُلُوك الْفُرْس وَخَاتمَتهِمْ عَلَى عُمَرَ وَأُدْخلَت الْمَدينَةَ اسْتَشْرَفَتْ لَهَا عَذَارَى الْمَدينَة وَأَشْرَقَ الْمَجْلسُ بضَوْء وَجْههَا ورَأَتْ عُمرَ فَقَالَتْ: آهْ بيرُوزْ بَادْ هُرْمُز. فَغَضبَ عُمَرُ وَقَالَ: شَتَمَتْني هَذه الْعلْجَةُ، وَهَمَّ بهَا فَقَالَ لَهُ عَليٌّ عليه السلام: لَيسَ لَكَ إنْكَارٌ عَلَى مَا لَا تَعْلَمُهُ. فَأَمَرَ أَنْ يُنَادِيَ عَلَيْهَا فَقَالَ أَميرُ الْمُؤْمنينَ عليه السلام- لَا يَجُوزُ بَيْعُ بَنَات الْمُلُوك وَإنْ كُنَّ كَافرَات وَلَكن اعْرض عَلَيْهَا أَنْ تَخْتَارَ رَجُلًا من الْمُسْلمينَ حَتَّى تَتَزَوَّجَ منْهُ وَتحْسُبَ صَدَاقَهَا عَلَيْه منْ عَطَائه منْ بَيْت الْمَال يَقُومُ مَقَامَ الثَّمَن. فَقَال عُمَرُ: أَفْعَلُ. وَعَرَضَ عَلَيْهَا أَنْ تَخْتَارَ فَجَالَتْ فَوَضَعَتْ يَدَهَا عَلَى مَنْكب الْحُسَيْن عليه السلام فَقَالَ: چه نام داری ای كنيزك؟ يَعْني مَا اسْمُك يَا صَبيَّةُ قَالَتْ: جَهَانْشَاهُ. فَقَالَ: بَلْ شَهْرَبَانُوَيْه. قَالَتْ: تلْكَ أُخْتي. قَالَ: راست گفتى. أَيْ صَدَقْت، ثُمَّ الْتَفَتَ إلَى الْحُسَيْن فَقَالَ: احْتَفظْ بهَا وَأَحْسنْ إلَيْهَا فَستَلدُ لَكَ خَيرَ أَهْلِ الْأَرْضِ فِي زَمَانه بَعْدَكَ وَهِيَ أُمُّ الْأَوْصيَاءِ الذُّرِّيَّةِ الطَّيِّبَة. فَوَلَدَتْ عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ زَيْنَ الْعَابدينَ عليه السلام.

وَيُرْوَى أَنَّهَا مَاتَتْ فِي نفَاسهَا به وَإنَّمَا اخْتَارَت الْحُسَيْنَ عليه السلام لأَنَّهَا رَأَتْ فَاطمَةَ عليها السلام وَأَسْلَمَتْ قَبلَ أَنْ يَأْخُذَهَا عَسْكَرُ الْمُسْلمينَ، وَلَهَا قصَّةٌ وَهيَ أَنَّهَا قَالَت رَأَيْتُ فِي النَّوْم قَبلَ وُرُود عَسكَر الْمُسْلمين كَأَنَّ مُحَمَّداً رَسُولَ الله صلى الله عليه وآله دَخلَ دَارَنَا وَقَعدَ مَعَ الْحُسَيْنِ عليه السلام وَخطَبَني لَهُ وَزَوَّجَني منْهُ فَلَمَّا أَصْبَحْتُ كَانَ ذَلكَ يُؤَثِّرُ فِي قَلْبي وَمَا كَانَ لِي خَاطرٌ غَيْرُ هَذَا، فَلَمَّا كَانَ فِي اللَّيْلَة الثَّانيَة رَأَيتُ فَاطمَةَ بنْت مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وآله قَدْ

أَتَتْنِي وَعَرَضَتْ عَلَيَّ الْإِسْلَامَ فَأَسْلَمْتُ، ثُمَّ قَالَتْ إِنَّ الْغَلَبَةَ تَكُونُ لِلْمُسْلِمِينَ وَإِنَّك تَصِلِينَ عَنْ قَرِيبٍ إِلَى ابْنِي الْحُسَيْنِ سَالِمَةً لَا يُصِيبُكِ بِسُوءٍ أَحَدٌ، قَالَتْ: وَكَانَ مِنَ الْحَالِ أَنِّي خَرَجْتُ إِلَى الْمَدِينَةِ مَا مَسَّ يَدِي إِنْسَانٌ[1].

هذه هي الرواية التي عناها الكاتب فيما نقله العلامة المجلسي عن الخرائج، وهنا عدة أمور:

الأول: أن الشيخ المجلسي يظهر منه أنه لم يعتمد الرواية التي تنص على الإتيان بالسيدة شاه زنان في زمن عمر، بل علّق على هذه الجزئية بقوله: ثم إن هذا الخبر – [الذي يُفيد بأنها جيء بها في زمن عمر] يخالف الخبر السابق – [أي أنها جيء بها في زمن عثمان] وذاك أقرب إلى الصواب؛ إذ أَسرُ أولاد يزدجرد الظاهر أنه كان بعد قتله أو استئصاله وذلك كان في زمن عثمان، وإن أمكن أن يكون بعد فتح القادسية أو نهاوند أخذ بعض أولاده هناك لكنه بعيد، وأيضا لا ريب في أن تولد علي بن الحسين عليه السلام منها كان في أيام خلافة أمير المؤمنين عليه السلام ولم يولد منها غيره كما نُقل، وكون الزواج في زمن عمر وعدم تولد ولد منها إلا بعد أكثر من عشرين سنة بعيد، ولا يبعد أن يكون عمر في هذه الرواية تصحيف عثمان[2]، والله يعلم[3].

وأيده على هذا السيد المقرم رحمه الله فقال: واحتمال شيخنا المجلسي في البحار التصحيف في لفظ عمر عن عثمان قريب ومع ذلك فقد جزم بصحة ما في

(١) بحار الأنوار (ط – بيروت)، ج٤٦، ص: ١٠.

(٢) وجه التصحيف هو أن (عثمان) كانت تُكتب سابقاً دون ألف هكذا: (عثمن) وبدون نقاط، فتصبح قريبة من (عمر)، هكذا: ( ).

(٣) بحار الأنوار (ط – بيروت)، ج٤٦، ص: ١٠.

(الإرشاد) لما قلناه من عدم الخلاف في سنة ولادة السجاد عليه السلام في ثمان وثلاثين للهجرة ومساعدة الاعتبار عليه[1].

الثاني: أن الجزئية التي تذكر رؤيا السيدة ليست من ضمن الرواية المنقولة عن جابر عن أبي جعفر الباقر عليه السلام بل هي كلام مستقل بهذا النحو:

الدلالات على صحة امامة الاثنى عشر ٧٥١

ثمّ التفت إلى الحسين عليه السلام فقال له: احتفظ بها، وأحسن إليها، فستلد لك خير أهل الأرض في زمانه بعدك، وهي امّ الأوصياء، الذرّيّة الطيّبة.

فولدت عليّ بن الحسين زين العابدين عليه السلام.

ويروى أنّها ماتت في نفاسها به، وإنّما اختارت الحسين عليه السلام لأنّها رأت فاطمة بنت محمّد صلى الله عليه وآله في النوم، وأسلمت قبل أن يأخذها عسكر المسلمين.

و لها قصة عجيبة وهي أنّها قالت: رأيت في النوم قبل ورود عسكر المسلمين[1] علينا، كأنّ محمّداً رسول الله صلى الله عليه وآله دخل دارنا، وقعد، ومعه الحسين عليه السلام، وخطبني له و زوّجني أبي منه.

فلمّا أصبحت كان ذلك يؤثّر في قلبي، وما كان لي خاطب غير هذا.

فلمّا كان في الليلة الثانية رأيت فاطمة بنت محمّد صلّى الله عليه وعليها، وقد أتتني وعرضت عليّ الاسلام وأسلمت. ثم قالت: إنّ الغلبة تكون للمسلمين، وإنّك تصلين عن قريب إلى ابني الحسين عليه السلام سالمة، لايصيبك بسوء أحد.

قالت: وكان من الحال أن اخرجت إلى المدينة[2].[3]

فهنا قد ذكر أولاً الرواية عن جابر عن أبي جعفر الباقر عليه السلام، ثم رواية أخرى مرسلة لم يُذكر فيها السند ولا عمن رويت، ثم قصة أيضاً مرسلة لم يُذكر مصدرها، فليست هي من أصل الرواية المروية عن الباقر عليه السلام، وهذا القول لا نعلم زمانه

---

(١) حياة الإمام زين العابدين عليه السلام، ص:٤٨.

وقائله، فإذا كان صاحب الخرائج هو أول ذاكر[1] له فإنه بعد الشيخ الصدوق رحمه الله وبالتالي فلا يتجه الادعاء في المقام بأن قضية السيدة نرجس عليها السلام قد أُخذت من هذه الجزئية من الرواية.

الثالث: إن تكرر الحدث في موردين أو شخصين بصورة متشابهة مما لا مانع منه. ولا يلزم من ذلك التشابه صدق أحد الموردين وكذب الآخر، وهذا نجده في سيرة أهل البيت عليهم السلام فمثلاً رواية حرق دار الإمام الصادق عليه السلام في زمن المنصور الدوانيقي، وكذلك رواية حرق دار الإمام الرضا عليه السلام في زمن هارون الرشيد على يد عيسى الجلودي، والتأثر الذي كان من الإمامين عليهما السلام، فهل يعني هذا كذب الأولى أو الثانية؟!

وكذلك رواية ورود العباس عليه السلام للمشرعة وعدم شربه الماء، وصدور ذلك من بعض أصحاب الحسين عليه السلام بل ومن أصحاب النبي صلى الله عليه وآله كأبي ذر الغفاري رضي الله عنه فهل يعني كذب أحدهما بالضرورة؟! قطعاً لا، إذ الأحداث قد تتكرر، وكما قال القرآن الكريم ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾[2]، وكما جاء في المأثور عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: (تُؤْخَذُونَ كَمَا أُخِذَت الْأُمَمُ مِنْ قَبْلِكُمْ، ذِرَاعاً بِذِرَاعٍ، وَ شِبْراً بِشِبْرٍ، وَ بَاعاً بِبَاعٍ، حَتَّى لَوْ أَنَّ أَحَداً مِنْ أُولَئِكَ دَخَلَ جُحْرَ ضَبٍّ لَدَخَلْتُمُوهُ.)[3] ولعل التشابه المدعى بسبب أن هذا هو حال السيدات من أمهات الأئمة عليهم السلام. ثم إن المطابقة المدعاة

(١) تنبيه، في الصورة أعلاه يوجد هامش عند آخر القصة، أما (٢): (أني خرجت إلى المدينة ما مس يدي إنسان) البحار، و(٣): عنه البحار، وعالم العلوم ومستدرك الوسائل...إلخ، وهذا من المحقق.

(٢) [الانشقاق : ١٩].

(٣) الأمالي (للطوسي)، النص، ص: ٢٦٦.

لا تتجاوز حتى عُشْرَ الرواية، فنقاط التشابه هي أن كلتيهما ابنتا ملك من الملوك، وأنهما رَأَتا السيدة الزهراء عليها السلام في المنام، وأن هناك حرباً ستكون بين المسلمين والطرف الآخر وهذا هو الطريق لوصولها إلى بيت الرسالة، وأن الإمام قد شغفها حُبًّا حتى صارت لا تطيق الانتظار حتى تلقاه، وأما بقية الأحداث فمختلفة تماماً، من قبيل محاولة تزويجها، وحفل الزفاف، والأحداث التي جرت في حفل الزفاف، وحادثة المرض، والأسرى بين المسلمين والروم، وقضية أسرها، والابتياع من سوق النخاسين بل أصل كيفية الوصول مختلفة، وغير ذلك من الحيثيات المختلفة، فدعوى التطابق هي دعوى جزافية.

وهمٌ في دفْع الوهم

ذكر الكاتب أمراً أسماه بالوهم وأراد معالجته ودفعه، وحاصله أن الشيخ الصدوق رحمه الله قد نقل رواية الرهني في كتابه واعتمد عليها، فكيف يُحكم عليها بأنها من نسج الوضاع أو الغلاة؟! فأجاب عن هذا بأمور ثلاثة:

أولا: لا يوجد دليل على أن الشيخ الصدوق رحمه الله قد تحرى الصحة في كتابه (كمال الدين)، واعتمد على خصوص الأخبار المعتبرة، وما ذكره بعضهم من أن اسم الباب (ما روى في نرجس أم القائم عليهما السلام واسمها مليكة بنت يشوعا بن قيصر الملك) كاشف عن اعتماده على الخبر غير تام، لاحتمال كون التبويب من النساخ.

ثانياً: إنَّ الشيخ الصدوق رحمه الله قد انتقد مرويات الرجل وأنه من الحشوية كما مر سابقاً.

ثالثاً: إنَّ الشيخ الصدوق رحمه الله قد روى روايات متعارضة في حق السيدة الطاهرة عليها السلام، فلا يمكن أن يكون معتقداً بصحتها بأجمعها، فرواية الرهني تدل على أن الإمام العسكري عليه السلام يعرف بأمر نرجس منذ البداية واشتراها له أبوه الإمام الهادي عليه السلام لأجل هذا الأمر، وفي مقابلها رواية تذكر أن حكيمة تقول (كانت لي جارية يقال لها نرجس ...)، فالرواية صريحة في أن الجارية لحكيمة لا للإمام الهادي عليه السلام، والأصرح أنها قالت: (ووهبتها لأبي محمد عليه السلام)، فهذه تعارض رواية الرهني وتُسقطها رأساً، فلو كان الصدوق معتقداً بصحة الخبر الأول لما روى مثل

هذا الخبر الذي يكذبه أو لعلّق بما يرفع التنافي بين الخبرين.

» **التعليق**:

إنَّ هذا الجواب يحتوي على وهم لا أنه يدفع الوهم، وإليك بيان ذلك:

أولاً: من يُلاحظ كتاب الشيخ الصدوق رحمه الله لا يجد فيه أنه صرّح باعتماده على الأخبار المعتبرة[1]، ولكن لا بُد من الالتفات إلى غاية تأليف الكتاب التي لأجلها كتبه الشيخ رحمه الله، فقد صرح في مقدمة الكتاب بهذا: (إن الذي دعاني إلى تأليف كتابي هذا أني لما قضيت وطري من زيارة علي بن موسى الرضا عليه السلام رجعت إلى نيسابور وأقمت بها فوجدت أكثر المختلفين إليّ[2] من الشيعة قد حيرتهم الغيبة ودخلت عليهم في أمر القائم عليه السلام الشبهة وعدلوا عن طريق التسليم إلى الآراء والمقاييس فجعلت أبذل مجهودي في إرشادهم إلى الحق وردهم إلى الصواب بالأخبار الواردة في ذلك عن النبي والأئمة عليهم السلام، حتى ورد إلينا من بخارا شيخ من أهل الفضل والعلم والنباهة ببلد قم طالما تمنيت لقاءه واشتقت إلى مشاهدته لدينه وسديد رأيه واستقامة طريقته وهو الشيخ نجم الدين أبو سعيد محمد بن الحسن بن محمد بن أحمد بن علي بن الصلت القمي أدام الله توفيقه، وكان أبي يروي عن جده محمد بن أحمد بن علي بن الصلت قدس الله روحه ويصف علمه وعمله وزهده وفضله وعبادته، وكان أحمد بن محمد بن عيسى في فضله وجلالته يروي عن أبي طالب عبدالله بن الصلت القمي رضي الله عنه وبقي[3] حتى لقيه محمد بن الحسن

---

(١) وأعني بالتصريح هو إخباره قدس سره بذلك بشكل واضح كما صنع في كتابه (من لا يحضره الفقيه).

(٢) الاختلاف بمعنى التردد، أي الذهاب و المجيء.

(٣) يعني عبد الله بن الصلت.

الصفار وروى عنه، فلما أظفرني الله تعالى ذكره بهذا الشيخ الذي هو من أهل هذا البيت الرفيع شكرت الله تعالى ذكره على ما يسر لي من لقائه وأكرمني به من إخائه وحباني به من وده وصفائه، فبينا هو يحدثني ذات يوم إذ ذكر لي عن رجل قد لقيه ببخارا من كبار الفلاسفة والمنطقيين كلاماً في القائم عليه السلام قد حيره وشككه في أمره لطول غيبته وانقطاع أخباره، فذكرت له فصولاً في إثبات كونه عليه السلام [حقاً] ورويت له أخباراً في غيبته عن النبي والأئمة عليهم السلام سكنت إليها نفسه وزال بها عن قلبه ما كان دخل عليه من الشك والارتياب والشبهة، وتلقى ما سمعه من الآثار الصحيحة بالسمع والطاعة والقبول والتسليم، وسألني أن أصنف له في هذا المعنى كتابا فأجبته إلى ملتمسه ووعدته جمع ما أبتغي إذا سهل الله لي العود إلى مستقري ووطني بالري....)(1).

أي أن الهدف الرئيس للشيخ الصدوق رحمه الله لكتابة هذا الكتاب هو رفع الحيرة التي انتابت الشيعة حول ما يتعلق بالإمام الحجة عجل الله تعالى فرجه الشريف، فهل من المناسب مع هذه الغاية والهدف أن يقوم الشيخ الصدوق رحمه الله بجمع الأخبار دون تأملٍ فيها؟! ألن يكون ذكر روايتين بينهما تعارض أدعى إلى تأكيد الشبهة في النفس، فهل يا ترى الشيخ الصدوق ينقض غرضه بنفسه؟!! فالصحيح أنه في كتابه (كمال الدين) لم يكن بصدد جمع الروايات فقط، بل كان يتفحصها، وإليك هاهنا شاهداً على ذلك:

ذكر الشيخ الصدوق هذا الخبر وهو: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ زِيَادِ بْنِ جَعْفَرٍ الْهَمَدَانِيُّ رضي الله عنه قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي أَحْمَدَ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ

---

(1) كمال الدين وتمام النعمة، ج1، ص: 2.

الْأَزْدِيِّ قَالَ: سَأَلْتُ سَيِّدِي مُوسَى بْنَ جَعْفَرٍ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظاهِرَةً وَباطِنَةً[1] فَقَالَ عليه السلام: النِّعْمَةُ الظَّاهِرَةُ الْإِمَامُ الظَّاهِرُ وَالْبَاطِنَةُ الْإِمَامُ الْغَائِبُ. فَقُلْتُ لَهُ: وَيَكُونُ فِي الْأَئِمَّةِ مَنْ يَغِيبُ؟ قَالَ: نَعَمْ، يَغِيبُ عَنْ أَبْصَارِ النَّاسِ شَخْصُهُ وَلَا يَغِيبُ عَنْ قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ ذِكْرُهُ، وَهُوَ الثَّانِي عَشَرَ مِنَّا يُسَهِّلُ اللهُ لَهُ كُلَّ عَسِيرٍ وَيُذَلِّلُ لَهُ كُلَّ صَعْبٍ، وَيُظْهِرُ لَهُ كُنُوزَ الْأَرْضِ، وَيُقَرِّبُ لَهُ كُلَّ بَعِيدٍ، وَيُبِيرُ بِهِ كُلَّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ[2]، وَيُهْلِكُ عَلَى يَدِهِ كُلَّ شَيْطَانٍ مَرِيدٍ ذَلِكَ ابْنُ سَيِّدَةِ الْإِمَاءِ الَّذِي تَخْفَى عَلَى النَّاسِ وِلَادَتُهُ وَلَا يَحِلُّ لَهُمْ تَسْمِيَتُهُ حَتَّى يُظْهِرَهُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ، فَيَمْلَأَ الْأَرْضَ قِسْطاً وَعَدْلًا كَمَا مُلِئَتْ جَوْراً وَظُلْماً.

قال مصنف هذا الكتاب رضي الله عنه لم أسمع هذا الحديث إلا من أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني رضي الله عنه بهمدان عند منصرفي من حج بيت الله الحرام، وكان رجلاً ثقة ديناً فاضلاً، رحمة الله عليه ورضوانه)[3]

فمع أن الرواية ليس فيها شيء ومع ذلك فقد عقب الشيخ الصدوق رحمه الله بهذا التعقيب، وهذا يكشف عن اهتمام الشيخ الصدوق بما ينقل، ولذا قال الشيخ يوسف البحراني رحمه الله عن منهجية الشيخ الصدوق رحمه الله: (ولا يخفى على العارف بطريقة الصدوق قدس سره في جملة كتبه ومصنفاته أنه لا يذكر من الأخبار إلا ما يعتمده ويحكم بصحته متناً وسنداً ويُفتي به، وإذا أورد خبراً بخلاف ذلك ذيّله بما يشعر بالطعن

---

(١) (٣) لقمان: ٢٠.

(٢) أباره الله: أهلكه. وفي بعض النسخ« يتبر» والتبر: الكسر والإهلاك كالتتبير، وفي بعض النسخ «يفنى به».

(٣) كمال الدين وتمام النعمة، ج٢، ص: ٣٦٨.

في سنده أو دلالته، ونبه على عدم قوله بمضمونه، وهذه طريقته المألوفة وسجيته المعروفة. وهذا المعنى وإن كان لم يُصرح به إلا في صدر كتابه (من لا يحضره الفقيه) إلا أن المتتبع لكلامه في كتبه والواقف على طريقته لا يخفى عليه صحة ما ذكرناه)[1].

وقد ذكر السيد السيستاني دام ظله: إنَّ الشيعة في زمن الغيبة كانوا في حيرة، والغيبة كانت مسماة بالحيرة عندهم، وعلماؤنا كانوا بصدد تصحيح الغيبة، وقد صنف جمع منهم كتاب الغيبة، إلا أن غرض كل واحد منهم يختلف عن الآخر، فكتاب إكمال الدين للصدوق ألّف في إثبات الغيبة في قبال الزيدية، فبما أن قم كانت قريبة على طبرستان، وفي طبرستان كان أئمة الزيدية، فكانوا يعترضون على الشيعة، فألف الصدوق هذا الكتاب لدفع اعتراضات الزيدية، وهذا واضح لمن راجع كتاب الإكمال من أوله إلى آخره...[2].

وإن قوله الشيخ الصدوق قدس سره: (وسألني أن أصنف له في هذا المعنى كتابا فأجبته إلى ملتمسه) بعد قوله : (وتلقى ما سمعه من الآثار الصحيحة بالسمع والطاعة) ظاهر في اعتماده الآثار الصحيحة في تصنيفه، ولا أقل في إشعاره بذلك.

ثانياً: أن احتمال ذكر العنوان في كتاب (كمال الدين وتمام النعمة) هو من النساخ احتمال ممكن لا يُقال بمنعه واستحالته، ولكن لكي يكون هذا الاحتمال ذا قيمة فإنه يستدعي من الكاتب أن يذكر مخطوطة لم يرد فيها هذا التبويب ليكونَ أدعم لقوله، وأما باب الاحتمال والإمكان فهو مفتوح على مصراعيه. ولقد قمت بمراجعة

---

(١) الدرر النجفية من الملتقطات اليوسفية، ج٣، ص:٥٣.

(٢) تقريرات السيد السيستاني بقلم السيد محمد علي الرباني، كتاب: الاجتهاد والتقليد والاحتياط: ص١٢٠-١٢١.

كمال الدين وتمام النعمة

مركز إحياء التراث الإسلامي
قم المقدسة
الرقم العام: 2936
تاريخ النسخ: 891 هـ

(١) بين يدي أكثر من عشر مخطوطات وكلها اتفقت على هذا.

بئر معطلة وقصر مشيد فقال البئر المعطلة الإمام الصامت والقصر المشيد الإمام
الناطق باب ما روي في أم الإمام القائم عليه السلام واسمها مليكة بنت يشوعا بن
قيصر الملك حدثنا محمد بن علي بن محمد بن حاتم النوفلي قال حدثنا أبو العباس
أحمد بن عيسى الوشاء البغدادي قال حدثنا أحمد بن طاهر القمي قال حدثنا أبو
الحسين محمد بن يحيى الشيباني قال وردت كربلا سنة ست وثمانين ومائتين
وزرت قبر غريب رسول الله صلى الله عليه وآله ثم انكفأت إلى مدينة السلام متوجها إلى
مقابر قريش وقد تضرمت الهواجر وتوقدت السمائم فلما وصلت منها إلى
مشهد الكاظم عليه السلام استنشقت تربته المغمورة من الرحمة المحفوفة بحدائق الغفران
أكببت عليها بعبرات متقاطرة وزفرات متتابعة وقد حجب الدمع طرفي عن
النظر فلما رقأت العبرة وانقطع النحيب فتحت بصري وإذا أنا بشيخ قد
انحنى صلبه وتقوس منكباه وثفنت جبهته وراحتاه وهو يقول
لآخر معه عند القبر يا ابن أخ لقد نال عمك شرفا بما حمله السيدان من
غوامض الغيوب وشرائف العلوم التي لم يحمل مثلها إلا سلمان
وقد أشرف عمك على استكمال المدة وانقضاء العمر وليس يجد في أهل الولاية
رجلا يفضي إليه بسره قلت يا نفس لا يزال العنا والمشقة ينالان منك بإتعابي
الخف والحافر في طلب العلم وقد قرع سمعي من هذا الشيخ لفظ يدل على
علم جسيم وأمر عظيم فقلت أيها الشيخ ومن السيدان قال النجمان المغيبان
في الثرى بسر من رأى فقلت إني أقسم بالموالاة وبشرف محل هذين السيدين
من الإمام

نسيم
بكيت

على
إليه بسره

مكتبة كلية الإلهيات ـ مشهد المقدسة
الرقم العام: 1168
تاريخ النسخ: 960هـ
الناسخ: تبريزي

كمال الدين وتمام النعمة



٢٥٣

عيسى بن عبد الله العلوي العمري عن أبي عبد الله جعفر بن محمد عليه السلام قال قلت له جعلت فداك
ان كان كون ولا أراني الله يومك فبمن ائتم قال فأومأ الى موسى عليه السلام قلت فان مضى موسى عليه السلام
فبمن ائتم قال بولده قلت فان مضى ولده وترك أخاً كبيراً وابناً صغيراً فبمن ائتم قال بولده ثم
هكذا أبداً قلت فان انا لم أعرفه ولم أعرف موضعه فما اصنع قال تقول اللهم اني اتولى من بقي من
حججك من ولد الامام الماضي فان ذلك يجزيك حدثنا محمد بن موسى بن المتوكل رضي الله عنه
قال حدثنا عبد الله بن جعفر الحميري قال حدثنا احمد بن محمد بن عيسى قال حدثنا الحسن بن محبوب عن
علي بن رئاب قال قال ابو عبد الله عليه السلام لما ان علقت فاطمة بالحسين عليه السلام قال لها رسول الله صلى الله عليه وآله ان الله عز
وجل وهب لك غلاما اسمه الحسين تقتله امتي قالت فلا حاجة لي فيه فقال ان الله عز وجل قد وعدني
فيه عدة قالت وما وعدك قال وعدني ان يجعل الامامة من بعده في ولده قالت رضيت حدثنا
محمد بن ابراهيم بن اسحق رضي الله عنه قال اخبرنا احمد بن محمد الهمداني قال حدثنا علي بن الحسن بن علي بن
فضال عن ابيه عن هشام بن سالم قال قلت للصادق جعفر بن محمد عليهما السلام الحسن افضل ام الحسين فقال
الحسن افضل من الحسين قلت فكيف صارت الامامة من بعد الحسين في عقبه دون ولد الحسن فقال
ان الله تبارك وتعالى احب ان يجعل سنة موسى وهرون جارية في الحسن والحسين الا ترى انهما
كانا شريكين في النبوة كما كان الحسن والحسين شريكين في الامامة وان الله عز وجل جعل النبوة في ولد
هرون ولم يجعلها في ولد موسى وان كان موسى افضل من هرون قلت فهل يكون امامان في وقت
واحد قال لا الا ان يكون احدهما صامتا مأموما لصاحبه والآخر ناطقا اماما لصاحبه فاما ان يكونا امامين ناطقين
في وقت واحد فلا قلت فهل تكون الامامة في اخوين بعد الحسن والحسين عليهما السلام قال لا انما
هي جارية في الاعقاب واعقاب الاعقاب الى يوم القيامة حدثنا محمد بن موسى بن المتوكل
رحمه الله قال حدثنا محمد بن يحيى العطار عن محمد بن الحسين بن ابي الخطاب عن علي بن اسباط عن علي بن ابي
حمزة عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في قول الله عز وجل وبئر معطلة وقصر مشيد قال البئر المعطلة
الامام الصامت والقصر المشيد الامام الناطق باب ما روي في
ام القائم عليه السلام واسمها مليكة بنت يشوعا بن قيصر الملك حدثنا

إكمال الدين وإتمام النعمة

كمال الدين وتمام النعمة

مكتبة جامعة برنستون
الولايات المتحدة الأمريكيّة
الرقم العام: 796
تاريخ النسخ: 1081 هـ



فهل من المعقول أن نقرب احتمال أن يكون وضع اسم الباب من النساخ دون العثور حتى على نسخة واحدة تدعم هذا الاحتمال؟!! خصوصاً مع الالتفات إلى أن منهج الشيخ الصدوق -رحمه الله- في سائر كتبه على تبويب كتبه.

إن قيل: نعم إنَّ الشيخ الصدوق يبوب في سائر كتبه ولكن نفس ألفاظ الباب يحتمل أن تكون من النساخ فلا تدل على اعتماده عليها، ويدعم ذلك أنَّ الشيخ الصدوق قد أورد رواية بعدها تعارضها.

قلت: إنَّ باب الاحتمال باب واسع، وحتى يكون للاحتمال وجهٌ لابُد من إيراد ما يُقرّبه، وكيف للنساخ أن يتفقوا في ألفاظ عنوان الباب بهذا النحو؟! ثم إننا نجد أن الشيخ الصدوق رحمه الله لَمْ يذكر في الباب الذي يتعلق بذكر روايات أم الإمام الحجة عليهما السلام إلا هذه الرواية، فعن أي شيء يكشف هذا؟! وأما ما ادعي من وجود رواية تناقض هذه الرواية قد ذكرها الشيخ بعدها ببعض الأوراق فإنها لم تكن في نفس الباب أولا، ولا نُسلم بوجود التعارض المدعى بينهما كما سيأتي بيانه قريباً.

ثالثاً: إنَّ ادعاء أن الشيخ الصدوق رحمه الله قد وصف الرهني بأنه من الحشوية ليس دقيقاً، بل وجدنا أن الشيخ الصدوق رحمه الله قد ترحمَ عليه بل وترضى، وقد أوضحنا كلَّ ذلك عند التعرض للملاحظات السندية سابقاً فلا نعيد.

رابعاً: أما ما يتعلق بإيراد الشيخ الصدوق رحمه الله لرواية تعارض رواية الرهني، فهنا عدة أمور:

- **الأول**: أشرنا سابقاً إلى أن الشيخ الصدوق لم يُورد في الباب الحادي والأربعين المختص بأم الإمام الحجة عليهما السلام إلا هذه الرواية وعنون الباب بـ (باب ما روي

في نرجس أم القائم عليها السلام واسمها مليكة بنت يشوعا بن قيصر الملك) كما بيناه، والرواية المدعاة أنها تُنافي الخبر هذا هي في الباب الثاني والأربعين المختص بذكر ما يتعلق بولادة الإمام الحجة عجل الله تعالى فرجه الشريف.

- **الثاني**: إنَّ دعوى التنافي والتعارض لتضمن الخبر الثاني مثل هذه العبائر عن لسان السيدة حكيمة عليها السلام: (كَانَتْ لِي جَارِيَةٌ يُقَالُ لَهَا نَرْجِس)، (وَوَهَبْتُهَا لأَبِي مُحَمَّد عليه السلام) غير تامة، ودعوى: أنَّ الشيخ الصدوق رحمه الله لو كانَ معتقداً بصحة الخبر الأول لما روى مثل هذا الخبر الذي يكذبه، أو لعلق بما يرفع التنافي بين الخبرين، لا تؤيد المدعى بل العكس، إذ لو كان الشيخ الصدوق يرى التعارض والتنافي بين الخبرين لعلق بما يرفع التنافي، ولما لم يعلق كشف ذلك عن أنه لا يرى التنافي بين الخبرين، ولذا لم يورد في باب أم الإمام الحجة عجل الله تعالى فرجه الشريف إلا تلك الرواية، كما أنه أخرج هذين الخبرين في بابين متواليين ولم يعلق عليهما مما ظاهره جمعهما وعدم التنافي بينهما[1].

وأما وجه الجمع فإنه بالنظر إلى آخر الخبر الثاني نجد هذا التعبير: «يَا كَافُورُ ادْعُ لِي أُخْتِي حَكِيمَةَ فَلَمَّا دَخلَتْ عَلَيْه قَالَ عليه السلام لَهَا هَا هيَهْ فَاعْتَنَقَتْهَا طَويلًا وَسُرَّتْ بهَا كَثيراً فَقَالَ لَهَا مَوْلَانَا: يَا بنْتَ رَسُول الله أَخْرجيهَا إِلَى مَنْزلك وَعَلِّميهَا الْفَرَائضَ وَالسُّنَنَ فَإِنَّهَا زَوْجَةُ أَبِي مُحَمَّد وَأُمُّ الْقَائمِ عليها السلام» فالإمام عليه السلام أمرها أن تُخرجها إلى منزلها، والهدف من ذلك لتبقى معها فترة من الزمن، فتتكفل بأمورها وشؤونها، وبقاؤها مدة من الزمن عند السيدة حكيمة عليها السلام كاف لأن تُعرف بأنها جارية لدى السيدة حكيمة عليها السلام، ثم جرى الأمر كما في الخبر الثاني.

(١) موسوعة التاريخ الإسلامي ج ٨، ص: ٤٢٨.

إن قلت: ورد في قول حكيمة (وَهَبْتُهَا لأَبِي مُحَمَّدٍ عليه السلام) وهذا كاشف عن أنَّ الجارية لها ولهذا وهبتها لأبي محمد العسكري عليه السلام.

قلتُ:

كجواب أول : لقد ورد عند أهل اللغة (أوهَبَ لك الشيءَ: أعدَّه)[1] وهذا مناسب للسياق في الرواية الثانية (فَلَمْ أَلْبَثْ أَنْ رَجَعْتُ إِلَى مَنْزِلِي وَزَيَّنْتُهَا وَوَهَبْتُهَا لأَبِي مُحَمَّدٍ عليه السلام وَجَمَعْتُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا فِي مَنْزِلِي فَأَقَامَ عِنْدِي أَيَّاماً...) فهي هيأت وزينت وأعدت، وكل ذلك في دارها عليها السلام، وبقاء السيدة نرجس عليها السلام ومعيشتها في دار السيدة حكيمة عليها السلام هو المناسب للتقية وخصوصاً في مثل ذلك الزمن وتلك الظروف المحيطة بالإمامين العسكرين عليهما السلام والطلب لإمام العصر عجل الله تعالى فرجه الشريف، والإجمال كافٍ في المقام.

وكجواب ثان: إن الكاتب جعل كلمة السيدة حكيمة عليها السلام (وَهَبْتُهَا) في أنها صريحة في الدلالةً على الملكية، ولكن نقول أن عندنا في المقام احتمالين:

الاحتمال الأول: أن تكون الهبة منها عليها السلام بمقتضى ملكيتها المباشرة، فبالتالي يكون قولها للإمام العسكري عليه السلام (فَأُرْسِلُهَا إِلَيْكَ يَا سَيِّدِي؟ فَقَالَ: اسْتَأْذِنِي فِي ذَلِكَ أَبِي عليه السلام ، قَالَتْ فَلَبِسْتُ ثِيَابِي وَ أَتَيْتُ مَنْزِلَ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام فَسَلَّمْتُ وَ جَلَسْتُ فَبَدَأَنِي عليه السلام وَ قَالَ يَا حَكِيمَةُ ابْعَثِي نَرْجِسَ إِلَى ابْنِي أَبِي مُحَمَّدٍ)[2]، فإن هذا المورد شبيه بالزواج ، وإن مثل هذه الموارد فإن الأدب يقضي بالاستئذان من الأب وجعله في الصورة، ولعل هذا ما يُريده الكاتب.

(١) لسان العرب، مادة (وهب).

(٢) كمال الدين و تمام النعمة، ج٢، ص: ٤٢٦.

الاحتمال الثاني: أن تكون الهبة منها عليها السلام لا بمقتضى ملكيتها المباشرة، بل هبة وكيل عن موكله؛ ففي الرواية قالت حكيمة عليها السلام: (كَانَتْ لِي جَارِيَةٌ يُقَالُ لَهَا نَرْجِسُ فَزَارَنِي ابْنُ أَخِي...) إلى أن قالت: (فَأُرْسِلُهَا إِلَيْكَ يَا سَيِّدِي؟ فَقَالَ: اسْتَأْذِنِي فِي ذَلِكَ أَبِي عليه السلام، قَالَتْ: فَلَبِسْتُ ثِيَابِي وَ أَتَيْتُ مَنْزِلَ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام فَسَلَّمْتُ وَ جَلَسْتُ فَبَدَأَنِي عليه السلام وَ قَالَ يَا حَكِيمَةُ ابْعَثِي نَرْجِسَ إِلَى ابْنِي أَبِي مُحَمَّد)[1]، حينها يكون استئذانها في هبة السيدة نرجس عليها السلام من الإمام الهادي عليه السلام وطلب الإمام العسكري عليه السلام منها ذلك لأن هذه الجارية ليست ملكاً لها بل هي ملك للإمام الهادي عليه السلام، وفي مثل هذه الموارد لابُد من الرجوع إلى الموكل.

فهنا عندنا احتمالان، ولا وجود لمرجح بينهما فتكون القضية مجملة بالنسبة لهذا التعبير.

بعد هذا كلّه اتضح لنا أن ما ادعي وروده من ملاحظات سندية أو متنية غير تام ومدفوع عن الرواية المشهورة التي اعتمدها علماء الطائفة على مر السنين.

(١) كمال الدين و تمام النعمة، ج٢، ص: ٤٢٦.

القسم الخامس: مناقشة الكاتب فيما تبناه من أصل أم الإمام الحجة عجل الله تعالى فرجه الشريف.

لقد ذكر الكاتب -بعد أن قدم محاولته في تفنيد رواية الرهني- عدّة أقوال في بيان أصلها، أي أنه بعد الهدم أراد البناء، إذ إنه بعد أن هدم -حسب ما يتصور- الرأي المشهور عند الإمامية كان عليه أن يقدم البديل، فذكر أن أم الحجة -عليها السلام- قد نُسبت إلى أربعة مناطق: الرومية والسندية والمغربية[1]، والنوبية. أما الثلاثة

(١) قال الكاتب: (حاول **بعضهم** نسبة أم الإمام المهدي عليه السلام إلى بلاد السند...) [سيدة الإماء، ص:٦٠]

وإن كان الكاتب لم يقبل هذا القول، ولكن لا ينقضي عجبي منه كيف له أن يسمي كلاماً يعتمد على نسخة مصحفة من كتاب (الهداية الكبرى) وبفهم غريب بالقول؟! ولذا من الحيف تسميته بالقول، حتى أن الكاتب لم يبين لنا هذا البعض الذي عناه، فإن لم يَكُن هناك قائِلٌ بهذا الرأي الواضح البطلان فما الغرض من ذكره أو افتراضه؟!

فهل يصح مثلاً أن أقول: قال بعضهم: أن أم الإمام من فارس، والدليل هو إنها خيرة الإماء، و"خيرة الله من العجم فارس" [بحار الأنوار، ج ٤٦، ص:٤] فتكون خيرة الإماء فارسية، فلا إماء النوبة ولا الحجاز ولا غير ذلك، فقط فارس؟!

وقال الكاتب: (ذكر بعض المعاصرين حفظهم الله وجود احتمال يقضي بكون السيدة نرجس عليها السلام من بلاد المغرب، قال: الظاهر أن كلمة سوداء في نسخة النعماني زائدة حيث اتفقت الروايات على أن أم المهدي عليه السلام رومية أو مغربية، وليست سوداء) .

وهذا القول -كما صرح الكاتب- أنه للشيخ الكوراني، وهو ليس إلا اشتباه من الكاتب في فهم المراد، فإن الكلام كان حول مفردة (سوداء)، ومما يظهر من كتابات الشيخ وتسجيلاته المرئية التي تحدث فيها عن أم الإمام عليه السلام أنه ناظر إلى كونها رومية، ولو كان يُريد بالمغربية غير بلاد الغرب لا المغرب العربي لوجدته قد نوه ونبه، ولكن لأنه لم يكن في باله هذا الفهم ولا يتصور أن يفهمه

الأولى فلم يقبل أيًّا منها، ومال إلى كونها نوبية.

وفي هذا القسم لا يستحق القولان -مع التسامح في تسميتها بالقولين- (سندية ومغربية) أن يُركز عليهما بأكثر مما ذُكر في الحاشية، لذا سنقتصر على ما ذهب إليه من كونها نوبية وأنها وُلدت في بيت السيدة حكيمة عليها السلام، وكذلك محاولته لاستبعاد كونها رومية حتى بالروايات المعضِدة غير رواية الرهني.

المحطة الأولى: في استعراض رأي الكاتب في البناء على أن أصلها نوبية ومناقشته.

ادعى الكاتب وجود طائفة من الروايات تؤكد هذا المدعى، بعضها بمثابة الدليل الصريح على المدعى، والبعض الآخر مؤيد لهذا البعض الصريح.

الدليل الصريح:

ما رواه الشيخ الكليني في الكافي عن عَلِيِّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيه و عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّد الْقَاسَانِيِّ جَمِيعاً، عَنْ زَكَرِيَّا بْن يَحْيَى بْنِ النُّعْمَانِ الصَّيْرَفِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ جَعْفَرٍ يُحَدِّثُ الْحَسَنَ بْنَ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيِ بْنِ الْحُسَيْنِ، فَقَالَ: .... قَالَ عَلِيُّ بْنُ جَعْفَرٍ: فَقُمْتُ فَمَصَصْتُ رِيقَ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، ثُمَّ قُلْتُ لَهُ: أَشْهَدُ أَنَّكَ إِمَامِي عِنْدَ الله. فَبَكَى الرِّضَا عليه السلام، ثُمَّ قَالَ: «يَا عَمِّ، أَلَمْ تَسْمَعْ أَبِي وهُوَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ الله صلى الله عليه وآله: بِأَبِي ابن خِيَرَةِ الْإِمَاءِ، ابْنِ النُّوبِيَّةِ الطَّيِّبَةِ الْفَمِ، الْمُنْتَجَبَةِ الرَّحِمِ، وِيْلَهُمْ لَعَنَ الله الْأُعَيْبِسَ وذُرِّيَّتَهُ صَاحِبَ الْفِتْنَةِ، وَيَقْتُلُهُمْ سِنِينَ وشُهُوراً وأَيَّاماً، يَسُومُهُمْ خَسْفاً، ويَسْقِيهِمْ

أحد – وإن كان في عبارته تسامح– لم ينوه بشيء، وقد أفاد أحد الإخوة – وفقه الله – أنه سأله عن قصده منها، فقال الشيخ الكوراني: مراده منها هو الروم لا غير.

كَأْساً مُصَبَّرَةً، وهُوَ الطَّرِيدُ الشَّرِيدُ، الْمَوْتُورُ بأَبِيه وجَدِّه، صَاحِبُ الْغَيْبَةِ، يُقَالُ: مَاتَ أَوْ هَلَكَ، أَيَّ وادٍ سَلَكَ، أَفَيَكُونُ هٰذَا يَا عَمِّ إِلَّا مِنِّي؟». فَقُلْتُ: صَدَقْتَ جُعِلْتُ فِدَاكَ.[1]

- **دعوى الكاتب، تتمثل في أمور ثلاثة:**

الأمر الأول: أن الحديث في هذه الرواية ليس عن الإمام الجواد عليه السلام بل حول الإمام المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف، بقرينة قوله: (وهُوَ الطَّرِيدُ الشَّرِيدُ، الْمَوْتُورُ بأَبِيه و جَدِّه، صَاحِبُ الْغَيْبَةِ) فهذا وصف خاتم الأوصياء ولا يمكن حمله على غيره، وأن (خيرة الإماء) تعبير ورد في روايات أخرى في حق أم الإمام المهدي عليها السلام دون غيرها.

الأمر الثاني: إنَّ المولى المازندراني قد أيّد هذا فقال: (ابن خيرة الإماء) أي صاحب الزمان لا محمد بن علي الجواد عليه السلام؛ لأن الضمير في قوله (وهو الطريد) راجع إلى الابن وهو بيان الصاحب قطعاً. وأما كلام المجلسي من أن النسبة هي نسبة مجازية أي بالوساطة فهو خلاف الظاهر، وهو نحو من أنحاء المجاز ويفتقر إلى قرينة لرفع اليد عن الظاهر، وإن قيلَ أَنَّ قرينة ذلك الروايات الدالة على أن أم الإمام رومية فإنه قد تمت مناقشتها بحيث لا يمكن اعتمادها.

الأمر الثالث: أن ما ورد في نسخة المفيد حيث قال: (أَخْبَرَنِي أَبُو الْقَاسِمِ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّد عَنْ مُحَمَّد بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ عَنْ أَبِيه وَعَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْقَاسَانِيِّ جَمِيعاً عَنْ زَكَرِيَّا بْنِ يَحْيَى بْنِ النُّعْمَانِ قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ يُحَدِّثُ الْحَسَنَ بْنَ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ فَقَالَ فِي حَدِيثِه: لَقَدْ نَصَرَ اللهُ أَبَا الْحَسَنِ

(١) الكافي (دار الحديث). ج٢، ص: ١٠٤.

الرِّضَا عليه السلام لَمَّا بَغَى عَلَيْهِ إِخْوَتُهُ وَعُمُومَتُهُ وَذَكَرَ حَدِيثاً طَوِيلًا حَتَّى انْتَهَى إِلَى قَوْلِه فَقُمْتُ وَقَبَضْتُ عَلَى يَدِ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّد بْنِ عَلِيٍّ الرِّضَا عليه السلام وَقُلْتُ لَهُ أَشْهَدُ أَنَّكَ إِمَامٌ عِنْدَ الله فَبَكَى الرِّضَا عليه السلام ثُمَّ قَالَ: يَا عَمِّ أَلَمْ تَسْمَعْ أَبِي وَهُوَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ الله صلى الله عليه وآله **بِأَبِي ابن خِيَرَةِ الْإِمَاءِ النُّوبِيَّةِ الطَّيِّبَةِ يَكُونُ مِنْ وُلْدِه الطَّرِيدُ الشَّرِيدُ** الْمَوْتُورُ بِأَبِيه وَجَدِّه صَاحِبُ الْغَيْبَةِ، فَيُقَالُ مَاتَ أَوْ هَلَكَ أَيَّ وَادٍ سَلَكَ فَقُلْتُ صَدَقْتَ جُعِلْتُ فِدَاكَ) فهذا النقل وإن كان يبين أن ابن النوبية هو الإمام الجواد عليه السلام وأما الشريد فهو صاحب الغيبة الذي هو من ولد الجواد عليه السلام، لكن لا يصلح لضرب الرواية المتقدمة وذلك لأن الشيخ المفيد قد نصَّ على أنه نقل الرواية عن كتاب الكافي للكليني كما يظهر ذلك من السند، وبمراجعة كل مخطوطات الكافي الواصلة إلينا فإننا لم نجد أي اختلاف بينها، بل كلّها متطابقة على النقل المتقدم للرواية، والذي يظهر أن السبب في اختلاف النقل هو أن الشيخ المفيد قد نقل الرواية بالمعنى لا باللفظ، ويشهد على ذلك قوله: (وذكر حديثاً طويلاً حتى انتهى إلى قول....).

» **التعليق**:

أولاً: سأنقل الرواية كاملة غير مقتصر على محل الشاهد، وإليك نصها: (عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيه وعَلِيِّ بْنِ مُحَمَّد الْقَاسَانِيِّ جَمِيعاً، عَنْ زَكَرِيَّا بْن يَحْيَى بْنِ النُّعْمَانِ الصَّيْرَفِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ جَعْفَرٍ يُحَدِّثُ الْحَسَنَ بْنَ الْحُسَيْنِ بْن عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ، فَقَالَ: وَ الله، لَقَدْ نَصَرَ الله أَبَا الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام، فَقَالَ لَهُ الْحَسَنُ: إِي والله، جُعِلْتُ فِدَاكَ، لَقَدْ بَغَى عَلَيْه إِخْوَتُهُ، فَقَالَ عَلِيُّ بْنُ جَعْفَرٍ: إِي والله، ونَحْنُ عُمُومَتُهُ بَغَيْنَا عَلَيْه، فَقَالَ لَهُ الْحَسَنُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، كَيْفَ صَنَعْتُمْ ، فَإِنِّي لَمْ أَحْضُرْكُمْ؟ قَالَ: قَالَ لَهُ

إِخْوَتُهُ ونَحْنُ أَيْضاً: مَا كَانَ فِينَا إِمَامٌ قَطُّ حَائِلَ اللَّوْن، فَقَالَ لَهُمُ الرِّضَا عليه السلام: «هُوَ ابْنِي». قَالُوا: فَإِنَّ رَسُولَ الله صلى الله عليه وآله قَدْ قَضى بِالْقَافَة، فَبَيْنَنَا وبَيْنَكَ الْقَافَةُ، قَالَ: «ابْعَثُوا أَنْتُمْ إِلَيْهِمْ، فَأَمَّا أَنَا فَلَا، ولَا تُعْلِمُوهُمْ لِمَا دَعَوْتُمُوهُمْ، ولْتَكُونُوا فِي بُيُوتِكُمْ».

فَلَمَّا جَاؤُوا أَقْعَدُونَا فِي الْبُسْتَانِ، واصْطَفَّ عُمُومَتُهُ وإِخْوَتُهُ وأَخَوَاتُهُ، وأَخَذُوا الرِّضَا عليه السلام وأَلْبَسُوهُ جُبَّةَ صُوف وقَلَنْسُوَةً مِنْهَا، ووَضَعُوا عَلى عُنُقِه مِسْحَاةً، وقَالُوا لَهُ: ادْخُلِ الْبُسْتَانَ كَأَنَّكَ تَعْمَلُ فِيه، ثُمَّ جَاؤُوا بِأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، فَقَالُوا: أَلْحِقُوا هذَا الْغُلَامَ بِأَبِيه، فَقَالُوا: لَيْسَ لَهُ هَاهُنَا أَبٌ، ولكِنَّ هذَا عَمُّ أَبِيه، وهذَا عَمُّ أَبِيه، وهذَا عَمُّهُ، وَهذِه عَمَّتُهُ، وإِنْ يَكُنْ لَهُ هَاهُنَا أَبٌ، فَهُوَ صَاحِبُ الْبُسْتَانِ؛ فَإِنَّ قَدَمَيْه وقَدَمَيْه وَاحِدَةٌ، فَلَمَّا رَجَعَ أَبُو الْحَسَنِ عليه السلام، قَالُوا: هذَا أَبُوهُ.

قَالَ عَلِيُّ بْنُ جَعْفَرٍ: فَقُمْتُ فَمَصَصْتُ رِيقَ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، ثُمَّ قُلْتُ لَهُ: أَشْهَدُ أَنَّكَ إِمَامِي عِنْدَ الله، فَبَكَى الرِّضَا عليه السلام، ثُمَّ قَالَ: «يَا عَمِّ، أَلَمْ تَسْمَعْ أَبِي وهُوَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ الله صلى الله عليه وآله: بِأَبِي ابْنُ خِيَرَةِ الإِمَاءِ، ابْنُ النُّوبِيَّةِ الطَّيِّبَةِ الْفَمِ، الْمُنْتَجَبَةِ الرَّحِمِ، ويْلَهُمْ لَعَنَ الله الأُعَيْبِسَ وذُرِّيَّتَهُ صَاحِبَ الْفِتْنَةِ، وَيَقْتُلُهُمْ سِنِينَ وشُهُوراً وأَيَّاماً، يَسُومُهُمْ خَسْفاً، ويَسْقِيهِمْ كَأْساً مُصَبَّرَةً، وهُوَ الطَّرِيدُ الشَّرِيدُ، الْمَوْتُورُ بِأَبِيه وجَدِّه، صَاحِبُ الْغَيْبَةِ، يُقَالُ مَاتَ أَوْ هَلَكَ، أَيَّ وادٍ سَلَكَ، أَفَيَكُونُ هذَا يَا عَمِّ إِلَّا مِنِّي؟». فَقُلْتُ: صَدَقْتَ جُعِلْتُ فِدَاكَ)[1].

ثانياً: واضح أن هذه الرواية تتحدث عن تبعات حادثة تتعلق بالإمام الرضا

---

(١) الكافي (ط - دار الحديث)، ج٢، ص: ١٠٤.

عليه السلام والإمام الجواد عليه السلام وهي قضية إمامة الإمام الرضا عليه السلام وقد أثارها الواقفة بعد شهادة الإمام الكاظم عليه السلام، وهذه الشبهة استمرت فترة من الزمن وكان من أهم الأمور التي وُجهت لإمامنا الرضا عليه السلام أن من صفات الإمام أن لا يكون عقيماً وأنت لا عقب لك «فعَنْ عُقْبَةَ بْنِ جَعْفَرٍ قَالَ: قُلْتُ لأَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام قَدْ بَلَغْتَ مَا بَلَغْتَ وَ لَيسَ لَكَ وَلَدٌ، فَقَالَ: يَا عُقْبَةَ بنَ جَعْفَرٍ إِنَّ صَاحِبَ هَذَا الْأَمْرِ لَا يَمُوتُ حَتَّى يَرَى وَلَدَهُ مِنْ بَعْدِه»(١)، وغيرها الكثير من الروايات في هذا الصدد، ومن جملة الروايات هذه الرواية التي جعلها الكاتب الأساس في تحديد كون أمِّ الإمام نوبية والتي لا يخفى أن سياقها من أولها لآخرها عن إثبات انتساب الإمام الجواد عليه السلام للإمام الرضا عليه السلام وأن أمه نقية طاهرة صلوات الله وسلامه عليها، وأم الإمام الجواد عليه السلام كما هو معروف أنها كانت نوبية، ومن هنا لما قال علي بن جعفر رضي الله عنه كلمته: (فَقُمْتُ فَمَصَصْتُ رِيقَ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، ثُمَّ قُلْتُ لَهُ: أَشْهَدُ أَنَّكَ إِمَامِي عِنْدَ الله) حينما جاء العتاب من الإمام الرضا عليه السلام فقال له: (يَا عَمِّ، أَلَمْ تَسْمَعْ أَبِي و هُوَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ الله صلى الله عليه وآله بِأَبِي ابن خِيَرَةِ الْإِمَاءِ، ابن النُّوبِيَّةِ الطَّيِّبَةِ الْفَمِ، الْمُنْتَجَبَةِ الرَّحِمِ....) فإلى هنا لا يُمكن صَرفُ (النوبية) إلى غير السيدة سبيكة أُمِّ الإمام الجواد عليهما السلام، إذ المقام يأبى غير هذا.

ثالثاً: أن كلام المولى المازندراني لم يكن في صدد تعيين النوبية بل في صدد تعيين (ابن)، وإليك نص كلامه: قوله (ابن خيرة الاماء) المراد به صاحب الزمان عليه السلام لا محمد بن علي الجواد لأن ضمير هو في قوله «وهو الطريد» راجع إلى الابن وهو

(١) كمال الدين وتمام النعمة، ج١، ص: ٢٢٩.

بيان لحال الصاحب قطعا[1]. فالابن بسبب هذه القرينة هو الإمام المهدي عليه السلام، أما (النوبية) فلم يتحدث عنها، ولعله يمكن الاستفادة من تصريحه بهذا (المراد به صاحب الزمان عليه السلام لا محمد بن علي الجواد) أن المعني بالأساس في هذه الرواية هو الإمام الجواد عليه السلام والنوبية هي أمه عليها السلام وهذا ما يستدعيه المقام، لكن وجود القرينة اللفظية التي تبين حال الصاحب تحتم عليه أن يصرف مفردة (ابن) إلى الصاحب عجل الله تعالى فرجه الشريف، وأما النوبية فلا يحتاج إلى أن يتصرف فيها بشيء لأنه يمكن أن يكون ابناً ولو بالواسطة، وبهذا يكون قريباً إلى ما ذهب إليه المجلسي رحمه الله حيث قال: والمراد بابن خيرة الإماء المهدي عليه السلام، والمراد بخيرة الإماء أم الجواد عليه السلام فإنها أمه بواسطة لأن أُمه بلا واسطة كانت بنت قيصر ولم تكن نوبية، فضمير يقتلهم راجع إلى الابن[2]. والروايات التي نصت أنها رومية كافية أيضاً للقرينية، ودعوى عدم الاعتماد نوقشت بمقدار فيما يتعلق برواية الرهني وسيأتي كذلك عند التعرض لصحيحة ابن شاذان.

رابعاً: أن المناسب للواقع ومقام النص في هذه الرواية أن يكون المعني بابن خيرة الإماء النوبية هو الإمام الجواد عليه السلام ويؤكد هذا ما أورده الشيخ المفيد والشيخ الطبرسي رحمهما الله، فقد أوردا نفس الرواية عن الشيخ الكليني رحمه الله باختلاف يسير يدفع أي تكلف في المقام، وهي بهذه الصيغة: (لَقَدْ نَصَرَ الله أَبَا الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام لَمَّا بَغَى عَلَيْه إِخْوَتُهُ وَعُمُومَتُهُ وَذَكَرَ حَدِيثاً طَوِيلًا حَتَّى انْتَهَى إِلَى قَوْله: فَقُمْتُ وَقَبَضْتُ عَلَى يَدِ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الرِّضَا عليه السلام وَقُلْتُ لَهُ أَشْهَدُ أَنَّكَ إِمَامٌ عِنْدَ

(١) شرح الكافي-الأصول والروضة (للمولى صالح المازندراني)، ج٦، ص: ١٩٦.

(٢) مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول، ج٣، ص: ٣٨١.

الله. فَبَكَى الرِّضَا عليه السلام ثُمَّ قَالَ يَا عَمِّ أَلَمْ تَسْمَعْ أَبِي وَهُوَ يَقُولُ قَالَ رَسُولُ الله صلى الله عليه وآله **بِأَبِي ابن خيرَةِ الْإِمَاءِ النُّوبِيَّةِ الطَّيِّبَةِ يَكُونُ منْ وُلْده الطَّرِيدُ الشَّرِيدُ** الْمَوْتُورُ بِأَبِيه وَجَدِّه صَاحِبُ الْغَيْبَةِ فَيُقَالُ مَاتَ أَوْ هَلَكَ أَيَّ وَادٍ سَلَكَ فَقُلْتُ صَدَقْتَ جُعِلْتُ فِدَاكَ)[1]

وواضح من خلال هذا النص (ابن خيرة الإماء) هو الإمام الجواد عليه السلام و(خيرة الإماء النوبية) هي أمه عليها السلام، ثم ذكر النبي صلى الله عليه وآله ماذا يكون من صلبه، فإن من صلبه الصاحب (يكون من وُلده الطريد الشريد...) أي أن هذا إمام وسلسلة الأئمة تمر من خلاله صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين، وهذا مستقيم مع اللسان والسياق بلا تكلف أبداً ، والشيخ المفيد كان قريباً من عصر الشيخ الكليني، بل نص السيد السيستاني دام ظله (على أن هناك قرائن قطعية تدل على أن نسخ الكافي التي وُجدت عند النعماني والصدوق والشيخ كانت أكمل وأصح من النسخ الموجودة بأيدينا، ويوجد في التهذيب روايات عديدة منقولة عن الكليني لا أثر لها في الكافي[2])[3]

وقد كُتب كتاب بعنوان (مستدرك الكافي) وفيه ذكرت بعض الروايات التي نقلت عن الكليني ولم تُذكر في الكافي أو ذكرت على شكل قول مرسل ولم يرد سندها، ومن هذا القبيل فيما يتناسب مع ما نحن فيه إنه في (بَابُ مَوْلِد الصَّاحِبِ عليه السلام) قد بدأه بقوله (وُلِدَ عليه السلام لِلنِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ سَنَةَ خَمْسٍ وخَمْسِينَ ومِائَتَيْنِ)[4]

---

(١) الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد، ج٢، ص: ٢٧٦، إعلام الورى بأعلام الهدى (ط - القديمة)، ص: ٣٤٥.

(٢) لاحظ ج:٦ ص:٣، ٤٥، ١١٥، ٣٩٠، ج:٧ ص:٢٢٨، ج:٨ ص:١٦٠ وغيرها. ولا يُقال إن السيد دام ظله لم يذكر الشيخ المفيد فلا يجري الكلام عليه هنا؛ لأن الشيخ الطوسي يروي الكافي عن الشيخ المفيد، ولعله لم يذكر المفيد لأنه ليس من أصحاب الكتب الروائية.

(٣) نقله السيد محمد رضا السيستاني -دام عزه- في القبسات، ج٢، ص: ١٥٨.

(٤) الكافي (ط - دار الحديث)، ج٢، ص: ٦٤٥.

بينما الشيخ الصدوق رحمه الله قد نقل هذا القول عن الكليني مسنداً، فقال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّد بْن عصَام رضي الله عنه قَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ الْكُلَيْنِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: وُلِدَ الصَّاحِبُ عليه السلام لِلنِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ سَنَةَ خَمْسٍ وَخَمْسِينَ وَمِائَتَيْنِ)[1].

خامساً: ذكر الكاتب أن الشيخ المفيد رحمه الله نقلها بالمعنى لا باللفظ، وإذا كان كذلك فهذا أدعى لقبول نقل الشيخ المفيد رحمه الله؛ لأن النقل بالمعنى هو عبارة عن نقل تمام ما أفاده الكلام بعبارة أخرى من دون زيادة ولا نقيصة في شيء من أجزاء الكلام ومدلوله[2]، وأكد بعض الأعلام أن المروي على تقدير كونه منقولاً باللفظ أو بما يرادفه أو ترجمته و لو بلغة أخرى يكون حجة مع وثاقة الناقل؛ لأن احتمال الاشتباه في الترجمة أو الإتيان بغير المرادف مدفوع بسيرة العقلاء الجارية على الاعتناء بأخبار الثقات حتى في مثل هذه الموارد، بخلاف ما إذا كان المنقول مضمون الكلام وحاصله، فإنه لا يخلو من إظهار الرأي في كلام الغير، ولذا لو كان المخبر بالمضمون ثقة كمال الثقة لم يكن اعتبار قوله إلا من باب حجية الرأي، وإليك بعض كلمات الأعلام في ذلك:

فقد أفاد السيد الخوئي قدس سره بما نصه: (إنّ ناقل الرواية: تارةً ينقلها بألفاظها الصادرة عن المنقول عنه، وأُخرى بترجمتها بلغة أُخرى غير لغة المروي عنه، وثالثة بمعناها كما هو المتعارف بين الرواة خصوصاً في الأحاديث الطوال التي يعسر حفظ ألفاظها عادة، ورابعة بمضمونها كما هو المرسوم بين الفقهاء في مرحلة الإفتاء.

أمّا غير القسم الأخير فلا شبهة في شمول أدلّة اعتبار الخبر له كما هو واضح.

---

(١) كمال الدين وتمام النعمة، ج٢، ص: ٤٣٠.

(٢) غاية الآمال في شرح كتاب المكاسب، ج١، ص:٣١.

وأمّا القسم الأخير فلا تشمله تلك الأدلّة قطعاً، لانحصارها في الأخبار الحسّية ورأي الفقيه من الأُمور الحدسية، فلا يكون حجّة لغيره ولغير مقلّديه كما حقّق في علم الأُصول) [1].

وأفاد الشيخ التبريزي قدس سره **ما نصه:** (أن المروى على تقدير كونه منقولاً باللفظ أو بما يرادفه أو ترجمته و لو بلغة أخرى يكون النقل مع ثقة الناقل حجة، لأن احتمال الاشتباه فى الترجمة أو الإتيان بغير المرادف مدفوع بسيرة العقلاء الجارية فى الاعتناء بأخبار الثقات حتى فى مثل هذه الموارد، بخلاف ما إذا كان المنقول مضمون الكلام و حاصله، فإنه لا يخلو من إظهار الرأي فى كلام الغير، و لذا لو كان المخبر بالمضمون ثقة كمال الثقة لم يكن اعتبار قوله الا من باب حجية الرأي) [2].

والمتأمل في كلام الشيخ المفيد رحمه الله يجده قد نقلها مختصراً، وليس الشيخ المفيد رَجُلاً عادياً، والمنصف لا يجد شيئاً في نقله ليس موجوداً في تلك الرواية إلا هذه الجزئية، بل وهي جُزْئية مُهمة يستقيم بها الفهم؛ ولذا فإنَّ جُملة من الأعلام قد اعتمدوا على "نسخة الإرشاد بدعوى أنها التي يستقيم بها فهم المراد دون حاجة إلى تأويل" [3] ، وللمزيد من كلمات الأعلام راجع المصادر المثبتة في الهامش [4].

سادساً: لماذا نجد الكاتب قد غيّب المنهج السندي والتدقيق المتني في هذه

---

(١) موسوعة السيد الخوئي قدس سره، ٣٥، ص:١٥٦.

(٢) إرشاد الطالب إلى تعليق المكاسب، ج١، ص٤٢،

(٣) منتخب الأثر في الإمام الثاني عشر عليه السلام، ج٢، ص: ١١٨، بتصرف.

(٤) راجع كلام السيد القمي قدس سره في عمدة المطالب في التعليق على المكاسب ، ج١، ص:٨٣، وكلام الشيخ محمد حسن المامقاني في غاية الآمال في شرح كتاب المكاسب، ج١ ، ص:٣١.

الرواية؟! فإننا إذا أردنا أن نلزمه بما ألزم به نفسه ونطبق موازينه هنا فإن هذه الرواية محل نقاش بين الفقهاء باعتبار اشتمالها على مسألة فقهية وهي (حكم القيافة)، فحين نأتي مثلاً إلى سيد الأساطين الخوئي قدس سره نجده قد علق على هذه الرواية بالتالي: (يرد على الرواية وجوه:

- **الأول**: أنها ضعيفة السند.
- **الثاني**: أنها مخالفة لضرورة المذهب، فإنها اشتملت على عرض أخوات الإمام وعماته على القافة، وهو حرام لا يصدر من الإمام عليه السلام. وتوهم أن ذلك من جهة الاضطرار وهو يبيح المحظورات توهم فاسد، إذ لم تتوقف معرفة بنوة الجواد للرضا عليهما السلام على إحضار النساء.
- **الثالث**: أن الجماعة الذين بغوا على الرضا عليه السلام لينفوا بنوة الجواد عليه السلام عنه لو كانوا معتقدين بإمامة الرضا عليه السلام لما احتاجوا إلى القافة بعد إخباره بالبنوة)[1].

فهنا إذا كان السيد الخوئي قدس سره يرى أن هذه الرواية مخالفة لضروريات المذهب، فَلِمَ غاب كلامه قدس سره عن الكاتب وغاب المنهج السندي والتدقيق المتني؟!

وكذلك السيد محمد صادق الروحاني قدس سره قال: (ولكن يرد على الخبر - مضافاً إلى ضعف سنده لزكريا - إن إخوة الرضا عليه السلام وعمومته إن لم يكونوا قائلين بإمامته عليه السلام فما فائدة الرجوع إلى القافة لإثبات بنوة الجواد عليه السلام وإن كانوا قائلين بإمامته لما احتاجوا إليهم بعد إخباره ببنوته)[2]

إذن إذا كانت هذه الرواية هي العمدة في القول بأن السيدة نرجس عليها السلام نوبية،

(١) مصباح الفقاهة من المعاملات، ج١، ص: ٣٨٤.

(٢)منهاج الفقاهة، ج٢، ص:١٠٨.



فهذا القول لا عبرة به، باعتبار أن هذه الرواية لا تدل عليه كما بُيّن، وبالتالي فإنَّ التعرض للروايات الأخرى التي جعلها الكاتب بمثابة المعضدة للدليل الصريح لا حاجة له كما لا يخفى على أهل العلم إلا أنني سأتعرض لها لإكمال النقاش.



الروايات المؤيدة التي ادعاها الكاتب:

أورد الكاتب عدّة روايات وقد جعلها بمثابة الروايات المؤيدة لكون السيدة نرجس عليها السلام نوبية، و سأتعرض إلى بعضها:

- **الرواية الأولى:**

ما رواه النعماني في غيبته: (أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّد بْنِ سَعيد ابْنُ عُقْدَةَ قَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُفَضَّلِ بْنِ قَيْسِ بْنِ رُمَّانَةَ الْأَشْعَرِيُّ وَسَعْدَانُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ سَعيد وَأَحْمَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ عَبْد الْمَلك وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الْقَطَوَانِيُّ قَالُوا جَميعاً: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مَحْبُوبٍ الزَّرَّادُ عَنْ هشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ يَزِيدَ الْكُنَاسِيِ قَالَ: سَمعْتُ أَبَا جَعْفَر مُحَمَّدَ بْنَ عَليٍّ الْبَاقرَ عليه السلام يَقُولُ إِنَّ صَاحِبَ هَذَا الْأَمْرِ فيه شَبَهٌ منْ يُوسُفَ[1] ابْنُ أَمَة سَوْدَاءَ يُصْلِحُ اللهُ عَزَّ وَ جَلَّ لَهُ أَمْرَهُ فِي لَيْلَة وَاحدَة)[2]، فالخبر يُشير إلى أن أم الإمام ستكون أمة سوداء، وهذا الأمر هو بمثابة المعارض الصريح للرواية التي تُشير بأنها روميّة، فلم يُسمع بأن في الروم سوداً، وبالتالي فإنها تعطينا تصوراً عن بلاد السيدة نرجس عليها السلام.

» **التعليق:**

أولاً: إنَّ أهل البيت عليهم السلام هم أهل الفصاحة والبلاغة، وعليه فأن يرد تعبير (ابن أمة سوداء) في مثل هذا المورد مع قضية (يصلح الله عز وجل له أمره في ليلة واحدة) يدعو للتأمل في بلاغته لا سيما مع النظر إلى أمرين:

(١) كذا و في نسخة (سنة من يوسف).

(٢) الغيبة للنعماني، ص: ١٦٣، ٢٢٨.

- **الأول**: كثرة الروايات التي ورد فيها تشبيه الصاحب عجل الله تعالى فرجه الشريف بنبي الله يوسف عليه السلام وهي تركز على قضية الإصلاح في ليلة واحدة أو الظلم الذي نزل بيوسف أو الغيبة، ومنها ما أورده الشيخ الصدوق رحمه الله بسنده عن أبي عبدالله الحسين عليه السلام أنه قال: (فِي التَّاسِعِ مِنْ وُلْدِي سُنَّةٌ مِنْ يُوسُفَ وَسُنَّةٌ مِنْ مُوسَى بْنِ عِمْرَانَ عليه السلام وَهُوَ قَائِمُنَا أَهْلَ الْبَيْتِ يُصْلِحُ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَمْرَهُ فِي لَيْلَةٍ وَاحِدَةٍ.)[1].

وكذلك ما أورده علي ابن بابويه القمي (والد الشيخ الصدوق) رحمهما الله بسنده عن أبي بصير قال: (سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: فِي صَاحِبِ هَذَا الْأَمْرِ أَرْبَعَةُ سُنَنٍ مِنْ أَرْبَعَةِ أَنْبِيَاءَ: سُنَّةٌ مِنْ مُوسَى، وَسُنَّةٌ مِنْ عِيسَى، وَسُنَّةٌ مِنْ يُوسُفَ، وَسُنَّةٌ مِنْ مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وآله، فَأَمَّا مِنْ مُوسَى: فَخَائِفٌ يَتَرَقَّبُ، وَأَمَّا مِنْ يُوسُفَ: فَالسِّجْنُ[2]، وَأَمَّا مِنْ عِيسَى: فَقِيلَ: إِنَّهُ مَاتَ، وَلَمْ يَمُتْ، وَأَمَّا مِنْ مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وآله: فَالسَّيْفُ)[3]، وكما نرى فإنها خالية من تعبير (أمة سوداء) الذي لا يتضح ربطه بالصاحب والنبي يوسف عليهما السلام، إذ لم أقف على نقل يُفيد أن أم النبي يوسف عليه السلام كانت أَمَة سوداء.

- **الثاني**: أورد الشيخ الصدوق في (كمال الدين وتمام النعمة) رواية شبيهة لها، وقد خلت جملة من النسخ من هذه العبارة -التي هي محل الكلام- وهذا نص عبارته:

---

(١) كمال الدين وتمام النعمة، ج١، ص: ٣١٧.

(٢) فِي غَيْبَةِ الطُّوسِيِّ: فالغيبة، وفِي بَعْضِ نُسَخِ الْإِكْمَالِ: فالحبس بَدَلَ: السِّجْنِ.

(٣) الإمامة والتبصرة من الحيرة، النص، ص: ٩٤، ورَوَاهُ الْبِحَارُ(ج ٥١ ص ٢١٧) عَنْ هذا الكتاب، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ جَعْفَرٍ الْحِمْيَرِيِّ، وَرَوَاهُ الصَّدُوقُ فِي الإكمال(ج ١، ص: ٣٢٦ وَ ص: ١٥٢) عَنْ أَبِيهِ(الْمُؤَلِّفِ) وَابْنِ الْوَلِيدِ، عَنِ الْحِمْيَرِيِّ، مِثْلَهُ، وَنَقَلَهُ عَنْهُ فِي الْبِحَارِ(ج ٥١، ص: ٢١٦)، وَرَوَاهُ الطُّوسِيُّ فِي الْغَيْبَةِ(ص: ٢٦١) عَنْ مُحَمَّدٍ الْحِمْيَرِيِّ عَنْ(أَبِيهِ) عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، وَرَوَاهُ الْمَسْعُودِيُّ فِي إِثْبَاتِ الْوَصِيَّةِ (ص: ٢٥٧) بِاخْتِلَافٍ كَبِيرٍ.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِد بْنُ مُحَمَّد بْن عُبْدُوس رضي الله عنه قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو عَمْرو الْكَشِّيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَسْعُود قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّد الْقُمِّيُّ عَنْ مُحَمَّد بْن أَحْمَدَ بْن يَحْيَى، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِم، عَنْ أَبِي أَحْمَدَ الْأَزْدِيِّ عَنْ ضُرَيْس الْكُنَاسِيِّ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَر عليه السلام يَقُولُ: إِنَّ صَاحِبَ هَذَا الْأَمْرِ فِيه سُنَّةٌ مِنْ يُوسُفَ يُصْلِحُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ أَمْرَهُ فِي لَيْلَة وَاحِدَة)[1]، وهذه صورة من إحدى المخطوطات:

وأكد هذا المعنى الشيخ لطف الله الصافي قدس سره معلقاً على هذه الرواية فقال: (هذه الجملة غير موجودة في نسخة كمال الدين المترجمة بالفارسية ونسخة طبع النجف سنة ١٣٨٩ [2]، هذا مضافاً إلى أنّ شبهه من يوسف الغيبة والسجن، وعلى هذا لا يبعد احتمال الزيادة في الحديث، والله أعلم)[3] .

وكذلك أكده السيد محمد صادق الروحاني في استفتاء قُدم له قدس سره، وهذا نصه وجوابه: (هل هنالك نصوص تفيد أنّ الإمام المهدي ابن أَمَة، أي أنّه أسمر البشرة، وذلك ليكون فتنة تميّز الصادق عن الزائف؟

جواب:

باسمه جلت أسمائه، هنالك لدينا بعض الروايات التي تصف الإمام عليه السلام بأنّه

---

(١) كمال الدين وتمام النعمة، ج١، ص: ٣٢٩.

(٢) ص ٣٢٠، راجع: ج ١، ص: ٤٤٥

(٣) منتخب الأثر في الإمام الثاني عشر عليه السلام، ج٢، ص: ٣١٢.

ابن أمَة، وقد جاء في بعض النسخ وصف أمّه عليها السلام بالسوداء، ولكنّها زيادة لم ترد في النسخ الأُخرى الأكثر اعتماداً، ممّا يوجب وهنها وعدم اعتبارها...)[١].

- **الرواية الثانية:**

مجموعة من الروايات التي ورد فيها أن الإمام المهدي عليه السلام كان أسمر اللون، ومنها ما نقله الشيخ الطوسي رحمه الله بسنده عَنْ جَابِرٍ الْجُعْفِيِّ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام قَالَ: (الْمَهْدِيُّ رَجُلٌ مِنْ وُلْدِ فَاطِمَةَ وَهُوَ رَجُلٌ آدَمُ)[٢]، وما رواه السيد ابن طاووس بسنده عن الإمام الكاظم عليه السلام: (بِأَبِي الْمُنْبَدِحُ [المنفدح] الْبَطنِ، الْمَقْرُونُ الْحَاجِبَيْنِ، أَحْمَشُ السَّاقَيْنِ بَعِيدُ مَا بَيْنَ الْمَنْكِبَيْنِ، أَسْمَرُ اللَّوْنِ يَعْتَادُهُ مَعَ سُمْرَته صُفْرَةٌ مِنْ سَهَرِ اللَّيْلِ، بِأَبِي مَنْ لَيْلَهُ يَرْعَى النُّجُومَ سَاجِداً وَرَاكِعاً، بِأَبِي مَنْ لَا يَأْخُذُهُ فِي اللهِ لَوْمَةُ لَائِمٍ، مِصْبَاحُ الدُّجَى، بِأَبِي الْقَائِمُ بِأَمْرِ اللهِ)[٣]، وغيرها من الروايات التي تصب في هذا المعنى[٤].

» **التعليق**:

أولاً: إنَّ هذه الروايات التي تشير إلى سمرة الإمام عجل الله تعالى فرجه الشريف معارضة بروايات أخرى ومنها ما أورده الشيخ الصدوق رحمه الله بسنده (عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ

---

(١) استفتاء على موقع سماحة آية الله العظمى السيد صادق الروحاني بعنوان (هل هنالك نصوص تفيد أنّ الإمام المهدي ابن أمَة، أي أنّه أسمر البشرة؟) في قسم الأسئلة العقائدية.

(٢) الغيبة (للطوسي)/ كتاب الغيبة للحجة، ص: ١٨٧.

(٣) فلاح السائل ونجاح المسائل، ص: ٢٠٠.

(٤) قال الكاتب في موضع آخر: (السمرة من المفاهيم المشككة التي تختلف من واحد لآخر، فربما تكون سمرة متاخمة للبياض، وهو ما يُسمى في هذه الأيام باللون الحنطي، أو تكون سمرة قريبة من السواد، وليس بأسمر كالأفارقة، بل هو حنطي اللون كغالب العرب في هذا العصر). [الشهب الأحمدية على مدعي المهدوية ص: ٢٧٨].

الْبَاقِرِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عليه السلام قَالَ: قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ: يَخْرُجُ رَجُلٌ مِنْ وُلْدِي فِي آخِرِ الزَّمَانِ **أَبْيَضُ اللَّوْنِ مُشْرَبٌ بِالْحُمْرَةِ** مُبْدَحُ الْبَطْنِ عَرِيضُ الْفَخِذَيْنِ عَظِيمٌ مُشَاشُ الْمَنْكِبَيْنِ بِظَهْرِهِ شَامَتَانِ شَامَةٌ عَلَى لَوْنِ جِلْدِهِ وَشَامَةٌ عَلَى شِبْهِ شَامَةِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله لَهُ اسْمَانِ اسْمٌ يَخْفَى وَاسْمٌ يَعْلُنُ، فَأَمَّا الَّذِي يَخْفَى فَأَحْمَدُ وَأَمَّا الَّذِي يَعْلُنُ فَمُحَمَّدٌ، إِذَا هَزَّ رَايَتَهُ أَضَاءَ لَهَا مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى رُؤُوسِ الْعِبَادِ فَلَا يَبْقَى مُؤْمِنٌ إِلَّا صَارَ قَلْبُهُ أَشَدَّ مِنْ زُبَرِ الْحَدِيدِ...)[1].

ثانياً: كما أشار الكاتب أن هذه الروايات – التي تشير إلى اللون – ليست دليلاً مستقلاً، فإنه سواء ثبت كون الإمام عليه السلام أسمرَ أم أبيضَ فإن ذلك لن يُقرب كون أمه رومية أو نوبية أو غير ذلك، بل حتى في شأن السيدة نرجس عليها السلام أيضاً فالكلام هو الكلام، نعم قد تُعطي احتمالاً أكبر ولكن المسألة لو نظرنا لها من ناحية بايولوجية فإنها خاضعة لقانون الوراثة، وعواملُ الوراثة لأنْ يكونَ الإمامُ أسمرَ موجودة، فقد سبق أن أم الإمام الجواد عليه السلام نوبية، ولأن يكون أبيضَ موجودة أيضاً.

وهناك مسائل تكررت على رسول الله صلى الله عليه وآله من هذا القبيل، فعَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «أَتى رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وآله، فَقَالَ: هذِهِ ابْنَةُ عَمِّي وَامْرَأَتِي، لا أَعْلَمُ إِلَّا خَيْراً، وَقَدْ أَتَتْنِي بِوَلَدٍ شَدِيدِ السَّوَادِ، مُنْتَشِرِ الْمَنْخِرَيْنِ، جَعْدٍ، قَطَطٍ، أَفْطَسِ[2] الْأَنْفِ، لا أَعْرِفُ شِبْهَهُ فِي أَخْوَالِي، وَلَا فِي أَجْدَادِي. فَقَالَ لِامْرَأَتِهِ: مَا

(١) كمال الدين وتمام النعمة، ج٢، ص: ٦٥٣.

(٢) الفَطَس: انخفاض قصبة الأنف وانفراشها، والرجل أفطس. النهاية، ج ٣، ص: ٤٥٨ (فطس).

تَقُولِينَ؟ قَالَتْ: لَا، وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ نَبِيّاً مَا أَقْعَدْتُ مَقْعَدَهُ مِنِّي مُنْذُ مَلَكَنِي أَحَداً غَيْرَهُ» قَالَ: «فَنَكَسَ رَسُولُ الله ﷺ بِرَأْسِه مَلِيّاً، ثُمَّ رَفَعَ بَصَرَهُ إِلَى السَّمَاءِ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى الرَّجُلِ، فَقَالَ: يَا هذَا، إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَحَد إِلَّا بَيْنَهُ وَبَيْنَ آدَمَ تِسْعَةٌ وَتِسْعُونَ عِرْقاً[١]، كُلُّهَا تَضْرِبُ فِي النَّسَبِ، فَإِذَا وَقَعَتِ النُّطْفَةُ فِي الرَّحِمِ، اضْطَرَبَتْ تِلْكَ الْعُرُوقُ تَسْأَلُ[٢] الله الشَّبَهَ لَهَا، فَهذَا مِنْ تِلْكَ الْعُرُوقِ الَّتِي لَمْ يُدْرِكْهَا أَجْدَادُكَ، وَلَا أَجْدَادُ أَجْدَادِكَ، خُذْ إِلَيْكَ ابْنَكَ. فَقَالَتِ الْمَرْأَةُ: فَرَّجْتَ عَنِّي يَا رَسُولَ الله»[٣].

أخيراً: إنَّ ما يُلفت النظر هنا هو غياب التدقيق السندي عند الكاتب أيضاً، بعد أن كان يطبقه في الأبواب السابقة، فالباء تجر حيث يريد ولا تجر حيث لا يريد.

- **الرواية الثالثة:**

رواية يعقوب الضراب والتي تُشعر بوجود خالة للإمام المهدي عليه السلام سمراء اللون، وهو ما نقله الشيخ الطوسي رحمه الله في غيبته بسنده عن يعقوب بن يوسف الضراب -وهي رواية طويلة أنقل منها المهم- قال: (حَجَجْتُ فِي سَنَة إِحْدَى

(١) في مرآة العقول، ج ٢٠، ص: ٤١٥:«لعلّ المعنى أنّ الأسباب والدواعي التي أودعها الله في الإنسان ممّا يورث اختلاف الصور من الأمزجة والأغذية والأفعال الحسنة والقبيحة والأسباب الخارجة كثيرة، فعدم المشابهة لا يوجب نفي النسب، فلعلّ تلك الأسباب التي تهيّأت لتصوير هذا الشخص لم تتهيّأ لأحد من آبائه. ويحتمل أن يكون المراد بالعروق أسباب المشابهة بالآباء، فالمراد بالأجداد الذين اتّصل به خبرهم، كما ورد في أخبار أخرى أنّ الله يجمع صورة كلّ أب بينه و بين آدم، فيصوّره مشابهاً لواحد منهم. وعلى الأوّل يكون هذا الخبر محمولًا على الغالب».

(٢) في الوافي: « فسلّ».

(٣) الكافي (ط - دار الحديث)، ج١١، ص: ٢٩٦.

وثَمانين وَمائَتَيْن وَكُنْتُ مَعَ قَوْم مُخالفينَ منْ أَهْل بَلَدنَا، فَلَمّا قَدمْنا مَكَّةَ تَقَدَّمَ بَعْضُهُمْ فَاكْتَرَى لَنَا دَاراً في زُقَاق بَيْنَ سُوق اللَّيْل، وَهيَ دَارُ خَديجَةَ عليها السلام تُسَمَّى دَارَ الرِّضَا عليه السلام وَفيهَا عَجُوزٌ سَمْرَاءُ فَسَأَلْتُهَا لَمَّا وَقَفْتُ عَلَى أَنَّهَا دَارُ الرِّضَا عليه السلام مَا تَكُونينَ منْ أَصْحَاب هَذه الدَّار وَ لمَ سُمِّيَتْ دَارَ الرِّضَا؟ فَقَالَتْ: أَنَا منْ مَواليهمْ وَهَذه دَارُ الرِّضَا عليه السلام عَليِّ بْنِ مُوسَى عليه السلام أسكنيها [أَسْكَنَنيهَا][1] الْحَسَنُ بْنُ عَليٍّ عليه السلام فَإِنِّي كُنْتُ منْ خَدَمه)

إلى أن قال: (فَقُلْتُ لَهَا مَا تَكُونينَ أَنْت منَ الرِّضَا؟ فَقَالَتْ كُنْتُ خَادمَةً للْحَسَن بْن عَليٍّ عليه السلام، فَلَمَّا اسْتَيْقَنْتُ ذَلكَ قُلْتُ لَأَسْأَلَنَّهَا عَن الْغَائب عليه السلام، فَقُلْتُ بالله عَلَيْك رَأَيْته بعَيْنك؟ فَقَالَتْ: يَا أَخي لَمْ أَرَهُ بعَيْني فَإِنِّي خَرَجْتُ وَأُخْتي حُبلَى وَبَشَّرَني الْحَسَنُ بْنُ عَليٍّ عليه السلام بأَنِّي سَوْفَ أَرَاهُ في آخر عُمُري، وَقَالَ لي تَكُونينَ لَهُ كَما كُنْت لي)[2] .

فقولها: (فَقَالَتْ يَا أَخي لَمْ أَرَهُ بعَيْني فَإِنِّي خَرَجْتُ وَأُخْتي حُبْلَى) مشعر بأن هذه الأخت هي أم الإمام المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف إذ كيف تكون امرأة أجنبية حبلى في بيت الإمام العسكري عليه السلام؟ وما علاقة حملها بسؤال يعقوب الضراب حول الغائب؟!

» **التعليق**:

وهذا المؤيد أغرب من سابقيه، وأذكر فيه أموراً:

الأول: إذا أردت أن أطبق نفس مبدأ المستشكل فإنها معارضة لا مؤيدة، إذ أنّ

(١) في البحار وبعض النسخ.

(٢) الغيبة (للطوسي)/ كتاب الغيبة للحجة، ص: ٢٧٣.

الضراب قد نص على أن المرأة العجوز التي رآها سمراء وليست سوداء، بينما يلزم أن يكون السواد بالنسبة للكاتب هو السواد الفاقع ليناسب كونها نوبية.

الثاني: أن الأخوّة المذكورة في كلمتها (فَإِنِّي خَرَجْتُ وَأُخْتِي حُبْلَى) كما يحتمل أن تكون أخوة نسبية حقيقية يمكن أن تكون مجازية، ويظهر من العبائر أن المرأة تستخدم هذه التعبيرات ولذا قالت للرجل (**يَا أَخِي** لَمْ أَرَهُ بِعَيْنِي) فهل نقول أنه أخوها أيضاً؟! ثم إن الأخوة تطلق لمجرد الاشتراك، ونقاط الاشتراك بينها وبين الجارية التي تتحدث عنها متعددة ولكن من أبرزها وأميزها أنهما كانتا –على فرض الصحة– في دار أبي محمد الحسن العسكري عليه السلام.

الثالث: لا ملازمة بين كون الأخت سمراء وأن تكون أختها سمراء أيضاً، وأسباب ذلك كثيرة، كأن تكون هذه المرأة بنتاً لأم ولد مثلاً، وغير ذلك من الأسباب التي تقدم بعضها.

الرابع: أن حمل السيدة نرجس عليها السلام كان مخفياً عن كل أحد، حتى السيدة حكيمة عليها السلام على جلالة وعظم قدرها، لم تعلم به إلا في ليلة ولادته عجل الله تعالى فرجه الشريف كما مر في نصوص كثيرة سابقة، فلو كانت هي أم الإمام فكيف اطلعت هذه المرأة على حملها بينما من كان معها لم يطلع على أمرها؟!

إذن الروايات التي ادعي تأييدها لكون السيدة نرجس عليها السلام سمراء هناك ما هو معارض لها، ومع التنزل فإن عوامل الوراثة مؤثرة كما بُيِّنَت في علم الأحياء، فنخلص إلى هنا إلى أنه لا يمكن الاطمئنان البتة بكون أم الإمام عليه السلام نوبية.

المحطة الثانية: في استعراض رأي الكاتب في البناء على أنها وُلدت في بيت السيدة حكيمة عليها السلام ومناقشته.

بعد أن انتهى الكاتب من البناء على كون السيدة نرجس عليها السلام نوبية فإن هنا تساؤلاً يطرح نفسه حول كيفية وصولها إلى بيت العصمة والطهارة، وفي مقام الجواب عن هذا السؤال انتهى الكاتب إلى أن السيدة نرجس عليها السلام كانت أَمَة للسيدة حكيمة عليها السلام وقد وُلدت في دارها، وهذا معارض لرواية الرهني التي تنص على كون السيدة نرجس عليها السلام رومية وهي حفيدة قيصر الروم كما تقدمت الإشارة إلى ذلك، وهنا سنقوم باستعراض ما بنى عليه الكاتب والتعليق عليها تباعاً. إنَّ الكاتب جعل الحديث حول السيدة نرجس عليها السلام في مرحلتين:

المرحلة الأولى: **إثبات كون السيدة نرجس عليها السلام مِلكاً للسيدة حكيمة عليها السلام**.

وفي هذه المرحلة استعرض مجموعة من الروايات التي ورد فيها التعبير بـ(كانت لي جارية يُقال لها نرجس)، وهي:

- **الرواية الأولى:**

ما أورده الشيخ الصدوق رحمه الله في رواية طويلة بسنده إلى مُحَمَّد بْن عَبْد الله الطُّهَوِيِّ قَالَ: قَصَدْتُ حَكِيمَةَ بِنْتَ مُحَمَّد عليه السلام بَعْدَ مُضِيِّ أَبِي مُحَمَّد عليه السلام أَسْأَلُهَا عَنِ الْحُجَّة وَمَا قَد اخْتَلَفَ فِيه النَّاسُ مِنَ الْحَيْرَة الَّتِي هُمْ فِيهَا فَقَالَتْ لِي اجْلِسْ فَجَلَسْتُ ثُمَّ قَالَتْ يَا مُحَمَّدُ إِنَّ الله تَبَارَكَ وَ تَعَالَى لَا يُخْلِي الْأَرْضَ مِنْ حُجَّة نَاطِقَة أَوْ صَامِتَة.... هَلْ كَانَ لِلْحَسَنِ عليه السلام وَلَدٌ؟ فَتَبَسَّمَتْ ثُمَّ قَالَتْ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْحَسَنِ عليه السلام عَقِبٌ فَمَنِ الْحُجَّةُ مِنْ بَعْدِه وَقَدْ أَخْبَرْتُكَ أَنَّهُ لَا إِمَامَةَ لِأَخَوَيْنِ بَعْدَ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ عليهما السلام فَقُلْتُ

يَا سَيِّدَتِي حَدِّثِينِي بِوِلاَدَةِ مَوْلاَيَ وَغَيْبَتِه عليه السلام **قَالَتْ: نَعَمْ كَانَتْ لِي جَارِيَةٌ يُقَالُ لَهَا نَرْجِسُ** فَزَارَنِي ابْنُ أَخِي فَأَقْبَلَ يُحِدقُ النَّظَرَ إِلَيْهَا فَقُلْتُ لَهُ يَا سَيِّدِي لَعَلَّكَ هَوِيتَهَا فَأُرْسِلُهَا إِلَيْكَ فَقَالَ لَهَا لَا يَا عَمَّة وَلَكِنِّي أَتَعَجَّبُ مِنْهَا، فَقُلْتُ وَمَا أَعْجَبَكَ مِنْهَا فَقَالَ عليه السلام سَيَخْرُجُ مِنْهَا وَلَدٌ كَرِيمٌ عَلَى الله عَزَّ وَجَلَّ الَّذِي يَمْلأُ اللهُ بِهِ الْأَرْضَ عَدْلًا وَقِسْطاً كَمَا مُلِئَتْ جَوْراً وَظُلْماً[1].

- **الرواية الثانية:**

ما أورده الشيخ الطوسي رحمه الله مرسلاً – ولعلها نفس رواية الشيخ الصدوق– فقال: (وَرُوِيَ أَنَّ بَعْضَ أَخَوَاتِ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام **كَانَتْ لَهَا جَارِيَةٌ رَبَّتْهَا تُسَمَّى نَرْجِسَ** فَلَمَّا كَبِرَتْ دَخَلَ أَبُو مُحَمَّد عليه السلام فَنَظَرَ إِلَيْهَا فَقَالَتْ لَهُ أَرَاكَ يَا سَيِّدِي تَنْظُرُ إِلَيْهَا فَقَالَ إِنِّي مَا نَظَرْتُ إِلَيْهَا إِلَّا مُتَعَجِّباً، أَمَا إِنَّ الْمَوْلُودَ الْكَرِيمَ عَلَى الله تَعَالَى يَكُونُ مِنْهَا، ثُمَّ أَمَرَهَا أَنْ تَسْتَأْذِنَ أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام فِي دَفْعِهَا إِلَيْهِ فَفَعَلَتْ فَأَمَرَهَا بِذَلِك)[2].

ولضعف السند في الروايتين السابقتين أورد روايات أخرى لدفع هذا الضعف.

- **الرواية الثالثة:**

رواية الطبري الصغير بسنده عَنْ مُحَمَّد بْنِ الْقَاسِمِ الْعَلَوِيِّ، قَالَ: (دَخَلْنَا جَمَاعَةً مِنَ الْعَلَوِيَّةِ عَلَى حَكِيمَةَ بِنْتِ مُحَمَّد بْنِ عَلِيِّ بْنِ مُوسَى عليهم السلام، فَقَالَتْ: جِئْتُمْ تَسْأَلُونَنِي عَنْ مِيلَادِ وَلِيِّ الله؟ قُلْنَا: بَلَى والله. قَالَتْ: كَانَ عِنْدِي الْبَارِحَةَ، وأَخْبَرَنِي بِذَلِكَ، **وَإِنَّهُ كَانَتْ عِنْدِي صَبِيَّةٌ يُقَالُ لَهَا (نَرْجِسُ)** وَكُنْتُ أُرَبِّيهَا مِنْ بَيْنِ الْجَوَارِي، وَلَا يَلِي تَرْبِيَتَهَا

---

(١) كمال الدين وتمام النعمة، ج٢، ص: ٤٢٦.

(٢)الغيبة (للطوسي)/ كتاب الغيبة للحجة، ص: ٢٤٤.

غَيْرِي ...)[1].

- **الرواية الرابعة:**

إثبات الوصية قال: وروى جماعة من الشيوخ العلماء؛ منهم علان الكلابي وموسى بن محمد الغازي وأحمد بن جعفر بن محمد بأسانيدهم أن حكيمة بنت أبي جعفر عليه السلام عمّة أبي محمّد عليه السلام كانت تدخل إلى أبي محمّد فتدعو له أن يرزقه الله ولداً وأنها قالت: دخلت عليه يوماً فدعوت له كما كنت أدعو. فقال لي: يا عمّة أما إنّه يولد في هذه الليلة- وكانت ليلة النصف من شعبان سنة خمس وخمسين ومائتين- المولود الذي كنّا نتوقعه، فاجعلي إفطارك عندنا- وكانت ليلة الجمعة- فقلت له: ممّن يكون هذا المولود يا سيدي؟ **فقال: من جاريتك نرجس.** قالت: ولم يكن في الجواري أحبّ إليّ منها ولا أخف على قلبي وكنت إذا دخلت الدار تتلقاني وتُقبّل يدي وتنزع خفي بيدها... [2].

فهذه هي عمدة الأخبار التي اعتمدها الكاتب والتي وردت فيها هذه التعابير (كَانَتْ لِي جَارِيَةٌ يُقَالُ لَهَا نَرْجِسُ) ، (**كَانَتْ لَهَا جَارِيَةٌ رَبَّتْهَا تُسَمَّى نَرْجِسَ**) ، (**من جاريتك نرجس**) ، فهذه كلها تُبين أن الجارية للسيدة حكيمة عليها السلام .

» **التعليق**:

أولاً: هنا مقدمة لا بُد من جعلها نصب العين حين قراءة حقبة الإمامين العسكريين عليهما السلام ألا وهي شدّة التقية في تلك الفترة، فإن تلك الفترة كانت صعبة

(١) دلائل الإمامة (ط - الحديثة)، ص: ٤٩٩.

(٢) إثبات الوصية، ص: ٢٥٧.

جداً على الإمامين عليهما السلام وأهلهم ، فمثلاً في زمان الإمام الهادي عليه السلام بلغ التضييق على العلويين إلى حدٍّ قاسٍ جداً ، فقد بلغ الحال في أيام المتوكل أن «القميص يكون بين جماعة من العلويّات يصلّين فيه واحدة بعد واحدة ثمّ ينزعنه ويجلسن على مغازلهنّ عواري حواسر»[1]، ووصل الأمر بأن يأمر الإمام عليه السلام أصحابه بعدم السلام والإشارة عليه في توقيع خرج عنه، فقال فيه: «أَلَا لَا يُسَلِّمَنَّ عَلَيَّ أَحَدٌ وَلَا يُشِيرُ إِلَيَّ بِيَده وَلَا يومئُ أَحَدُكُمْ فَإِنَّكُمْ لَا تَأْمَنُونَ عَلَى أَنْفُسِكُمْ»[2]، و عَنْ مُحَمَّد بْن عَبْد الْعَزِيز الْبَلْخِيِّ قَالَ: أَصْبَحْتُ يَوْماً فَجَلَسْتُ فِي شَارِعِ الْغَنَم فَإِذَا بِأَبِي مُحَمَّد قَدْ أَقْبَلَ منْ مَنْزِله يُرِيدُ دَارَ الْعَامَّة فَقُلْتُ فِي نَفْسِي تَرَى إِنْ صِحْتُ أَيُّهَا النَّاسُ هَذَا حُجَّةُ الله عَلَيْكُمْ فَاعْرِفُوهُ يَقْتُلُونِّي، فَلَمَّا دَنَا منِّي أَوْمَأَ بِإِصْبَعه السَّبَّابَة عَلَيَّ فيه أَن اسْكُت وَرَأَيْتُهُ تِلْكَ اللَّيْلَةَ يَقُولُ إِنَّمَا هُوَ الْكِتْمَانُ أَوِ الْقَتْلُ فَاتَّقِ الله عَلَى نَفْسِكَ»[3].

وكان التواصل مع الإمام عليه السلام لصعوبته يتم عن طريق بعض أصحابه الذين امتهنوا بعض المهن حتى يسهل عليهم طرق باب دار الإمام عليه السلام كعثمان بن سعيد العمري رضي الله عنه المعروف بـ (السفير الأول)، فقد كان يعرف بالسمّان؛ ويقال له السمّان لأنه كان يتجر في السَّمْن تغطية على الأمر، وَكَانَ الشِّيعَةُ إِذَا حَمَلُوا إِلَى أَبِي مُحَمَّد عليه السلام مَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ حَمْلُهُ منَ الْأَمْوَال أَنْفَذُوا إِلَى أَبِي عَمْرٍو فَيَجْعَلُهُ فِي جِرَابِ السَّمْنِ وَزِقَاقه وَيَحْمِلُهُ إِلَى أَبِي مُحَمَّد عليه السلام تَقِيَّةً وَخَوْفاً[4]، ويظهر أن الأعداء كانوا يطلبون الصاحب عجل الله تعالى فرجه الشريف ، حتى ورد عن الإمام العسكري عليه السلام بعد أن وُلد صاحب

(١) سفينة البحار، ج٨، ص: ٥٧٧.

(٢) الخرائج و الجرائح، ج١، ص: ٤٣٩.

(٣) كشف الغمة في معرفة الأئمة (ط - القديمة)، ج٢، ص: ٤٢٢.

(٤) الغيبة (للطوسي)/ كتاب الغيبة للحجة، النص، ص: ٣٥٤.

الأمر عجل الله تعالى فرجه الشريف، فقال: (زَعَمَتِ الظَّلَمَةُ أَنَّهُمْ يَقْتُلُونَنِي لِيَقْطَعُوا هَذَا النَّسْلَ كَيْفَ رَأَوْا قُدْرَةَ الْقَادِرِ؟!)[1]، ولما قاموا بدس السم إلى الإمام عليه السلام صار العباسيون في اضطراب لأنهم لم يعرفوا الصاحب ولا أمه، وهل ولد أم لا، فبعث المعتمد خَمْسَة منْ خَدَمه وكُلُّهُمْ منْ ثقَاته وَخَاصَّته فيهمْ نحْرير[2] وَأَمَرَهُمْ بِلُزُوم دَار الْحَسَن وَتَعَرُّف خَبَره وَحَاله، وَبَعَثَ إِلَى نَفَر منَ الْمُتَطَبِّبِينَ فَأَمَرَهُمْ بِالاخْتلَاف إِلَيْه وَتَعَهُّده صَبَاحَ مَسَاء، وغير ذلك من الروايات الكثيرة التي تبين مراقبة الإمام عليه السلام والتضييق عليه.

إذن الفترة التي نتحدث عنها هي فترة صعبة جداً، فلا يمكن الحديث عن أحوال الإمام العسكري عليه السلام من زواج وشراء جارية وغير ذلك بهذه السهولة، وكذلك أحوال الإمام المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف وما يتعلق بأمه وبقية شؤونه فإن الخطر محدق بأهل البيت عليهم السلام وبمن يعلم من شيعتهم ببعض الخصوصيات، فالتقية قد بلغت مبلغاً عظيماً، وكان الأصحاب العلماء الأتقياء يُدركون ذلك كأبي سهل النوبختي الذي كان وجهاً من وجوه وكبار آل نوبخت، ومن المبرزين والعلماء الأفذاذ المتكلمين، وكان بعض الأصحاب لا يشكون في أن السفارة بعد محمد بن عثمان ستؤول إليه، ففوجئوا بأن السفارة صارت إلى الحسين بن روح، فَسُئل أبو سهل عن ذلك، «فَقِيلَ لَهُ كَيْفَ صَارَ هَذَا الْأَمْرُ إِلَى الشَّيْخِ أَبِي الْقَاسِمِ الْحُسَيْنِ بْنِ رَوْحٍ

(١) بحار الأنوار (ط - بيروت)، ج٥٠، ص: ٣١٤.

(٢) وهذا من خواص خدم بني العباس، وقد سُلِّمَ أَبُو مُحَمَّدٍ عليه السلام إِلَيه، وَكَانَ يُضَيِّقُ عَلَيْهِ وَيُؤْذِيهِ فَقَالَتْ لَهُ امْرَأَتُهُ اتَّقِ الله فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي مَنْ فِي مَنْزِلِكَ وَذَكَرَتْ لَهُ صَلَاحَهُ وَعِبَادَتَهُ، وَقَالَتْ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكَ مِنْهُ. فَقَالَ: وَالله لَأَرْمِيَنَّهُ بَيْنَ السِّبَاعِ. ثُمَّ اسْتَأْذَنَ فِي ذَلِكَ فَأُذِنَ لَهُ فَرَمَى بِهِ إِلَيْهَا وَلَم يَشُكُّوا فِي أَكْلِهَا لَهُ فَنَظَرُوا إِلَى الْمَوْضِعِ لِيَعْرِفُوا الْحَالَ فَوَجَدُوهُ عليه السلام قَائِماً يُصَلِّي وَهِيَ حَوْلَهُ فَأَمَرَ بِإِخْرَاجِهِ إِلَى دَارِهِ. [الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد، ج٢، ص: ٣٣٤].

دُونَكَ. فَقَالَ: هُمْ أَعْلَمُ وَمَا اخْتَارُوهُ وَلَكِنْ أَنَا رَجُلٌ أَلقَى الْخُصُومَ وَأُنَاظِرُهُمْ وَلَوْ عَلِمْتُ بِمَكَانِه كَمَا عَلِمَ أَبُو الْقَاسِمِ وَضَغَطَتْنِي الْحُجَّةُ عَلَى مَكَانِه لَعَلِّي كُنْتُ أَدُلُّ عَلَى مَكَانِه وَأَبُو الْقَاسِمِ فَلَوْ كَانَتِ الْحُجَّةُ تَحْتَ ذَيْلِه وَقُرِّضَ بِالْمَقَارِيضِ مَا كَشَفَ الذَّيْلَ عَنْهُ أَوْ كَمَا قَالَ[1].

ثانياً: أن عبارة (كَانَتْ لِي جَارِيَةٌ يُقَالُ لَهَا نَرْجِسُ) ، (كَانَتْ لَهَا جَارِيَةٌ رَبَّتْهَا تُسَمَّى نَرْجِسَ)، يمكن أن يحتمل فيها عدّة معانٍ ، منها : أن الجارية هي للسيدة حكيمة وملك لها، وهذا ما ذهب إليه الكاتب، ومنها: أن الجارية كانت في بيت السيدة حكيمة عليها السلام وبقاؤها لفترة في دار السيدة حكيمة عليها السلام كاف لأن تقول ويُقال إن لديها جارية، وهذا الاحتمال يعضده ما أخبرت به السيدة حكيمة عليها السلام بعض العلويين حينما سألوها عن الصاحب فأجابت : (وَإِنَّهُ كَانَتْ عِنْدِي صَبِيَّةٌ يُقَالُ لَهَا (نَرْجِسُ) وَكُنْتُ أُرَبِّيهَا مِنْ بَيْنِ الْجَوَارِي، وَلَا يَلِي تَرْبِيَتَهَا غَيْرِي)، فإن هذه العندية أعم من التملك وعدم التملك، ولكن يرجح عدم التملك بمرجحين:

- **الأول**: أنها لما قالت: (كَانَتْ لِي جَارِيَةٌ يُقَالُ لَهَا نَرْجِسُ) تحدثت عن دفعها لأبي محمد العسكري عليه السلام ولكن ما كانت أن تفعل ذلك إلا بالإذن من الإمام الهادي عليه السلام فإذا كانت الجارية جاريتها فلماذا كانت لتحتاج الإذن؟! (قَالَتْ فَلَبِسْتُ ثِيَابِي وَأَتَيْتُ مَنْزِلَ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام فَسَلَّمْتُ وَجَلَسْتُ فَبَدَأَنِي عليه السلام وَقَالَ يَا حَكِيمَةُ ابْعَثِي نَرْجِسَ إِلَى ابْنِي أَبِي مُحَمَّد قَالَتْ فَقُلْتُ يَا سَيِّدِي عَلَى هَذَا قَصَدْتُكَ عَلَى أَنْ **أَسْتَأْذِنَكَ فِي ذَلِك**)[2] ثم إن التكملة تُظهر أن الإمام عليه السلام على

(١) الغيبة (للطوسي)/ كتاب الغيبة للحجة، ص: ٣٩١ ، عنه البحار: ٥١/ ٣٥٩.
(٢) كمال الدين وتمام النعمة، ج٢، ص: ٤٢٧.



اطلاع تام بأمر هذه الجارية.

- **الثاني**: ما ورد في آخر خبر الرهني (يَا كَافُورُ ادْعُ لِي أُخْتِي حَكِيمَةَ فَلَمَّا دَخَلَتْ عَلَيْهِ قَالَ عليه السلام لَهَا هَا هِيَهْ، فَاعْتَنَقَتْهَا طَوِيلًا وَسُرَّتْ بِهَا كَثِيراً، فَقَالَ لَهَا مَوْلَانَا: يَا بِنْتَ رَسُولِ اللهِ أَخْرِجِيهَا إِلَى مَنْزِلِك وَعَلِّمِيهَا الْفَرَائِضَ وَالسُّنَنَ فَإِنَّهَا زَوْجَةُ أَبِي مُحَمَّدٍ وَأُمُّ الْقَائِمِ عليها السلام) فالإمام الهادي عليه السلام أمرها أن تخرجها إلى منزلها، فتبقى معها فترة من الزمن، فتتكفل بأمورها وشؤونها من جهة، والأنسب للتقية من جهة ثانية، وبقاؤها مدة من الزمن عند السيدة حكيمة عليها السلام كافٍ لأن تُعرف بأنها جارية لدى السيدة حكيمة عليها السلام، ثم جرى الأمر كما في الخبر الثاني.

ثالثاً: أن عبارة (**من جاريتك نرجس**) لا تدل على أن الجارية كانت ملكاً للسيدة حكيمة عليها السلام إذ الإضافة تصح لأدنى ملابسة، فمما ظهر من عدة موارد أن السيدة حكيمة عليها السلام هي التي تولت شؤونها، منها (وَكُنْتُ أُرَبِّيهَا مِنْ بَيْنِ الْجَوَارِي، وَلَا يَلِي تَرْبِيَتَهَا غَيْرِي) وفي خبر الرهني (يَا كَافُورُ ادْعُ لِي أُخْتِي حَكِيمَةَ فَلَمَّا دَخَلَتْ عَلَيْهِ قَالَ عليه السلام لَهَا هَا هِيَهْ فَاعْتَنَقَتْهَا طَوِيلًا وَسُرَّتْ بِهَا كَثِيراً فَقَالَ لَهَا مَوْلَانَا يَا بِنْتَ رَسُولِ اللهِ أَخْرِجِيهَا إِلَى مَنْزِلِك وَعَلِّمِيهَا الْفَرَائِضَ وَالسُّنَنَ فَإِنَّهَا زَوْجَةُ أَبِي مُحَمَّدٍ وَأُمُّ الْقَائِمِ عليها السلام) وهذا يصحح هذه الإضافة، وكذلك يمكن تصور أن هذه الإضافة من باب تنزيل السيدة حكيمة عليها السلام منزلة المالك اعتزازاً بها وإكراماً لها، وهذا من قبيل كلام العرب للضيف (البيت بيتك) لإظهار مكانة الضيف عند المضيّف وأشباهها، وهذا مستعمل حتى في عرفنا اليوم، وما كان هذا التعبير إلا لخصوصية السيدة حكيمة عليها السلام وإظهار الاعتزاز بها، وأن لها مكانة خاصة وتشريفاً خاصاً، فأي

شرف هو ذلك الشرف بأن تتولى امرأة أمر أم الصاحب عليه السلام، وقد ورد عن الإمام الهادي عليه السلام ما يشير لهذا المعنى حيث قال لها: (يَا مُبَارَكَةُ إِنَّ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَحَبَّ أَنْ يُشْرِكَكِ فِي الْأَجْرِ وَيَجْعَلَ لَكِ فِي الْخَيْرِ نَصِيباً) [1]، وأي شرف كهذا الشرف؟!

المرحلة الثانية: **إثبات أن السيدة نرجس وُلدت في بيت السيدة حكيمة عليها السلام**.

تعرض الكاتب إلى نقلين اثنين استفاد منهما أن السيدة نرجس عليها السلام، وُلدت في دار السيدة حكيمة عليها السلام، وهما:

- **النقل الأول**: ما أورده صاحب كتاب دلائل الإمامة (روى لنا الثقات من مشايخنا أن بعض أخوات أبي الحسن عليه السلام علي بن محمد عليه السلام كانت لها جارية ولدت في بيتها وربّتها تسمّى نرجس فلما كبرت وعبلت دخل أبو محمّد عليه السلام فنظر إليها فأعجبته ....)[2].
- **النقل الثاني**: ما أورده حسين بن عبد الوهاب (صاحب كتاب عيون المعجزات)، قال: (قرأت في كتب كثيرة بروايات كثيرة صحيحة، أنه كان لحكيمة بنت أبي جعفر محمد بن علي عليهما السلام جارية ولدت في بيتها وربتها، وكانت تسمى نرجس، فلما كبرت دخل أبو محمد فنظر إليها فقالت له عمته حكيمة: أراك يا سيدي تنظر إليها....)[3].

(١) كمال الدين وتمام النعمة، ج٢، ص: ٤٢٧.

(٢)إثبات الوصية، ص: ٢٥٧.

(٣)عيون المعجزات، ص: ١٣٨.



» **التعليق**:

أولاً: هذه الأقوال معارضة بروايات عديدة تؤكد أن أم الإمام عليه السلام سبية، وقد تقدم ذكرها ولكن أعيدها هنا:

منها: ما نقله النعماني في الغيبة عن أحمد بن محمد بن سعيد المعروف بـ (ابن عقدة)[1] قال: (حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّد بْنِ الْحَسَنِ بْنِ حَازِمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْسُ بْنُ هِشَامٍ عَنْ عَبْدِ الله بْنِ جَبَلَةَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي الْمُغِيرَةِ عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ الله عليه السلام فَقَالَ لِي مَا وَرَاءَكَ فَقُلْتُ سُرُورٌ مِنْ عَمِّكَ زَيْدٍ خَرَجَ يَزْعُمُ أَنَّهُ **ابْنُ سَبِيَّةٍ** وَهُوَ قَائِمُ هَذِهِ الْأُمَّةِ وَأَنَّهُ ابْنُ خِيَرَةِ الْإِمَاءِ، فَقَالَ كَذَبَ لَيْسَ هُوَ كَمَا قَالَ إِنْ خَرَجَ قُتِلَ)[2] ويظهر منها أن هناك ارتكازاً في الأذهان حتى عند الزيدية من أن إحدى الصفات في القائم بالأمر هي أنه ابن سبية، وزيد الشهيد كان ابن سبية لذلك يعتقدون بأن زيداً هو القائم، فيما لا نرى أنها تنطبق عليه كما هو واضح.

منها: ما نقله النعماني في الغيبة بسنده إلى ثَعْلَبَةَ بْنِ مَيْمُونٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَازِمٍ

---

(١) ذكر سماحة السيد محمد مهدي الخرسان -طاب ثراه- في ترجمة ابن عقدة ما نصه: (ابن عقدة الزيدي الجارودي -وقد مات على جاروديته- وقد أثنى علماء الرجال عليه في كثرة حفظه للحديث، لكن النفس غير راضية عنه ما دام مات على جاروديته، أو من أتباع أبي الجارود الذي سماه الإمام الباقر بـ (سرحوب) اسم شيطان بالبحر، كما أن النفس غير واثقة بحديثه؛ لأنه بارع في التدليس بما يعجز عنه إبليس، وذلك لمّا دلّس في حديث حديث حبيب بن أبي ثابت، فرواه عن قصيبة المخنّث بأسلوب ذكره الخطيب البغدادي في تاريخه في ترجمته. ولي كراسة في حاله تكشف عن أزمة فهم في معرفته لدى مترجميه من الشيعة، وأزمة إيمان عند مترجميه من السُنة. وهو ذو حظ طويل عريض، لكنّه عندي في إيمانه مريض؛ لأنه مات على جاروديته) [نافذة على ربع قرن ج٣ ، ص:٣٤، الهامش (٣)]، فرواياته تحتاج إلى فحص وخصوصاً ما كان موافقاً لمعتقده.

(٢) الغيبة للنعماني، ص: ٢٢٩.

قَالَ: خَرَجْتُ مِنَ الْكُوفَة فَلَمَّا قَدمْتُ الْمَدينَةَ دَخَلْتُ عَلَى أَبِي عَبْد الله عليه السلام فَسَلَّمْتُ عَلَيْه فَسَأَلَني هَلْ صَاحَبَكَ أَحَدٌ؟ فَقُلْتُ: نَعَمْ. فَقَالَ: أَكُنْتُمْ تَتَكَلَّمُون؟ قُلْتُ: نَعَمْ صَحبَني رَجُلٌ منَ الْمُغيريَّة(١) قَالَ: فَمَا كَانَ يَقُولُ؟ قُلْتُ: كَانَ يَزْعُمُ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْد الله بْنِ الْحَسَنِ هُوَ الْقَائمُ وَالدَّليلُ عَلَى ذَلكَ أَنَّ اسْمَهُ اسْمُ النَّبيِّ صلى الله عليه وآله وَاسْمَ أَبيه اسْمُ أَبِي النَّبيِّ فَقُلْتُ لَهُ فِي الْجَوَاب إِنْ كُنْتَ تَأْخُذُ بالْأَسْمَاء فَهُوَ ذَا فِي وُلْد الْحُسَيْنِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْد الله بْن عَليٍّ فَقَالَ لِي إِنَّ هَذَا ابْنُ أَمَة يَعْني مُحَمَّدَ بْنَ عَبْد الله بْنِ عَلِيٍّ، وَهَذَا ابْنُ مَهيرَة((٢)) يَعْني مُحَمَّدَ بْنَ عَبْد الله بْنِ الْحَسَنِ بْنِ الْحَسَن. فَقَالَ أَبُو عَبْد الله عليه السلام: فَمَا رَدَدْتَ عَلَيْه؟ فَقُلْتُ مَا كَانَ عنْدي شَيْءٌ أَرُدُّ عَلَيْه، فَقَالَ **أَوَلَمْ تَعْلَمُوا أَنَّهُ ابْنُ سَبيَّةٍ يَعْنِي الْقَائِمَ** عليه السلام(٣).

وأسند أيضاً أنّه قيل للباقر عليه السلام - في قول أمير المؤمنين عليه السلام: بأَبِي ابن خيَرَة الْإِمَاء أَهيَ هِيَ فَاطمَةُ عليها السلام فَقَالَ إِن فَاطمَةَ عليها السلام خيَرَةُ الْحَرَائر)(٤)، وواضح أن الإماء لسن من الحرائر، ومن هنا استفاد النعماني أنها سبية ولهذا أدرجها في هذا الباب تحت عنوان (كونه عليه السلام ابن سبية ابن خيرة الإماء).

وهنالك غير هذه الرواية من الروايات التي تؤكد أن الإمام عليه السلام ابن سبية، بل

---

(١) المغيرية هم أصحاب المغيرة بن سعيد الكذاب الذي كان يكذب على أبى جعفر محمّد بن علي الباقر عليهما السلام، وكان يدعو إلى محمّد بن عبد الله بن الحسن في أول أمره. [علي أكبر الغفاري، المحقق لكتاب الغيبة] و ما في بعض النسخ من« المعتزلة» من تصحيف النسّاخ.(*) كذا.

(٢) المهيرة: الحرة الغالية المهر، وجمعها مهائر. والمراد بمحمّد بن عبد الله بن الحسن محمّد بن عبد الله المحض، راجع لأحواله مقاتل الطالبيين. . [علي أكبر الغفاري، المحقق لكتاب الغيبة].

(٣)تقدم الكلام حول هذه الرواية سابقاً

(٤) الغيبة للنعماني، النص، ص: ٢٢٨.

وهو المعلوم والمرتكز في الأذهان ـ من بيان أُولي العصمة ـ في صفات المهديّ القائم عجل الله تعالى فرجه الشريف، وعلى الرغم من ذلك فإن الكاتب لم يتعرض إلى أيٍّ من هذه الروايات والتي عقد لها النعماني في كتابه (الغيبة) فصلاً تحت عنوان (كونه عليه السلام ابن سبية ابن خيرة الإماء).

ثانياً: إنَّ تلك الروايات معارضة مع صحيحة الفضل بن شاذان حيث قال: (حدثنا محمّد بن عبد الجبار قال: قلت لسيدي الحسن بن علي عليه السلام يا ابن رسول الله–جعلني الله فداك– أحب أن أعلم من الإمام وحجة الله على عباده من بعدك؟ فقال عليه السلام: إن الإمام وحجة الله من بعدي ابني سميّ رسول الله صلى الله عليه وآله وكنيّه الذي هو خاتم حجج الله وآخر خلفائه، قال: ممن هو يا ابن رسول الله؟ **قال: من ابنة ابن قيصر ملك الروم** ألا إنه سيولد ويغيب عن الناس غيبة طويلة ثم يظهر.... إلخ)[1] فهي تنص على أن السيدة نرجس رومية، مما يعني أنها لم تولد في دار السيدة حكيمة عليها السلام.

ثالثاً: يبعد هذا النحو من الاطلاع على ولادة السيدة نرجس عليها السلام في بيت السيدة حكيمة عليها السلام، فإنَّ صاحب كتاب (إثبات الوصية) ينقل أن الثقات حدثوه بهذا الأمر، مما يعني أن الثقات عندهم اطلاع على هذا الأمر، والحال أن الظرف الزماني كان يقتضي التقية، فيبعد اطلاع بعض المشايخ في ذلك الوقت على بعض خصوصيات البيت العلوي في الوقت الذي كان بعض الأصحاب لا يعرفون

(١) إثبات الهداة بالنصوص والمعجزات، ج٥، ص: ١٩٦، وكذلك من (مختصر إثبات الرجعة) للفضل بن شاذان، المنشور في مجلة (تراثنا) ج١٥، ص:٢١١، والرواية في مختصر (إثبات الرجعة) أتم، فهو عبارة عن الأصل.

الإمام عليه السلام ، بل حتى بعض أفراد البيت العلوي كما شهد بذلك خبر مُحَمَّد بْن يَحْيى و غَيْرِه، عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ الله، عَنْ جَمَاعَةٍ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ مِنْهُمُ الْحَسَنُ بْنُ الْحَسَنِ الْأَفْطَسُ: أَنَّهُمْ حَضَرُوا- يَوْمَ تُوُفِّيَ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ- بَابَ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام يُعَزُّونَهُ، وقَدْ بُسِطَ لَهُ فِي صَحْنِ دَارِه والنَّاسُ جُلُوسٌ حَوْلَهُ- فَقَالُوا: قَدَّرْنَا أَنْ يَكُونَ حَوْلَهُ مِنْ آلِ أَبِي طَالِبٍ وبَنِي هَاشِمٍ وقُرَيْشٍ مِائَةٌ وخَمْسُونَ رَجُلًا سوى مَوَالِيه وسَائِرِ النَّاسِ- إِذْ نَظَرَ[1] إِلَى الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عليه السلام قَدْ جَاءَ مَشْقُوقَ الْجَيْبِ حَتَّى قَامَ عَنْ يَمِينِه، وَنَحْنُ لَا نَعْرِفُهُ، فَسَأَلْنَا عَنْهُ، فَقِيلَ: هذَا الْحَسَنُ ابْنُهُ- وقَدَّرْنَا لَهُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ عِشْرِينَ سَنَةً أَوْ أَرْجَحَ- فَيَوْمَئِذٍ عَرَفْنَاهُ، وعَلِمْنَا أَنَّهُ قَدْ أَشَارَ إِلَيْه بِالْإِمَامَةِ، وأَقَامَهُ مَقَامَهُ)[2]، فرغم أنَّ هؤلاء من العلويين إلا أنهم لم يكونوا يعرفون الإمام الحسن العسكري عليه السلام، وأما آخرون فلم يعرفوه إلا بعد شهادة الإمام الهادي عليه السلام كما في الرواية [3]، وولادة الإمام الحجة عجل الله فرجه لم تكن ببعيدة زماناً عن شهادة جده الإمام الهادي عليه السلام .

رابعاً: أن نقل صاحب كتاب (إثبات الوصية) وكذا (عيون المعجزات) هو نقل بالمضمون، وهو لا يخلو من إظهار الرأي في كلام الغير كما مر بيان الفرق بينه وبين النقل بالمعنى[4]، وللأسف لم يتعين عمّن نقلا، فلعله -وهو الظاهر- أنه نفس

(١) في نسخة (نظروا).

(٢) الكافي (ط - دار الحديث)، ج٢، ص: ١١٦، وهذه الحادثة تقريباً في سنة (٢٥٢هـ).

(٣) ما أورده الكليني بسنده عَنْ عَبْدِ الله بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَصْفَهَانِيِّ قَالَ: قَالَ أَبُو الْحَسَنِ عليه السلام: «صَاحِبُكُمْ بَعْدِيَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيَّ» قَالَ: ولَمْ نَعْرِفْ أَبَا مُحَمَّدٍ قَبْلَ ذلِكَ، قَالَ: فَخَرَجَ أَبُو مُحَمَّدٍ، فَصَلّى عَلَيْهِ. [الكافي (ط - دار الحديث)، ج٢، ص: ١١٣-١١٤].

(٤)راجع المحطة الأولى من هذا القسم، وكذا يمكنك الرجوع إلى إرشاد الطالب إلى تعليق

الخبر الذي أورده الشيخ الصدوق رحمه الله في كمال الدين بإسناده عن مُحَمَّد بْن عَبْد الله الطُّهَوِيِّ قَالَ: قَصَدْتُ حَكِيمَةَ بِنْتَ مُحَمَّد عليه السلام بَعْدَ مُضِيِّ أَبِي مُحَمَّد عليه السلام أَسْأَلُهَا عَنِ الْحُجَّة .... قَالَتْ نَعَمْ كَانَتْ لِي جَارِيَةٌ يُقَالُ لَهَا نَرْجِسُ فَزَارَنِي ابْنُ أَخِي فَأَقْبَلَ يُحدِقُ النَّظَرَ إِلَيْهَا فَقُلْتُ لَهُ يَا سَيِّدِي لَعَلَّكَ هَوِيتَهَا فَأُرْسِلُهَا إِلَيْكَ فَقَالَ لَهَا لَا يَا عَمَّة وَلَكِنِّي أَتَعَجَّبُ منهَا فَقُلْتُ وَمَا أَعْجَبَكَ منهَا؟ فَقَالَ عليه السلام: سَيَخْرُجُ منهَا وَلَدٌ كَرِيمٌ عَلَى الله عَزَّ وَجَلَّ الَّذِي يَمْلَأُ اللهُ به الْأَرْضَ عَدْلًا وَقسْطاً كَمَا مُلِئَتْ جَوْراً وَظُلْماً فَقُلْتُ فَأُرْسِلُهَا إِلَيْكَ يَا سَيِّدِي فَقَالَ اسْتَأْذِنِي فِي ذَلِكَ أَبِي عليه السلام. قَالَتْ فَلَبِسْتُ ثِيَابِي وَأَتَيْتُ مَنْزِلَ أَبِي الْحَسَن...)[1]، وهذا الخبر قد خلا من عبارة (ولدت في بيتها)، فمع المعارضة لجملة من الروايات والاحتمال الكبير بأن هذا نقل المضمون لنفس خبر الصدوق رحمه الله، فحينها لا يمكن التعويل على هذه المفردة[2].

المحطة الثالثة: في مناقشة الكاتب في رد رواية الفضل بن شاذان.

مرت الإشارة في أكثر من مورد لصحيحة الفضل بن شاذان[3] وأنها تعضد

المكاسب، ج١، ص٤٢، وموسوعة السيد الخوئي قدس سره، ٣٥، ص:١٥٦، وعمدة المطالب في التعليق على المكاسب للسيد القمي قدس سره، ج١، ص:٨٣.

(١) كمال الدين وتمام النعمة، ج٢، ص: ٤٢٦.

(٢) لا يُقال في حقنا (أنكم رجحتم سابقاً رواية الشيخ المفيد رحمه الله على الرواية المنقولة في الكافي نفسه، وهي صريحة بالنقل عن الكليني)، وذلك لأن نقل الشيخ المفيد أساساً بالعبارة المفقودة أكثر ضبطاً ولا يُحتاج به إلى تكلف التأويل، خلافاً لعبارة (ولدت في بيتها) التي هي عبارة عن نقل بالمضمون، وفي هذا المورد تغير معلومة تاريخية.

(٣) قال الشيخ النجاشي: (كان أبوه من أصحاب يونس، وروى عن أبي جعفر الثاني، وقيل [عن] الرضا أيضا عليهما السلام وكان ثقة، أحد أصحابنا الفقهاء والمتكلمين. وله جلالة في هذه الطائفة، وهو في قدره أشهر من أن نصفه. وذكر الكنجي أنه صنف مائة وثمانين كتابا. [رجال النجاشي. الجزء:١.

رواية الرهني وتؤكد عليها، ، وللتوضيح هناك روايتان للفضل بن شاذان لا رواية واحدة، إحداهما تؤكد أن السيدة نرجس عليها السلام رومية، والأخرى تؤكد على اسم من أسمائها والذي لم يرد إلا في رواية الرهني وهو اسم مليكة وهذه لم يتعرض لها الكاتب، أما الأولى فقد تعرّض لها راداً لها، وعليه فلا بُد حينئذ من التعرض لملاحظاته على الرواية ومناقشتها، ويتم ذلك بخطوات ثلاث:

الخطوة الأولى: استعراض روايتي الفضل بن شاذان رضي الله عنه.

- **الرواية الأولى:**

(حدثنا محمد بن علي بن حمزة بن الحسن بن عبيد الله بن العباس بن علي بن أبي طالب عليه السلام، قال: سمعت أبا محمد عليه السلام يقول: قد وُلد ولي الله وحجته على عباده وخليفتي من بعدي مختوناً ليلة النصف من شعبان سنة خمس وخمسين ومائتين عند طلوع الفجر، وكان أول من غسله رضوان خازن الجنان مع جمع من الملائكة المقربين بماء الكوثر والسلسبيل، ثم غسلته عمتي حكيمة بنت محمد بن علي الرضا عليهما السلام. فسئل محمد بن علي بن حمزة عن أمه عليه السلام، قال: أمه مليكة التي يقال لها في بعض الأيام: سوسن، وفي بعضها: ريحانة، وكان صقيل ونرجس أيضا من أسمائها)[1].

والراوي لهذه الرواية من العلويين من نسل أبي الفضل العباس عليه السلام وهو من الثقات، قال عنه النجاشي: (ثقة، عين في الحديث، صحيح الاعتقاد، له رواية عن

الصفحة:٣٠٦]، والطائفة توثقه.

(١) مختصر إثبات الرجعة للفضل بن شاذان، المنشور في مجلة (تراثنا) ج١٥، ص:٢١١، ونقل الشيخ الحر العاملي جزءاً منها في إثبات الهداة بالنصوص والمعجزات، ج٥، ص: ١٩٧، النجم الثاقب (النسخة المعربة) ج١، ص:١٣٥، مختصر كفاية المهتدي، ص:١٢٥، كشف الحق (الأربعون)، ص:٣٣.

أبي الحسن وأبي محمد عليهما السلام، واتصال مكاتبة، وفي داره حصلت أم صاحب الأمر عليه السلام بعد وفاة الحسن عليه السلام)[1]، وهذه الرواية تؤكد على أمر لم يرد إلا في رواية الرهني وهو أن اسمها (مليكة)، وعرفت بنرجس أيضاً، فتكون مُعضِدَة لها.

- **الرواية الثانية:**

(حَدثنا محمّد بن عبد الجبار، قالَ: قُلتُ لسيدي الحسنِ بن علي عليه السلام يا ابنَ رسولِ الله-جَعلني اللهُ فداكَ- أُحبّ أن أعلمَ مَن الإمام وحُجة الله عَلى عباده منْ بَعدكَ؟ قَالَ عليه السلام: إنّ الإمامَ والحُجّة بَعدي ابني، سميّ رسول الله صلى الله عليه وآله وكنيّه، الذي هو خاتم حجج الله وآخر خلفائه. قال: ممن هو يا ابن رسول الله؟ قال: من ابنة ابن قيصر ملك الروم، ألا إنه سيولد فيغيب عن الناس غيبة طويلة، ثم يظهر ويقتل الدجال، فيملأ الأرضَ قسطاً وعدلاً كما مُلئت جوراً وظلماً، فلا يحلّ لأحد أن يسميه باسمه أو يكنّيه بكنيته قبل خروجه صلوات الله عليه)[2].

فالرواية صريحة بأن السيدة نرجس عليها السلام هي ابنة ابن قيصر ملك الروم، ولا إشكالية عند الكاتب من هذه الجهة، سوى إشكاله الصدوري كما سيتبين قريباً.

والروايتان قد وردتا عن الفضل بن شاذان في أربعة مصادر[3]:

---

(١) رجال النجاشي، ص: ٣٤٧.

(٢) مختصر إثبات الرجعة للفضل بن شاذان، المنشور في مجلة (تراثنا) ج١٥، ص:٢١١، ونقله المحدث الحر العاملي عن (إثبات الرجعة) في إثبات الهداة، ج٥، ص: ١٩٦، ونقله المحدث النوري عن (الغيبة) في مستدرك الوسائل ١٢: ٢٨٠ / ٣ ، وكذا ذكره في النجم الثاقب (النسخة المعربة) ج١، ص:١٣٦، مختصر كفاية المهتدي، ص:١١٢، كشف الحق (الأربعون)، ص:٢٠، ١٣١.

(٣) قد أثبتنا الجزء والصفحة في حاشية كل رواية.



١. كفاية المهتدي لمعرفة المهدي (فارسي)[1]، للسيد محمد مير لوحي رحمه الله (ت بعد ١٠٨٣هـ).

٢. إثبات الهداة بالنصوص والمعجزات، للشيخ الحر العاملي رحمه الله (ت ١١٠٤هـ).

٣. كشف الحق (فارسي)[2]، للسيد مير محمد صادق آبادي رحمه الله (ت ١٢٧٢هـ).

٤. النجم الثاقب (فارسي)[3]، الميرزا حسين النوري الطبرسي رحمه الله (ت ١٣٢٠هـ).

الخطوة الثانية: **بيان الأمور المانعة للكاتب من اعتماد رواية الفضل بن شاذان.**

ليست للكاتب إشكالية في الرواة الواقعين في سند الرواية، بل إشكاليته في أصل النسخة الواصلة إلينا من كتاب الفضل بن شاذان المعروف بـ (إثبات الرجعة)، وما ذكره يدور مدار عدم الوثوق بصحة هذه النسخة، فهنا أمور ثلاثة:

- **الأول**: كتاب (إثبات الرجعة) للفضل بن شاذان لم يصل إلينا، والذي وصل لنا أحاديث مفرقة في كتب بعض الأصحاب، فهذا الحديث نقله الحر العاملي في إثبات الهداة، والمير لوحي الأصفهاني في كفاية المهتدي، ولا يمكن الوثوق بالنسخة الواصلة إليهما لعدم شهرته قبل القرن الحادي عشر، والشيخ الحر العاملي صرح بأن نسخته كانت وجادة، وأما المير لوحي فلا يُعرف شيء عن

---

(١) قام السيد ياسين الموسوي بترجمة الكتاب للعربية، ولما وجد أن المؤلف -رحمه الله- ينجر قلمه للحديث عن بعض الأكابر كالعلامة المجلسي رحمه الله بما لا يتناسب والبحث العلمي، فارتأى أن يحذف تلك المقاطع على أن يعدل إلى تسميته بـ (مختصر كفاية المهتدي).

(٢) وكذلك يُعرف بكتاب (الأربعون)، وقد قام السيد ياسين الموسوي بترجمة الكتاب للعربية، وقد طُبع تحت عنوان (كشف الحق أو الأربعون حديثاً).

(٣) قام السيد ياسين الموسوي بترجمة الكتاب وإخراجه.

نسخته الواصلة سوى ما ذكره من حيازته لنسخة من كتاب (الغيبة)، دون بيان طرق تحصيلها.

- **الثاني**: عدم مطابقة النسخة الواصلة إلينا من (إثبات الرجعة) مع أحاديث الفضل بن شاذان الموجودة في الكتب الأخرى، فإذا كانت هذه النسخة معروفة عند المتقدمين لماذا لا يحدثون في كتبهم عنها؟! على الرغم من أن روايات النسخة متقنة وأسانيدها في غاية الصحة والاعتبار.
- **الثالث**: أننا لا نجد في الكتب الأخرى أي رواية للفضل بن شاذان عن محمد بن عبدالجبار – راوي الخبر الثاني أعلاه- فهذا يجعلك في شك وريبة في صحة النسخة الموجود بين أيدينا.

ولهذه الأمور الثلاثة لم يعتمد هذه الرواية.

» **التعليق**:

أولاً: إذا كانت مُشكلة الكاتب أن كتاب (إثبات الرجعة) للفضل بن شاذان قد وصل بالوجادة، فلماذا نجدْه قد عوّل على كتابين كليهما قد وصلا بالوجادة؟! والحال أنَّ الميزان يجب أن يكون واحداً، فإن كتاب (إثبات الوصية) و (عيون المعجزات) قد وصلا بالوجادة، بل مع زيادة أن كلا الكتابين مختلف في مؤلفه، وإليك قول بعض الأعلام في ذلك :

كلام العلامة المجلسي رحمه الله في (عيون المعجزات): وقد ذكر ذلك في معرض الحديث عن كتب للسيد المرتضى علم الهدى أبي القاسم علي بن الحسين الموسوي رحمه الله فقال: (وكتاب «عيون المعجزات» يُنسب إليه، ولم يَثبت عندي إلا أنه كتابٌ لطيف، عندنا منه نسخة قديمة ولعلّه مِن مؤلفات بعض قدماء المحدثين، يروي

عن أبي علي محمد بن هشام وعن محمد بن علي بن إبراهيم)[1]، فهو وجادة ومختلف في مؤلفه.

سماحة الشيخ مسلم الداوري -دامت بركاته- في (إثبات الوصية): (والطريق إلى الكتاب غير معلوم، ولم يتعرض له النجاشي، أو الشيخ، ولم تحرز شهرة الكتاب)[2]، وقد شكك سماحة السيد موسى الزنجاني دام ظله في نسبة كتاب (إثبات الوصية) للمسعودي صاحب (مروج الذهب)[3].

فنحن الآن أمام كتابين اعتمد عليهما الكاتب وكلا الكتابين قد وصلا بالوجادة، وما أورده على (إثبات الرجعة) يَرِدُ عليهما، فإن أول ظهور لكتاب (إثبات الوصية) منسوباً للمسعودي كان في القرن الحادي عشر الهجري على يد العلامة المجلسي، ولكن الغريب أن العلامة المجلسي لم ينقل في موسوعته الضخمة عن هذا الكتاب إلا في مواضع يسيرة جداً لا تتجاوز عدد أصابع اليد[4]، على الرغم من أن الكتاب مشحون بالأخبار عن أهل البيت عليهم السلام [5] .

إذن ما أشكل به الكاتب قد مارسه، فإنه قد اعتمد على كتاب (إثبات الوصية) مع أنَّ الوجادة التي جعلها الكاتب قدحاً في الاعتماد على كتاب (إثبات الرجعة) للفضل بن شاذان قد غضَّ الطرف عنها في كتابين وعوّل على قول تفردا به، فهل

(١) بحار الأنوار (ط - بيروت)، ج١، ص: ١١.

(٢) أصول علم الرجال، ص:٣٥٦.

(٣) من سير العلماء على لسان السيد موسى الزنجاني، ص:١٣=١٥.

(٤) انظر بحار الأنوار، ج٢٥ ، ص:٢٥، ب١ ح٤٦، ج٢٨، ص:٣٠٧ ، ب٤ ح٥٠ ، ج٥٤ ، ص:١٧١، ب١ ح١١٨.

(٥) انظر مجلة الخزانة، العدد ٧ ، مقالة بعنوان (كتاب إثبات الوصية للمسعودي أو الشلمغاني ؟) .

يرفع يديه عن الكتابين الآن؟!

ثانياً: أن كون الكتاب واصلاً بالوجادة لا يمنع من الاعتماد عليه، فإن "كثيراً من النسخ الواصلة إلى المتأخرين من تأليفات المتقدمين كأكثر كتب الصدوق والمفيد والمرتضى والشيخ، فضلاً عن كتب من تقدمهم كالجعفريات، ومسائل علي بن جعفر، والمحاسن للبرقي وغيرها لم يصل إلى العلامة المجلسي وصاحب الوسائل ومن تأخر عنهم بطريق السماع أو القراءة أو المناولة أو نحوها طبقة بعد طبقة إلى أن ينتهي إلى مؤلف الكتاب، بل وصل في الغالب بطريق الوجادة حيث كان يعثر على نسخة ـ أو أزيد ـ من كتاب فيتم الاعتماد عليها والنقل عنها وتداولها واستنساخها، وربما تصبح هي النسخة الأم لعشرات النسخ اللاحقة، ويخرج الكتاب عن كونه نادر الوجود إلى كتاب شائع النسخ متداوله[1].

وبالجملة: إن مجرد كون نسخة الكتاب قد وصلت إلى المتأخرين بطريق الوجادة، وكونها مصدّرة باسم شخص أو أشخاص غير موثقين لا يكون مانعاً من الاعتماد عليها، نعم لا بد من توفر قرائن وشواهد كافية تورث الوثوق بصحتها[2].

ثالثاً: لقد كفانا التعليق على هذه الملاحظات سماحة السيد محمد رضا السيستاني – دامت بركاته – فقال معلقاً على النسخة المتداولة من كتاب (الفضل بن شاذان)

---

(١) ومما يشير إلى قلة نسخ غالب كتب المتقدمين قبل عصر العلامة المجلسي ما ذكره المحقق الأردبيلي قدس سره ضمن كلام له في مجمع الفائدة (ج:٥، ص:٩) قائلاً: إنه الآن مثلاً ما بقي من قريب من مائتي كتاب للشيخ المفيد.. إلا المقنعة في بعض البلاد، ومن ثلاثمائة تقريباً من كتب الصدوق.. إلا من لا يحضره الفقيه وثواب الأعمال في بعض البلاد وما ذكره في كتابه الأمالي والمجالس وكتاب الاعتقادات وهي موجودة أيضاً، انتهى.

(٢) قبسات من علم الرجال، ج٢، ص:١١٥، بتصرف.

بشكل عام، وعلى رواية (محمد بن عبد الجبار) بشكل خاص، ما هذا نصه:

(كتاب إثبات الرجعة من مؤلفات (الفضل بن شاذان) أحد أجلة أصحابنا الفقهاء والمتكلمين، كما نصّ على ذلك النجاشي والشيخ (قدس سرهما) [١].

وهذا الكتاب لم تصل نسخته إلى المحدث النوري رحمه الله، ولكن الملاحظ أنه أورد عمّا سمّاه بكتاب (الغيبة) للفضل بن شاذان عدّة روايات، منها ما رواه[٢] بسنده عن محمد بن عبد الجبار أنه قال: قلت لسيدي الحسن بن علي عليهما السلام: يا ابن رسول الله ـ جعلت فداك ـ أحب أن أعلم من الإمام وحجة الله على عباده من بعدك؟ قال: «إن الإمام والحجة بعدي ابني سمي رسول الله صلى الله عليه وآله وكنيّه، الذي هو خاتم حجج الله وآخر خلفائه..».

وهذه الرواية قد أخرج صدرها الحر العاملي رحمه الله [٣] عن الفضل بن شاذان في كتاب إثبات الرجعة.

ومصدر المحدّث النوري رحمه الله هو كتاب (كفاية المهتدي) للسيد محمد مير لوحي السبزواري الذي كان من علماء أصفهان المعاصرين للعلامة المجلسي، وكان عنده العديد من الكتب المخطوطة، ومنها كتاب (إثبات الرجعة) للفضل بن شاذان وكتاب الجامع للبزنطي، ولكنه لم يسمح للعلامة المجلسي رحمه الله بالاطلاع عليها والنقل عنها في موسوعة البحار، وقد تلفت تلك المخطوطات – مع الأسف– ولم

---

(١) رجال النجاشي ص:٣٠٧، فهرست كتب الشيعة وأصولهم ص:٣٦١.

(٢) مستدرك وسائل الشيعة ج:١٢ ص:٢٨٠ـ٢٨١.

(٣) إثبات الهداة ج:٥ ص:١٩٦.

تصل إلى أيدي المتأخرين.

ولكن الملاحظ أنه أدرج في كتابه (كفاية المهتدي) -الذي هو بالفارسية- عدداً من روايات الفضل بن شاذان في (إثبات الرجعة)، وهذا الكتاب ترجم إلى العربية بعنوان (مختصر كفاية المهتدي) وهو يتضمن الرواية المذكورة، ولكن ورد في النسخة المطبوعة منه (محمد بن زيد الجبار)[1]، وهو تصحيف، والصحيح (محمد بن عبد الجبار) كما أورده المحدث النوري رحمه الله .

ومهما يكن، فإن ما سماه المحدّث النوري بكتاب (الغيبة) لابن شاذان هو كتاب (إثبات الرجعة) الذي حكى عنه السيد محمد مير لوحي السبزواري، ولم تكن نسخة هذا الكتاب عند المحدث النوري رحمه الله - كما تقدم - وإنما حكى عنه بواسطة كتاب (كفاية المهتدي) كما صرح بذلك في كتابه (النجم الثاقب)[2].

وأما الحر العاملي فمصدره فيما حكاه عن (إثبات الرجعة) هو ما وصل إليه من مختصر هذا الكتاب، وتوجد نسخة منه في مكتبة السيد الحكيم قدس سره في النجف الأشرف، ولكن يظهر بمراجعتها أن ما ورد فيها ليس سوى ما ذكر في كتاب (كفاية المهتدي) عن الفضل بن شاذان في (إثبات الرجعة) فهو منتزع من الكتاب المذكور، ولم يطلع صاحبه على أصل كتاب ابن شاذان ليقوم باختصاره.

وقد تحصل مما تقدّم: أن مصدر الرواية المتقدّمة هو النسخة التي وصلت إلى السيد مير لوحي السبزواري مما سمّاه بـ(إثبات الرجعة) لابن شاذان، ولا تتوفر

(١) مختصر كفاية المهتدي ص:١٠٧.

(٢) النجم الثاقب (المقدمة) ج:١ ص:١٢٠ (النسخة المعربة).

معلومات عن تلك النسخة تؤكد أنها بالفعل نسخة صحيحة من كتاب الفضل. ولكن الملاحظ أن أسانيد الروايات التي أوردها عنه في (كفاية المهتدي) تناسب أن تكون من مروياته، حيث إنها تبدأ بأسماء مشايخه، نعم تمّ الابتداء في بعضها بمن هو في طبقته -وهي الطبقة السابعة- وإن كان أقدم منه بعض الشيء كمحمد بن عبد الجبار المذكور -وهو محمد بن أبي الصهبان القمي، الثقة الجليل- ولكن هذا لا يضر، فإن نقل راوٍ عن آخر وهما من طبقة واحدة مما يقع أحياناً، ولا سيما بالنسبة إلى بعض القضايا التي تحظى بأهمية خاصة، كما في مورد الرواية المذكورة.

وفي ضوء ذلك وملاحظة سائر الشواهد والقرائن ربما يحصل الاطمئنان بكون ما وصل إلى السيد مير لوحي السبزواري كان بالفعل نسخة من كتاب إثبات الرجعة) لابن شاذان، فتكون الرواية المذكورة معتبرة ويمكن الاعتماد عليها)[1]، انتهى كلامه دامت بركاته.

إذن يُمكن الاطمئنان بالنسخة الواصلة إلى السيد مير لوحي السبزواري، وبهذا تكون رواية الفضل بن شاذان عن محمد بن عبدالجبار معتبرة ويمكن الاعتماد عليها[2]، وهذه الرواية تؤكد أن السيدة نرجس عليها السلام هي ابنة ابن قيصر ملك الروم، وبهذا تؤكد وتعضد شيئاً مما ورد في رواية الرهني، والرواية الأخرى أيضاً حالها كحال هذه الرواية، فهي مما وصل للسيد مير لوحي السبزواري، وهي تذكر اسم (مليكة)، فتعضد رواية الرهني من هذه الجهة أيضاً.

---

(١) قبسات من علم الرجال، ج٣ ، ص:٢٨٣.

(٢) النقطة الثالثة التي أثارها الكاتب وهي عدم وجود روايات أخرى للفضل بن شاذان عن محمد بن عبدالجبار قد ورد في كلام السيد محمد رضا السيستاني – دامت بركاته – المذكور أعلاه ما يكفي لدفعها ، ومع هذا سيأتي ما يدفعها في قسم (الاستفهامات).

المحطة الرابعة: مناقشة القرائن الأخرى التي جعلها الكاتب مرجحة.

من الأمور التي جعلها الكاتب مرجّحات لما ذكره من قول هو مناسبته لحال أم الإمام عليها السلام، إذ إنها تعطي -بحسب رأيه- صورة تليق بشأنها:

- أنها ولدت على الإسلام.
- تربت في بيت الوحي.
- أدبتها حكيمة بنت الجواد.
- لم يمسها رجل ولم تنكشف على أحد قبل.

بخلاف رواية الرهني، حيث يقول الكاتب أن قبولها يعني الوقوع أمام عدّة عقبات لا تناسب شأن الإمامة:

- أنها ولدت على الشرك.
- تربت في بلاط الطاغية.
- تملكها نخاس.
- حديثة عهد بالإسلام.

وهذه الأمور يراها الكاتب أنها لا تتناسب مع أم خاتم الأوصياء عليه السلام الذي يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما مُلئت ظلماً وجورا.

» **التعليق**:

ولي أن أعلق على هذه المحطة بثلاثة أشياء:

الأول: لا بُد من التفريق بين ثبوت كون أم الإمام عليها السلام رومية وبين رواية

الرهني وثبوتها، فهنا مغالطة يجب أن لا تُمرر، فقد ذكرنا أننا لو تنزلنا وقلنا بأن الرواية فيها كذب فإن هذا لا يعني أن الرواية بتمامها كاذبة في كل الجزئيات، وكون أم الإمام عليهما السلام (رومية) ليس متوقفاً فقط على رواية الرهني، فنحن عندنا رواية الرهني وعندنا رواية الفضل بن شاذان أيضاً، ولذا قلنا إن إحدى روايتي ابن شاذان تدل على المطلوب وهي لها قيمتها واعتبارها، ومن جهةٍ أخرى فإن كلتيهما تُعضِدان رواية الرهني في بعض الجزئيات.

الثاني: أن وجود بعض العقبات بدواً لا يعني أن الرواية لا قيمة لها، وما جُعل عقبات لا يمكن قبوله خصوصاً مع النظر إلى لوازمه؛ فإن ما جعله عقبات يرد أيضاً على بقية أمهات الأئمة عليهم السلام، فبعضهن جواري وقد اشترين من سوق النخاسة، فلا أدري أنجعل هذا مطعناً في أمهات الأئمة عليهم السلام؟!! فماذا يَقول عن أم الإمام زين العابدين عليه السلام، والإمام الكاظم عليه السلام، والإمام الرضا عليه السلام والإمام الجواد عليه السلام وهكذا بقية الأئمة من بعده؟! فما يجيب به هناك يُجابُ به هنا، فنحن نَرى أن أمهات الأئمة وإن كانت الظروف لوصولهن لبيت الرسالة صعبة إلا أن كلمات أهل البيت عليهم السلام تؤكد أن أم المعصوم تعيش تحت الحراسة والرعاية الإلهية من البدء، بحيث يوكل الله تعالى أملاكاً تحرسها وتدرأ عنها شوائب الأقذار، فقد ورد عن إمامنا الصادق عليه السلام أنه قال: (حَمِيدَةُ مُصَفَّاةٌ مِنَ الْأَدْنَاسِ كَسَبِيكَةِ الذَّهَبِ، **مَا زَالَتِ الْأَمْلَاكُ تَحْرُسُهَا حَتَّى أُدِّيَتْ إِلَيَّ؛ كَرَامَةً مِنَ اللهِ لِي والْحُجَّةِ مِنْ بَعْدِي**)[1]، فهذا شأن أمهات الأئمة، والسبي ما هو إلا طريق لوصولها إلى بيت الرسالة والله يُوكل بها من يحفظها.

---

(١) الكافي (ط - دار الحديث)، ج٢، ص: ٥٤٢.

ونظيره حفظ نساء الحسين عليه السلام وأهل بيته من توابع السبي والتعرض إليهن، فإنه كما ورد في وداع سيد الشهداء الحسين عليه السلام الأخير، أنه قال: (استعدوا للبلاء واعلموا أن الله تعالى حاميكم وحافظكم وسينجيكم من شر الأعداء ويجعلُ عاقبة أمركم إلى خير..)[1]، فإن بلاء السبي أمر واقع (شاء الله أن يراهن سبايا)، والسباة الأجلاف كانوا لا يتورعون عن شيء فإن جلهم قد شارك في واقعة الحرة، وبحسب ما ذكره بعض المؤرخين أن ١٠٠٠ امرأة بكر حملت بالزنا[2] - والعياذ بالله - سوى الثيبات، وسوى من لم يحملن من الأبكار، فكم المجموع الواقعي؟!

أما نساء الحسين عليه السلام فكان حالهنّ كما أخبر الحسين عليه السلام: (واعلموا أن الله تعالى حاميكم وحافظكم وسينجيكم من شر الأعداء ويجعلُ عاقبة أمركم إلى خير)، وكذلك الحال أيضاً بالنسبة لأمهات الأئمة عليهم السلام.

---

(١) مقتل الحسين عليه السلام للسيد المقرم، ص: ٢٩٠.

(٢)ذكر السيوطي في تاريخ الخلفاء: (وافتضّ فيها ألف عذْراء) [تاريخ الخلفاء للسيوطي / ٢٠٩]، وذكر سبط بن الجوزي عن المدائني في كتاب (الحرة عن الزهري) ما نصه: وذكر المدايني عن أبي قرة قال: قال هشام بن حسان: ولدت ألف امرأة بعد الحرة من غير زوج وغير المدايني يقول عشرة آلاف امرأة. [تذكرة الخواص لسبط بن الجوي / ٢٥٩ ـ ٢٦٠ ولعل وجه الجمع بين الخبرين أنَّ العشرة آلاف هم المجموع من العذارى وغيرهن، ونقل هذا الخبر ابن كثير في البداية والنهاية ج٨/ ٢٤٢، نقل ابن كثير في البداية والنهاية أن مسلم بن عقبة «دعا الناس للبيعة عن أنهم خول ليزيد ويحكم في دمائهم وأموالهم وأهليهم ما شاء» ج٨/ ٢٤٣، وفي الأخبار الطوال بايع على أنكم فيء لأمير المؤمنين،٢٦٥ ونقل الذهبي في تاريخ الإسلام ما يقرب من نص البداية والنهاية في أحداث ٦٤ هـ/ ٢٩ ، تهذيب التهذيب ج٢/ ٣١٦ ، راجع أخبار مكّة لأبي الوليد الأزرقي ج١/ ٢٠٢ .]، وذكر الشيخ عباس القمي رحمه الله ما نصه: (روي أنهم ارتكبوا الزنى في مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله!! ويروي المدائني أن ألف امرأة ممن لا أزواج لهن وضعن بعد وقعة الحرة أبناء زنى فأسمينهم (أولاد الحرّة)، وعلى قول آخر: عشرة آلاف امرأة، وفي (أخبار الدول) للقرماني أن ألف بنت باكر قد جرى اغتصابهن!!...) [منتهى الآمال، ج٣، ص: ٦٨].

الثالث: أن ما ذكره من ميّزات في القول الذي رجحه من قبيل:

إنها تربت في بيت الوحي بحيث أدبتها حكيمة عليها السلام: لا تخالفه رواية الرهني بل تؤكد عليه، وبضم الرواية الأخرى التي ذكرها الصدوق رحمه الله ازداد تأكيد المعنى، فإن في رواية الرهني أنَّ الإمام الهادي عليه السلام أوكل أمر السيدة نرجس عليها السلام إلى السيدة حكيمة عليها السلام «فَقَالَ لَهَا مَوْلَانَا: يَا بِنْتَ رَسُولِ الله أَخْرِجِيهَا إِلَى مَنْزِلِكِ وَ عَلِّمِيهَا الْفَرَائِضَ وَ السُّنَنَ فَإِنَّهَا زَوْجَةُ أَبِي مُحَمَّدٍ وَأُمُّ الْقَائِمِ عليه السلام» حتى عُرفت بأنها جارية السيدة حكيمة عليها السلام، وأما ما ذكره من قبيل تربيها في بيت طاغية فإن ذلك لا يضرها، ولك في امرأة فرعون خير مثال على ذلك حتى صارت من النساء الكاملات، وجعلها الله مثلاً للذين آمنوا[1] .

وأما أنها لم يمسها رجل ولم تنكشف على أحد: فإنَّ رواية الرهني ليس فيها دلالة على أنها كانت تنكشف على أحد، بل الرواية تؤكد على عفافها، فمن جهة اللباس كانت تلبس ثوباً هكذا وصفه: (لَابِسَةً حَرِيرَتَيْنِ صَفِيقَتَيْنِ تَمْتَنِعُ مِنَ السُّفُورِ وَلَمْسِ الْمُعْتَرِضِ)، والثوب الصفيق هو خلاف الرقيق، أي الغليظ ، وقد ورد في خبر أمير المؤمنين عليه السلام المعروف بـ (حديث الأربعمئة)، قال: (عَلَيْكُمْ بِالصَّفِيقِ مِنَ الثِّيَابِ فَإِنَّ مَنْ رَقَّ ثَوْبُهُ رَقَّ دِينُه)[2]، وعلى هذا تسالمت كلمات الفقهاء[3]، بل

(١) ﴿وَضَرَبَ اللهُ مَثَلاً لِلَّذِينَ آمَنُوا امْرَأَتَ فِرْعَوْنَ إِذْ قَالَتْ رَبِّ ابْنِ لِي عِنْدَكَ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ وَنَجِّنِي مِنْ فِرْعَوْنَ وَعَمَلِهِ وَنَجِّنِي مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ [التحريم: ١١].

(٢) وسائل الشيعة ج٤، ص:٣٨٩.

(٣) السيد الخوئي قدس سره قال: و الصفيق: الغليظ، قبال الصقيل أي الخفيف [موسوعة السيد الخوئي، ج١٢، ص: ٩٢]، الشيخ محمد حسن (صاحب الجواهر) قال: بل مقتضاه ثبوت البأس في غير الكثيف و الصفيق و إن لم يسم رقيقاً. [جواهر الكلام، ج٨، ص:٢٣٦]، وغيرها من كلمات الأعلام.

يفهم من كلام بعضهم أن الصفيق لغلظته يحجب الروائح[1]، ولذا كان النخاس- لأنها كانت تتعفف- "يَضْرِبُهَا فَتَصْرَخُ صَرْخَةً رُومِيَّةً فَاعْلَمْ أَنَّهَا تَقُولُ **وَا هَتْكَ سِتْرَاهْ** فَيَقُولُ بَعْضُ **الْمُبْتَاعِينَ** عَلَيَّ بِثَلَاثِمِائَةِ دِينَارٍ فَقَدْ **زَادَنِي الْعَفَافُ فِيهَا رَغْبَةً**".

إذن هذه الإشكالية التي ذكرها الكاتب من أن ما تبناه من قول لا يشتمل على عقبات بينما الأخرى تشتمل على عقبات فعليها يُرجح الأولى على الثانية غيرُ كافٍ، ونحن قد ذكرنا أن أصل نسبتها إلى الروم ليس متوقفاً على خبر الرهني، فإن كانت بعض الجزئيات لا تُقبل لا يعني عدم كونها رومية، وقضية الإمام المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف في الأساس مليئة بالعقبات من أولها لآخرها، ولا شك أن التعتيم الذي طال ولادة الإمام عليه السلام لم يكن منحصراً بولادته فقط بل انجر إلى أمه عليها السلام.

(1) مدارك الأحكام ج٧، ص: ٣٢٥، قال رحمه الله: (و لو فرش فوقه ثوب صفيق يمنع الرائحة و المباشرة جاز).

القسم السادس: استفهامات

هناك بعض الاستفهامات - أو الإشكالات- التي قد تخطر في بعض الأذهان فيما يرتبط ببعض جهات البحث، وقد وجدنا من الأفضل التطرق إلى بعضها:

الاستفهام الأول:

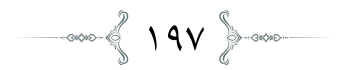
لماذا الدفاع عن كون السيدة نرجس عليها السلام رومية؟ ألا يكون لها فضل إلا إذا انتسبت إلى السلاطين أو إلى نسب شريف، فتكون منتسبة من جهة إلى قيصر الروم، ومن جهة أخرى إلى المسيح عليه السلام فتكون بالتالي من عائلتين كريمتين؟

» **الجواب:**

إن كون السيدة نرجس عليها السلام رومية أو غير ذلك ليس هو الذي يرفع المرء ويضعه بل ولن يمس جلالة مقامها وقدرها، والدين الإسلامي لا يرفع إنساناً أو يضعه لنسبه، فإن ميزان التفاضل بين الناس قائمٌ على التقوى ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾[1]، وانتخابها لأن تكون أمّا لإمام الزمان كاشفٌ بالإن عن أنها لعلى قدرٍ عظيم، فَليست المسألة مسألة نسب.

وإنما المسألة مسألة بحث علمي، فإن أي بحث يُريد أن يغير تاريخاً معيناً إذا كان غير مبنيٍ على مقدمات صحيحة ومنهجية واضحة فإنه يُناقش ويعلق عليه،

(١) [الحجرات : ٣١]



وهذا – كما هو واضح– لا علاقة له بمسألة النسب الكريم وغيره، وتتأكد ضرورة البحث والرد لما أشرنا إليه في بدء البحث من أن مسألة السيدة نرجس عليها السلام في بعض جوانبها وإن كانت تاريخية، ويظهر منها الارتباط بالنسب، إلا أنَّ لها مساساً بمسألة عقائدية، وهي ما يرتبط بإمام الزمان عجل الله تعالى فرجه الشريف، ومن أفضل سُبل بَذرِ التشكيك في قلوب المؤمنين هو التاريخ، فلا يُمكن أن يُترك الأمر الذي اشتهر عند الطائفة لقرون فقط لأجل بحثٍ صُبغ بأنه جاء بنتائج جديدة.

الاستفهام الثاني:

إذا كانت رواية الرهني معتبرة عند المتقدمين، فلماذا لم ينقلها المعاصرون لمحمد بن بحر الشيباني، كالشيخ الكليني والمسعودي والنعماني وغيرهم من الأصحاب؟ وكذلك الكلام بالنسبة لرواية الفضل بن شاذان؟

» **الجواب**:

إنَّ هذا الاستفهام مبتنٍ على مغالطة، وهي أن هؤلاء الأعلام رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ قد رووا كل الروايات التي وقعت بين أيديهم، وهو غير صحيح كما سيأتي، ويمكن دفعه بالالتفات إلى أمرين:

الأول: إنَّ عدم نقل أمثال الشيخ الكليني والمسعودي والنعماني وأضرابهم من الأصحاب لا يمكن أن يُتخذ كدليل على ضعف السند أو عدم الاعتبار لهذه الرواية، نعم –على بعض المباني– لو أن أحدهم وصلته الرواية ومع ذلك أعرض عنها فإن ذلك قد يكون خادشاً في اعتبارها، وفي مثل موردنا لا يُمكن أن تُدعى مثل هذه الدعوى في جملة من الأعلام المعاصرين للرهني أو القريبين من عصره، إذ أنَّ الشيخ الصدوق رحمه الله قد نقل الرواية بل وأفردها في الباب المختص بالحديث عن السيدة نرجس عليها السلام، وكذا الشيخ الطوسي رحمه الله ، وغيرهما من الأعلام، وهكذا هو الكلام في رواية الفضل بن شاذان.

الثاني: إنَّ محمد بن بحر الرهني عاش في خراسان، وكانت أكثر كتبه فيها، وسكن أيضاً في كرمان، وعلى الرغم من معاصرته للكليني والمسعودي إلا أن الظاهر أنهما لم يلتقيا بالرهني، فالكليني مثلاً على الرغم من مجيئه للري ومكوثه في قم لفترة من

الزمن ثم مجيئه لبغداد إلا أننا لا نَجد للشيباني ذكراً في الكافي مثلاً، أما المسعودي فقَدْ نَشأ في بغداد وأقام بِها، وكان رحالةً في طلب العلم والاستكشاف، فجاب البلدان شرقها وغربها، فمن العراق إلى فارس إلى بلاد السند ومن ثم الهند، إلى عمان واليمن ثم إلى حلب ودمشق وغير ذلك الكثير من المناطق، حتى انتهى الأمر به إلى أن توفي في مصر سنة (٣٤٥هـ) أو (٣٤٦هـ) ، فهو رجل كثير الترحال، وقد عاش مدة من عمره بين المخالفين حتى ظُنَّ أنه منهم، بل ذهب بعض المحققين إلى أن المسعودي كان عامياً متشيعاً، وبعض آخر من المحققين إلى أن هناك شخصيتين بهذا الاسم[١].

أما النعماني فقد كفانا الجواب في مقدمة كتابه (الغيبة)، حيث قال: (وقد جمعت في هذا الكتاب ما وفق الله جمعه من الأحاديث التي رواها الشيوخ عن أمير المؤمنين والأئمة الصادقين عليهم السلام في الغيبة وغيرها مما سبيله أن ينضاف إلى ما روي فيها بحسب ما حضر في الوقت إذ لم يحضرني جميع ما رويته في ذلك لبعده عني وأن حفظي لم يشمل عليه والذي رواه الناس من ذلك أكثر وأعظم مما رويته ويصغر ويقل عنه ما عندي)[٢]، وكلامه صريح في أن هناك روايات كثيرة عنده لم يتعرض لها.

وأما الفضل بن شاذان فقد توفي سنة ٢٦٠هـ ، وذُكر أنه صنف ١٨٠ مصنفاً، فليس بالضرورة أن يقف هؤلاء الأجلاء على هذه الرواية، بل ليس بين أيدينا ما

---

(١) انظر مجلة الخزانة، العدد ٧ ، مقالة بعنوان (كتاب إثبات الوصية للمسعودي أو الشلمغاني ؟) ص٧٧.

(٢) الغيبة للنعماني، النص، ص: ٢٩.

يقول بأن الأجلاء كالشيخ الكليني وغيره قد أخذوا ميثاقاً بإيراد كل ما يجدوه في الجوامع الأولية في جواميعهم التي بأيدينا؟!

وقد أكد السيد البروجردي قدس سره خريت هذه الصناعة مراراً وتكراراً على أن الأصحاب لم يستقصوا تمام الأخبار المأثورة عن الأئمة عليهم السلام، بل بعض الأخبار كان موجوداً في الجوامع الأولية، ولم يكن منقولاً في الجوامع الأربعة الثانوية، وذكر عدّة بيانات تؤكد هذا المعنى:

منها قوله: (**فإن قلت**: لو كان في المسألة نص فلم لم يودعوها في جوامعهم؟

قلت: قد أشرنا مراراً إلى أن بناء مثل الكليني والشيخ والصدوق قدس سرهم لم يكن على إيداع جميع ما وجدوه في الجوامع الأولية في جوامعهم التي بأيدينا، ولعل المتتبع في فقه الشيعة الإمامية يعثر على أكثر من خمسمائة مسألة أفتى فيها المشايخ طراً بفتوى يستكشف بسببها وجود النص فيها مع عدم كونه مذكورا في جوامعهم التي ألفوها لضبط الأحاديث.

ويشهد لذلك وجود أخبار كثيرة في جامع مع عدم ذكرها في جامع آخر. ولعل الوجه في ذلك أن بناءهم لم يكن على نقل جميع ما يجدونه في الجوامع الأولية، بل على نقل خصوص ما كان لهم طريق مسلسل إلى رواتها.

وبالجملة لا ينبغي لأحد أن يرتاب في أن الجوامع الأولية التي ألفها الطبقة السادسة من أصحابنا كانت مشتملة على أخبار كثيرة لم يودعها المشايخ الثلاثة في الجوامع الأربعة التي بأيدينا. ولا يخفى أن المحقق والعلامة قدس سرهما أيضا قد عثرا على هذه النكتة، ولذلك تراهما في نظائر هذه المسألة يعتمدان على فتوى

الأقدمين ويستكشفان بذلك وجود النص)[1]

ومنها قوله: (وربّما يتعجب من ذلك من لا يقف على الحال، و لكن ليس هناك موضع للتعجب بعد ما قلنا مكرراً: من أن الجوامع الأربعة الموجودة بأيدينا لم يستقصوا تمام الروايات الواردة عن المعصومين عليهم السلام، و الحال أن صاحب الجوامع الأولية في عصر الرضا عليه السلام المعروفة بالأصول الأربع مائة رواها، وأقوى شاهد على عدم استقصائهم هو أن من راجع هذه الأصول الأربعة يرى خلوّ الفقيه والكافي من روايات كثيرة جمعها في التهذيب، وكذا وصل كتاب نوادر محمد بن عيسى بيد المحقق الحلّي، والحال أنّه لم يكن عند المشايخ المتقدمين على هذا المحقق)[2]

---

(١) البدر الزاهر، ص:٢٩٣.

(٢) تبيان الصلاة، ج٢ ، ص: ١٢٨.

الاستفهام الثالث:

أن المشتهر عند الشيعة أن اسم أم الإمام عليها السلام هو (نرجس)، ولكن إذا كانت رواية الرهني معتمدة كان يجب أن ينتشر اسم (مليكة)، ويُلتزم به.

» **الجواب**:

أولاً: أن رواية الرهني نفسها ذكرت الاسمين، فهي اسمها (مليكة بنت يشوعا بن قيصر ملك الروم)، وأيضاً: (وَقَدْ سَأَلَنِي الشَّيْخُ الَّذِي وَقَعْتُ إِلَيْهِ فِي سَهْمِ الْغَنِيمَةِ عَنِ اسْمِي فَأَنْكَرْتُهُ وَقُلْتُ نَرْجِس).

ثانياً: إنَّ رواية الفضل بن شاذان تؤكد أن الاسمين لها عليها السلام، قال: (حدثنا محمد بن علي بن حمزة بن الحسن بن عبيد الله بن العباس بن علي بن أبي طالب عليه السلام، قال: سمعت أبا محمد عليه السلام يقول: قد وُلد ولي الله وحجته على عباده وخليفتي من بعدي مختونا ليلة النصف من شعبان سنة خمس وخمسين ومائتين عند طلوع الفجر، وكان أول من غسله رضوان خازن الجنان مع جمع من الملائكة المقربين بماء الكوثر والسلسبيل، ثم غسلته عمتي حكيمة بنت محمد بن علي الرضا عليهما السلام. فسئل محمد بن علي بن حمزة عن أمه عليه السلام، قال: أمه مليكة التي يقال لها في بعض الأيام: سوسن، وفي بعضها: ريحانة، وكان صقيل ونرجس أيضاً من أسمائها)[1].

---

(١)مختصر إثبات الرجعة للفضل بن شاذان، المنشور في مجلة (تراثنا) ج١٥، ص:٢١١، ونقل الشيخ الحر العاملي جزءاً منها في إثبات الهداة بالنصوص والمعجزات، ج٥، ص: ١٩٧، النجم الثاقب (النسخة المعربة) ج١، ص:١٣٥، مختصر كفاية المهتدي، ص:١٢٥، كشف الحق (الأربعون)، ص:٣٣.

الاستفهام الرابع:

ذكر السيد الخوئي قدس سره أن الفضل بن شاذان روى عن الرضا عليه السلام بينما محمد بن عبدالجبار المعني هنا هو المعروف بـ(محمد ابن أبي الصهبان) وهو من أصحاب العسكري عليه السلام فكيف يروي من كان من أصحاب الإمام الرضا عليه السلام عمن هو من أصحاب الإمام العسكري عليه السلام وبينهما على أقل التقادير طبقتان، والطبقة تعادل سبعين سنة على الأقل، فلو قلنا بأن الفضل بن شاذان كان من المعمرين، وافترضنا أنه حدّث عن الرضا عليه السلام وعمره ١٨ سنة فإنه يلزم من ذلك أن يكون عمر الفضل بن شاذان يوم روى عن محمد بن عبدالجبار عن ١٥٩ سنة تقريباً، وهذا مستحيل، مما يعني أن في السند قلباً، وهذا خير شاهد للتشكيك في كون النسخة الواصلة للشيخ الحر العاملي والسيد مير اللوحي هي فعلاً نسخة من (إثبات الرجعة) للفضل بن شاذان.

» **الجواب**:

أولاً: إن النتيجة التي توصل لها المستفهم—استحالة رواية الفضل بن شاذان عن محمد بن عبد الجبار للعمر الكبير- نتيجةٌ غير صحيحة، فشهادة الإمام الرضا عليه السلام في سنة (٢٠٣هـ) على ما هو مشهور، والإمام العسكري عليه السلام في سنة (٢٦٠هـ)، فلو أن الفضل بن شاذان كان سنة (٢٠٠هـ) عمره ٣٠ سنة لا ١٨ سنة، فإلى شهادة الإمام العسكري عليه السلام يكون عمره ٩٠ سنة، فأين هو المستحيل في الأمر حتى يُصار إلى القول بوجود القلب في السند؟! ثم إلى التشكيك في نسخة كتاب (إثبات الرجعة) الواصل للشيخ الحر العاملي والسيد مير اللوحي السبزواري رحمهما الله.

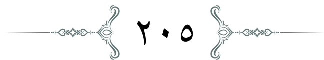
ثانياً: إن الطبقة عبارة عن جماعة من الرواة اشتركوا في السن ولقاء المشايخ، وتستفاد معرفتها من تكرار النظر ومراجعة الأسانيد، والتأمل فيها حيث ترد الأسماء مفصلة ومجملة ، والذي يظهر لي أن الكلام في الاستفهام مبني على تقسيمات قديمة للرواة، والأساس في هذه التقسيمات هو التقدير دون الضبط والتحديد، وقد اعتمدت على المتوسط في المدة الزمنية التي يمكن أن يُحدث فيها الراوي فذهبوا إلى ٧٠ سنة أو ٧٥ سنة، وقد عمد السيد البروجردي قدس سره إلى استحداث منهجية جديدة لعدم صلاحية المنهجيات السابقة، فخلص فيها إلى ذكر أن مدة الطبقة تتراوح بين خمس وثلاثين إلى أربعين عاماً [(١)]، ومن هنا يظهر الاشتباه بتحديد الطبقة بـ (٧٠ سنة) وبالتالي ضربها في (٢)، فتكون (١٤٠ سنة) وعلى ضوئها عمره لما تلقى الحديث.

ثالثاً: إنَّ السيد الخوئي قدس سره وإن اختار أن الفضل بن شاذان من أصحاب الإمام الرضا عليه السلام إلا أنه قال: (وظاهر النجاشي حيث خص والد الفضل بروايته عن الجواد عليه السلام، وعلى قول عن الرضا عليه السلام، عدم رواية الفضل عن الرضا عليه السلام، وهو أيضا ظاهر الشيخ حيث إنه لم يعد الفضل من أصحاب الرضا عليه السلام، ولا من أصحاب الجواد عليه السلام، ولكن الظاهر أن ما ذكره الصدوق هو الصحيح)[(٢)]، ولسماحة السيد السيستاني دام ظله كلام طويل الذيل في هذا، أنقله بتمامه:

- **الملاحظة الأولى**: أن الشيخ والنجاشي ذكرا هذه الرسالة -[أي رسالة العلل]- من مؤلفات الفضل ولم ينبها على أنها رواية عن الإمام عليه السلام - [أي الإمام

(١) نهاية الدراية، ص:٣٤١، طبقات الرواة – دراسة وتحليل، ص:٥٩.

(٢) معجم رجال الحديث ج١٤، ١٣٧٢، ص: ٣١٨.



الرضا عليه السلام]– مع أن من عادتهما التنبيه على ذلك في نظائرها. والصدوق أيضاً عند نقله للرسالة ابتداء أسندها إلى الفضل ثم ذكر السند المزبور الذي يدل على أنها رواية.

- **الملاحظة الثانية**: أن الفضل لم يكن من رواة الإمام الرضا عليه السلام بل لم يدرك محضره الشريف، ومقتضى ما نقله ابن قتيبة هنا أن الفضل أدرك محضر الإمام كثيراً وأنه سمع هذه الأمور منه المرة بعدة المرة، والشيء بعد الشيء، وهذا غير صحيح قطعاً. وذلك لأنه عُدّ في فهارس الرجال من أصحاب الإمامين الهادي والعسكري عليهما السلام، ولو تم ما نقله ابن قتيبة لعدوه من أصحاب الرضا عليه السلام مع أنه لم يُعد من أصحاب الجواد عليه السلام أيضاً. بل ظاهر كلماتهم أن أباه شاذان كان من أصحاب الجواد عليه السلام، قالوا: وقيل أنه -أي شاذان- روى عن الرضا عليه السلام.

قال السيد الخوئي أيده الله: (وظاهر النجاشي حيث خص والد الفضل بروايته عن الجواد عليه السلام، وعلى قول عن الرضا عليه السلام، عدم رواية الفضل عن الرضا عليه السلام، وهو أيضا ظاهر الشيخ حيث إنه لم يعد الفضل من أصحاب الرضا عليه السلام ، ولا من أصحاب الجواد عليه السلام، ولكن الظاهر أن ما ذكره الصدوق هو الصحيح وذلك لقرب عهده وطريقه إلى الفضل ويؤكد ذلك أن والد الفضل روى عن أبي الحسن الأول عليه السلام فلا بعد في رواية الفضل نفسه عن الرضا عليه السلام. فقد روى محمد بن يعقوب عن الحسين بن محمد الاشعري عن معلى بن محمد بن جمهور عن شاذان عن أبي الحسن موسى عليه السلام)

وهنا عدة نقاط يجب أن تلاحظ:

١. أنه أيده الله لم يعتبر في سائر الموارد قرب العهد من المرجحات كما اعتبره منها في هذا المقام فنراه يدفع توثيق ابن قولويه (بناءً على توثيق من في أسانيد المزار) بتضعيف النجاشي والشيخ مع أنه أقرب عهداً وهو من معاصري الصدوق تقريباً. والصدوق ليس قريب العهد من الفضل في نفسه وإنما هو أقرب عهد من الشيخ والنجاشي.

٢. أنه اعتمد في الجواب على طريق الصدوق إلى الفضل، وهذا الطريق هو الذي يصفه بعد أسطر بالضعف وسيأتي بيان ضعفه.

٣. أنه أكد ما ذكر برواية شاذان عن موسى بن جعفر عليه السلام. ويرد ذلك:

أولاً: إن من الممكن أن يكون شاذان في أوائل شبابه قد رأى الامام الكاظم عليه السلام في أواخر عهده الشريف، ويكون الفضل قد ولد في أواخر حياة أبيه كما قد يؤيده شاهد سيأتي ذكره، وعليه فتكون المدة بين ملاقاة شاذان للكاظم عليه السلام وبين ولادة فضل فضلاً عن بلوغه ورشده عشرات السنين فلا يبعد عدم معاصرته للجواد عليه السلام أيضاً.

ثانياً: أن المذكور في الفهارس أن شاذان روى عن الجواد عليه السلام. وقيل: روى عن الرضا عليه السلام فكيف يصدق ما نقله عن الكاظم عليه السلام.

ثالثاً: أن سند الرواية التي استشهد بها ضعيف جداً كما ذكره المجلسي في (مرآة العقول)، فمعلى بن محمد مضطرب الحديث والمذهب كما قال النجاشي، ومحمد بن جمهور ضعيف في الحديث فاسد المذهب وقيل فيه أشياء الله أعلم بها من عظمها كما قال النجاشي، وقال ابن الغضائري محمد بن الحسن بن جمهور أبو عبد الله

العمي غال فاسد الحديث لا يكتب حديثه، رأيت له شعراً يحلل فيه محرمات الله عز وجل)[١]، انتهى النقل عن السيد السيستاني دام ظله.

فرواية الفضل بن شاذان عن الرضا عليه السلام محل تأمل، والظاهر الخلط بينه وبين أبيه في الرواية عن الإمام الرضا عليه السلام.

رابعاً: مما ذكره السيد الخوئي قدس سره عمن روى الفضل بن شاذان ومحمد بن عبد الجبار فالظاهر أن محمد بن عبد الجبار مشارك للفضل في الطبقة، وبهذا صرح السيد البروجردي قدس سره من أنهما من الطبقة السابعة[٢]، فإننا نجد أن محمد بن عبد الجبار قد روى عمن روى عنه الفضل بن شاذان، وإليك نماذج كما ذكرها السيد قدس سره:

الفضل بن شاذان روى عن: الرضا عليه السلام، وعن أبي ثابت، **وابن أبي عمير** (وروياته عنه تبلغ ثلاثمائة وأربعة وأربعين مورداً)، وحماد، وحماد بن عيسى (وروياته عنه تبلغ مائة مورد)، وصفوان (وروياته عنه تبلغ مائة وأحد عشر مورداً)، **وصفوان بن يحيى** (وروياته عنه تبلغ مائة وتسعة وثمانين مورداً)، **وعبد الله بن جبلة،** وعبد الله بن الوليد العدني صاحب سفيان، **ومحمد بن أبي عمير، ومحمد بن سنان، ومحمد بن يحيى،** ويونس.[٣]

ومحمد بن عبد الجبار روى عن: أبي محمد عليه السلام والعسكري عليه السلام، وعن أبي جميلة، وأبي عبد الله البرقي، وأبي القاسم، وأبي القاسم الكوفي، وأبي محمد الأنصاري،

---

(١) مباحث رجالية ص: ١٤، وما بعدها.

(٢) من رسالة (طبقات المحدثين) للسيد البروجردي قدس سره، المدرجة ضمن كتاب الصلاة، ص:٥٦٧.

(٣) معجم رجال الحديث، ج١٤، ١٣٧٢، ص: ٣١٩.

وأبي محمد الدهلي، وأبي محمد الذهلي، **وابن أبي عمير**، وابن أبي نجران، وابن فضال (وروراياته عنه تبلغ ستين موردا)، وابن محبوب، وأحمد بن النضر، وإسحاق، وإسماعيل بن سهل، والحسن بن الحسين، والحسن بن الحسين اللؤلؤي، والحسن بن علي، والحسن بن علي بن فضال، وسيف بن عميرة، وصفوان (ورواياته عنه تبلغ تسعة وثلاثمائة مورد)، وصفوان بن يحيى (ورواياته عنه تبلغ ثلاثمائة وسبعة عشر مورداً)، والعباس، والعباس بن معروف، وعبد الرحمن بن أبي نجران، وعبد الرحمن بن حماد، وعبد الله بن جبلة، وعبد الله بن الصلت أبي طالب، وعبد الله بن محمد، وعبد الله الحجال، وعبيد الله الدهقان، وعلي بن إسحاق، وعلي بن حديد، وعلي بن مهزيار، وعلي بن النعمان، ومحمد بن أبي عمير، ومحمد بن إسماعيل، ومحمد بن إسماعيل بن بزيع، ومحمد بن حسان، ومحمد بن خالد، بن سالم، ومحمد بن سنان، ومحمد بن يحيى، ومنصور بن حازم، والنضر بن شعيب، والحجال)[1].

وقد روى الكشي بسنده عن سَهْل بْن بَحْر اَلْفَارِسي، قَالَ: (سَمِعْتُ اَلْفَضْلَ بْنَ شَاذَانَ آخرَ عَهْدي به، يَقُولُ: أَنَا خَلَفٌ لَمِنْ مَضَى، أَدْرَكْتُ مُحَمَّدَ بْنَ أَبي عُمَيرٍ وصَفْوَانَ بْنَ يَحْيَى وغَيْرَهُمَا، وحَمَلْتُ عَنهُمْ مُنْذُ خَمْسينَ سَنَةً. ومَضَى هِشَامُ بْنُ اَلْحَكَمِ رحمه الله وكَانَ يُونُسُ بْنُ عَبْد اَلرَّحْمَنِ رحمه الله خَلَفَهُ كَانَ يَرُدُّ عَلَى اَلْمُخَالفينَ. ثُمَّ مَضَى يُونُسُ بْنُ عَبْد اَلرَّحْمَنِ ولَمْ يُخَلِّفْ خَلَفاً غَيْرَ اَلسَّكَّاك، فَرَدَّ عَلَى اَلْمُخَالفينَ حَتَّى مَضَى رَحِمَهُ اللهُ، وَأَنَا خَلَفٌ لَهُمْ مِنْ بَعْدهِمْ رَحِمَهُمُ اللهُ)[2]، وعقب السيد السيستاني دام ظله بما نصه: ولو كان الفضل قد أدرك الرضا عليه السلام لكان الأولى أن يمدح نفسه بإدراكه

(١) معجم رجال الحديث ،ج١٧، ١٣٧٢، ص: ٢١٢.

(٢) اختيار معرفة الرجال، ج٢، ص: ٨١٨.

فإن وفاته عليه السلام قبل وفاة ابن أبي عمير وصفوان، فإدراكه له عليه السلام أهم من جهتين، وكان ينبغي أيضاً أن يقول وحملت عنهم منذ ستين بل خمس وستين سنة لأن هذا الكلام صدر عنه في أواخر أيامه كما هو ظاهر الخبر، ووفاته في سنة مائتين وستين ووفاة الامام عليه السلام في سنة ٢٠١ أو ٢٠٢ أو ٢٠٣ على اختلاف الأخبار، فلو كان قد أدركه لكان قد أدركه أيام رشده وكماله فيكون قد حمل العلم أكثر من ستين سنة.

ثم إنه يظهر من هذا الخبر أنه لم يدرك يونس بن عبد الرحمن المتوفى سنة ٢٠٨هـ وقد كان أبوه من تلامذة يونس وهو أهم ممن افتخر بإدراكهم وأقدم منهم فلو كان قد أدركه لافتخر به لسبقه وعظمته والذي لم يدرك يونس فمن البعيد أنه أدرك الإمام الرضا عليه السلام [1].

(١) مباحث رجالية، ص:١٦.

الاستفهام الخامس:

إنَّ رواية الرهني قد تكون كذبة من الرهني أو مُصدّقاً لكذبة أخبر بها بشر بن سليمان النخاس، والأخير رجل لم يُعرف عنه شيء غير ما ذُكر في الرواية، وتوافق ما ورد في الرواية مع ما ورد في التاريخ البيزنطي قد يكون مرجعه لاطلاع هذا الشخص على بعض القضايا الخاصة في الروم، كأن يكون رومياً قريباً من البلاط، أو كان أسيراً في الروم لفترة من الزمن، أو غير ذلك من الاحتمالات، فقام بنسجها وحبكها بهذه الكيفية، فبالتالي لا يكون توافق ما ورد في الرواية مع التاريخ البيزنطي مؤيداً.

» **الجواب**:

أولا: تقدم ذِكر أن الرهني رُمي بالغلو على تأمل في هذا، فلا نعيد، ولكن لم يُرمَ بالكذب والوضع.

ثانياً: أن بشراً وإن لم يرد في حقه شيء فإن بعض ما ورد في الرواية يكشف عن نوع من التفقه أو صدق الامتثال للإمام عليه السلام، فمثلاً تعبيره: (قُمْ إِلَى عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ النَّخَّاسِ وَقُلْ لَهُ إِنَّ مَعِي كِتَاباً مُلْصَقاً لِبَعْضِ الْأَشْرَافِ كَتَبَهُ بِلُغَةٍ رُومِيَّةٍ وَخَطٍّ رُومِيٍّ وَوَصَفَ فِيهِ كَرَمَهُ وَوَفَاءَهُ وَنُبْلَهُ وَسَخَاءَهُ فَنَاوِلْهَا لِتَتَأَمَّلَ مِنْهُ أَخْلَاقَ صَاحِبِهِ فَإِنْ مَالَتْ إِلَيْهِ وَرَضِيَتْهُ **فَأَنَا وَكِيلُهُ فِي ابْتِيَاعِهَا مِنْكَ**. قَالَ بِشْرُ بْنُ سُلَيْمَانَ النَّخَّاسُ: فَامْتَثَلْتُ جَمِيعَ مَا حَدَّهُ لِي مَوْلَايَ أَبُو الْحَسَنِ عليه السلام) فيؤيد ما ورد في صدر الرواية من أن الإمام قد فقهه في بعض بعض أبواب الفقه، فأن يقوم هذا الرجل بمثل هذا النسج فيكون مطلعاً على خصوصيات دار الإمام عليه السلام وذكر الأسماء، وكذا اطلاعه

على تاريخ الروم الداخلي والخارجي بذكر الأسماء والتفاصيل، وكذا ذكر أمور مختلفة تبين جانب تفقه عنده، وكل ذلك يذكره بشكل يتقاطع مع معطيات تاريخية لهو أمرٌ يبعّد احتمال كذبه.

ثالثاً: لا يمكن تمرير الكذبة إن لم يكن هناك استعدادٌ لقبولها، فلو قلنا بأن الرواية كاذبة إلا أنها في الواقع تكشف عن وجود اعتقاد بكون أم الإمام عليها السلام رومية وأن اسمها مليكة، وتؤكد على هذا روايتا الفضل بن شاذان المعتبرتان، فلو كان هناك كذب حينها سيكون في بعض التفاصيل لا أصلَ كونها رومية، وابنة ابن قيصر ملك الروم.

الخاتمة

قد اتضح من خلال ما تقدم أن دعوى وجود روايات أخرى لأصل السيدة نرجس عليها السلام هي دعوى مجانبة للصواب، ويبقى ما اشتهر بين العلماء منذ القدم من أنها عليها السلام رومية هو القول الذي لا شائبة تشوبه، وأما القول بأنها نوبية فهو قول لا أساس له ولا يبتني حتى على رواية.

ولا ينبغي أن يكون هاجس الإتيان بالجديد معمّياً على الباحثين الطريق الصحيح في التعامل مع القضايا، عقائدية كانت أو تاريخية، وكما أسلفنا في عدّة مواطن فإنَّ هذا البحث وإن كان في ظاهره تاريخياً إلا أنه يرتبط بالجانب العقائدي شئنا أم أبينا.

وأما دعوى أن باب البحث العلمي مفتوح على مصراعيه، فهذه ليست كلية بحيث يؤول الأمر إلى إحداث إرباك في أوساط المؤمنين مُبَرَّراً كُلُّ ذلك بأن هذا بحثٌ علمي والغاية لا تبرر الوسيلة!!

فإن البحث العلمي له أسسه وضوابطه ومنهجيته، ويجب أن لا يُستخف بالتراث الذي بين أيدينا، فقد بذل الأعلام أعمارهم وأنفسهم في سبيل حفظ تراث محمد وآله الطاهرين، وبذلوا جهوداً مضنية لتنقية التراث حتى يصل إلينا صافياً، ومنذ انتهاء زمان الحضور وابتداء زمن الغيبة قد أصبحت مسؤوليتهم أكبر، وصار لهم دورٌ كبيرٌ في حفظ الدين ودفع الشبهات عن المؤمنين، وقد شمروا عن سواعد الجد والاشتغال، فقاموا بجمع الروايات المتناثرة بما وسعهم، وقاموا أيضاً بتمحيص الروايات وغربلتها، حتى تجد أمثال الشيخ الكليني يبذل العمر

الطويل لجمع كتابه الكافي، والظاهر أن هذا العمر لم يكن فقط للجمع بل لأنه ﵀ كان يبذل الجهد في تنقيتها بما وسعه نظره وجهده، وكان علماؤنا يبذلون الجهد لدفع الشبهات عن قلوب المؤمنين كالشيخ الصدوق ﵀، فإنك تجده قد صرح في كتابه (كمال الدين) أنه لم يصنفه إلا لطروء الشبهة على قلوب بعض المؤمنين فانبرى وصنف هذا الكتاب ليدفع به تلك الشبهات عنهم، فعلماء مدرسة أهل البيت عليهم السلام يرابطون بالثغر الذي يلي إبليس وعفاريته، ويمنعونهم عن الخروج على ضعفاء الشيعة، وعن أن يتسلط عليهم إبليس وشيعته، كما ورد عن الصادق عليه السلام.

وأخيراً لا يُفهم من كلامنا أننا نرفض أي عملية تصحيح للمسيرة العلمية، بل نحن مع هذه المسيرة لكن بشرط اتباع منهج صحيح وواضح.

أسأل الله أن تكون هذه الكتابة نافعة لإخوتي المؤمنين، ولا ندّعي العصمة فإن العصمة لأهلها، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد وآله الطاهرين.

من أحب إرسال ملاحظة أو نقد أو غير ذلك فيمكنه ذلك عبر البريد
mohammedalmubaireek@gmail.com

المراجع العربية

١. القرآن الكريم

٢. إثبات الهداة بالنصوص والمعجزات، محمد بن حسن الشيخ الحر العاملي (ت ١١٠٤هـ)، الأعلمي، بيروت، ط (١)، ١٤٢٥ هـ.

٣. إثبات الوصية، علي بن الحسين المسعودي (ت ٣٤٦هـ)، أنصاريان، قم، ط (٣)، ١٤٢٦هـ.

٤. الأخبار الدخيلة، الشيخ محمد تقي التستري (ت ١٤١٥هـ)، تحقيق: علق عليه: علي أكبر غفاري، بدون دار النشر، بدون بلد النشر، بدون رقم الطبعة، بدون تاريخ الطبعة.

٥. الأخبار الطوال، احمد بن داود دينوري (ت ٢٨٢هـ)، تحقيق: محمد عبدالمنعم، الشريف الرضي، قم المقدسة، ط (١)، ١٣٧٣ الهجري الشمسي.

٦. إرشاد الطالب إلى تعليق المكاسب، الشيخ الميرزا جواد التبريزي (ت ١٤٢٧هـ)، مطبعه مهر، قم المقدسة، بدون رقم الطبعة، ١٣٩٩ ق.

٧. الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد، محمد بن محمد المفيد (ت ٤١٣هـ)، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام، مؤتمر الشيخ المفيد، قم، ط (١)، ١٤١٣ هـ.

٨. الأسطورة والتاريخ في التراث الشرقي القديم، محمد خليفة حسن، بدون دار النشر، بدون بلد النشر، بدون رقم الطبعة، بدون تاريخ الطبعة.

٩. الأسطورة والمعنى، فراس السواح.

١٠. أصول علم الرجال بين النظرية والتطبيق، الشيخ مسلم الداوري، تحقيق: الشيخ محمد علي صالح المعلم، ط (١)، ١٤١٦ هـ.

١١. أضواء على علم الدراية والرجال، السيد هاشم الهاشمي الگلبيگاني (ت ١٤٤٢هـ)، دار التفسير، قم المقدسة، ط (١)، ١٤٣٩ هـ.

١٢. الأعلام للزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي الدمشقي (ت ١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، ط (١٥)، ٢٠٠٢م.

١٣. إعلام الورى بأعلام الهدى (ط-قديمة)، الفضل بن الحسن الطبرسي (ت ٥٤٨هـ)، الإسلامية، طهران، ط(٣)، ١٣٩٠هـ.

١٤. أعيان الشيعة، السيد محسن أمين العاملي (ت ١٣٧١هـ)، تحقيق: حسن أمين، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، ط (١)، ١٤٠٣هـ.

١٥. الإمام المهدي من المهد إلى الظهور عج، السيد محمد كاظم القزويني (ت ١٤١٥هـ)، مؤسسة الوفاء، قم، ط (١)، ١٤٠٥ هـ.
١٦. الإمامة والتبصرة من الحيرة، محمد بن علي (الشيخ الصدوق) ابن بابويه (ت ٣٨١هـ)، تحقيق: مدرسة الإمام المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف، مدرسة الإمام المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف، قم، ط (١)، ١٤٠٤ هـ.
١٧. الإمبراطورية البيزنطية والدولة الإسلامية، د. إبراهيم العدوي (ت ٢٠٠٤م)، مكتبة نهضة مصر، مصر، ١٩٥١ م.
١٨. الأمالي(للطوسي)، محمد بن الحسن (الشيخ الطوسي) الطوسي (ت ٤٦٠هـ)، دار الثقافة، قم، ط (١)، ١٤١٤ هـ.
١٩. إيضاح الاشتباه، حسن بن يوسف العلامة الحلي (ت ٧٢٦هـ)، تحقيق: محمد حسون، جماعة المدرسين في الحوزة العلمية بقم. مؤسسة النشر الإسلامي، قم المقدسة، ط (١)، ١٤١١ هـ.
٢٠. اختيار معرفة الرجال، الشيخ محمد بن عمر الكشي (ت ٣٤٠هـ)، تحقيق: السيد مهدي الرجائي، مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قم المقدسة، ط (١)، ١٤٠٤هـ.
٢١. الاستبصار في نسب الصحابة الأنصار، عبدالله بن قدامة المقدسي (ت ٦٢٠هـ)، تحقيق: علي نويهض، دار الفكر.
٢٢. بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، محمد باقر بن محمد تقي المجلسي (ت ١١١٠هـ)، تحقيق: جمع من المحققين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط (٢)، ١٤٠٣ هـ.
٢٣. البدر الزاهر في صلاة الجمعة و المسافر، السيد حسين الطباطبائي البروجردي (ت ١٣٨٠هـ)، تحقيق: حسين علي منتظري، مكتب آية الله العظمى المنتظري، إيران.
٢٤. بيزنطة: مدينة الحضارة والنظم، طارق المنصور، دار الفكر العربي، مصر، ط (١)، ٢٠١٥م.
٢٥. تاج المواليد في مواليد الأئمة ووفياتهم (مخطوطة)، الفضل بن الحسن الطبرسي (ت ٥٤٨هـ).
٢٦. تاج المواليد في مواليد الأئمة ووفياتهم (نسخة إلكترونية)، الفضل بن الحسن الطبرسي (ت ٥٤٨هـ).

٢٧. تاريخ إربل، المبارك بن أحمد بن المبارك بن موهوب اللخمي الإربلي المعروف بابن المستوفي (ت ٦٣٧هـ)، تحقيق: سامي بن سيد خماس الصقار، دار الرشيد للنشر، العراق، ١٩٨٠م.

٢٨. تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط (١)، ١٤٢٢هـ.

٢٩. التاريخ الكبير للبخاري، محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد بن صالح بن محمد الدباسي ومركز شذا للبحوث بإشراف محمود بن عبد الفتاح النحال، الناشر المتميز للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض، ط (١)، ١٤٤٠ هـ.

٣٠. تاريخ اليعقوبي، أحمد بن إسحاق يعقوبي (ت ٢٨٤هـ)، دار صادر، بيروت، ط (٢).

٣١. تاريخ الأمم و الملوك، محمد بن جرير طبري (ت ٣١٠هـ)، تحقيق: محمد أبوالفضل ابراهيم.

٣٢. تبيان الصلاة، السيد حسين الطباطبائي البروجردي (ت ١٣٨٠هـ)، تحقيق: مقرر: گلپايگانى، علي صافي، گنج عرفان للطباعة و النشر، قم، ط (١)، ١٤٢٦هـ.

٣٣. التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة، محمد بن عبد الرحمن سخاوي (ت ٩٠٢هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (١)، ١٤١٤ هـ.

٣٤. تحفة المستفيد بتاريخ الأحساء في القديم والجديد، محمد بن عبد الله آل عبد القادر (ت ١٣٩١هـ)، مطابع الرياض، الرياض، ط (١)، ١٣٧٩ هـ.

٣٥. تذكرة الحفاظ، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي(ت ٧٤٨هـ)، وضع حواشيه: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط (١)، ١٤١٩هـ.

٣٦. ترتيب أسانيد الكافي، السيد حسين الطباطبائي البروجردي (ت ١٣٨٠هـ)، تحقيق: الشيخ محمود درياب النجفي، مؤسسة آية الله العظمى البروجردي، قم، ط (١)، ١٣٨٥ ش.ق.

٣٧. تقريرات في أصول الفقه، السيد حسين الطباطبائي البروجردي (ت ١٣٨٠هـ)، تحقيق: تقريرات الاشتهاردي، علي پناه، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم، قم، ط (١)، ١٤١٧ هـ.

٣٨. تقويم البلدان، عماد الدين إسماعيل بن محمد أبو الفداء (ت ٧٣٢هـ)، تحقيق: رينود مدرس العربية ، البارون ماك كوكين ديسلان، دار صادر، باريس، ط (١)،١٨٥٠.

٣٩. تنقيح المقال في علم الرجال (الطبعة الجديدة)، الشيخ عبدالله المامقاني (ت ١٣٥١هـ)، تحقيق: الشيخ محيي الدين المامقاني ، الشيخ محمد رضا المامقاني، مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث، قم المقدسة، ط (١)، ١٣٥١ هـ.

٤٠. تنقيح المقال في علم الرجال (رحلي)، الشيخ عبدالله المامقاني (ت ١٣٥١هـ)، مطبعة المرتضوية، ١٣٥١ هـ.

٤١. تهذيب الأحكام، محمد بن الحسن (الشيخ الطوسي) الطوسي (ت ٤٦٠هـ)، تحقيق: السيد حسن الخراسان، محمد آخوندي، دار الكتب الإسلامية، طهران، ط (٤)، ١٣٦٥ الهجري الشمسي.

٤٢. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، جمال الدين أبو الحجاج يوسف المزي (ت ٧٤٢هـ)، تحقيق: د بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط (١)،١٤٠٠ هـ.

٤٣. الثقات، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان (ت ٣٥٤هـ)، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، ط (١)، ١٣٩٣ هـ.

٤٤. جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام، محمد حسن بن باقر (صاحب الجواهر) (ت ١٢٦٦هـ)، تحقيق: رضا الاستادي عباس القوجاني، علي الآخوندي، إبراهيم الميانجي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط (٧).

٤٥. الحضارة البيزنطية، د. فاطمة قدوري الهاشم، دار النهضة العربية، بيروت، ط (١)، ٢٠٠٢م.

٤٦. حلية الأبرار في أحوال محمّد وآله الأطهار عليهم السلام، السيد هاشم بن سليمان البحراني (ت ١١٠٧هـ)، مؤسسة المعارف الإسلامية، قم، ط (١)، ١٤١١ هـ.

٤٧. حياة الإمام زين العابدين ع، السيد عبدالرزاق المقرم (ت ١٣٩١هـ)، تحقيق: العتبة الحسينية المقدسة، العتبة الحسينية المقدسة، كربلاء، ط (١)، ١٤٣٦هـ.

٤٨. الخبر الضعيف، الشيخ علي عيسى الزواد، بدون دار النشر، بدون بلد النشر، ط (١).

٤٩. الخرائج والجرائح، سعيد بن هبة الله قطب الدين الراوندي (ت ٥٧٣هـ)، تحقيق: مؤسسة الإمام المهدي عليه السلام، مؤسسة الإمام المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف، قم، ط (١)، ١٤٠٩ هـ.

٥٠. الدرر النجفية من الملتقطات اليوسفية، الشيخ يوسف بن أحمد البحراني (ت ١١٨٦هـ)، تحقيق: شركة دار المصطفى لإحياء التراث، شركة دار المصطفى لإحياء التراث، البحرين، ط (٢)، ١٤٢٨ هـ.

٥١. دلائل الإمامة(ط- حديثة)، محمد بن جرير بن رستم الطبري الآملي الصغير (ت ٥هـ)، تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية مؤسسة البعثة، البعثة، إيران؛ قم، ط (١)، ١٤١٣هـ.
٥٢. الذريعة إلى تصانيف الشيعة، محمد محسن آقا بزرگ الطهراني (ت ١٤٠٣هـ)، دار الأضواء، بيروت، ط (٣)، ١٤٠٣هـ.
٥٣. ذيل طبقات الحنابلة، عبد الرحمن بن شهاب ابن رجب البغدادي (ت ٧٩٥هـ)، تحقيق: محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، ١٣٧٢ هـ.
٥٤. الرجال لابن الغضائري، احمد بن حسين ابن غضائري (ت ٤٥٠هـ)، تحقيق: السيد محمدرضا الجلالي، مؤسسه علمى فرهنگى دار الحديث. سازمان چاپ ونشر، قم المقدسة، ط (١)، ١٣٨٠ الهجري الشمسي.
٥٥. رجال النجاشي، أحمد بن علي نجاشي (ت ٤٥٠هـ)، تحقيق: السيد موسى شبيري زنجاني، جماعة المدرسين في الحوزة العلمية بقم. مؤسسة النشر الإسلامي، قم المقدسة، ط (١)، ١٣٦٥ الهجري الشمسي.
٥٦. الرحلة العلية إلى منطقة توات، محمد باي بلعالم (ت ١٤٣٠هـ).
٥٧. الرسائل التسع، أبو القاسم نجم الدين جعفر بن الحسن المحقق الحلي (ت ٦٧٦هـ)، تحقيق: رضا الأسدي، كتابخانه عمومى آيت الله مرعشى نجفى(ره)، قم، ط (١)، ١٤١٣هـ.
٥٨. رسالة أبوية ومسائل تهمُّ طلبة الحوزة والمبلّغين، السيد محمد سعيد الحكيم (ت ١٤٤٣هـ)، دار الهلال، النجف الأشرف، ط (٤)، ١٤٢٥هـ.
٥٩. روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات، الميرزا محمد باقر الموسوي الخوانساري الأصبهاني، مؤسسة اسماعليان، قم، ١٣٩٠هـ.
٦٠. روضة الواعظين وبصيرة المتعظين(ط- قديمة)، محمد بن أحمد فتال النيشابوري (ت ٥٠٨هـ)، منشورات الرضي، إيران؛ قم، ط (١)، ١٤١٧هـ.
٦١. الروم، أسد رستم (ت ١٩٦٥م)، مؤسسة هنداوي، المملكة المتحدة، ٢٠١٨ م.
٦٢. رياض الأبرار في مناقب الأئمة الأطهار، نعمة الله بن عبد الله الجزائري (ت ١١١٢هـ)، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط (١)، ١٤٢٧هـ.
٦٣. سعد السعود للنفوس منضود، السيد علي بن موسى ابن طاووس (ت ٦٦٤هـ)، دار الذخائر، قم، ط (١)، بدون تاريخ الطبعة.
٦٤. سفينة البحار ومدينة الحكم والآثار، عباس محمد الشيخ القمي (ت ١٣٥٩هـ)،

الأسوة، قم، ط (١)، ١٤١٤ هـ.
٦٥. سيدة الإماء، أحمد سلمان الأحمدي، العتبة الحسينية المقدسة ، قسم الشؤون الدينية، كربلاء، ط (١)، ١٤٤٢ هـ.
٦٦. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكري الحنبلي، أبو الفلاح (ت ١٠٨٩هـ)، تحقيق: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق- بيروت، ط(١)، ١٤٠٦هـ.
٦٧. شرح الكافي- الأصول والروضة، محمد صالح بن أحمد المازندراني (ت ١٠٨١هـ)، تحقيق: أبو الحسن الشعراني، المكتبة الإسلامية، طهران، ط (١)، ١٤٢٤ هـ.
٦٨. شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، عبد الحميد بن هبة الله ابن أبي الحديد (ت ٦٥٦هـ)، تحقيق: إبراهيم، محمد أبو الفضل، مكتبة آية الله المرعشي النجفي، قم، ط(١)، ١٤٠٤هـ.
٦٩. الشهب الأحمدية في الرد على مدعي المهدوية، أحمد سلمان الأحمدي، مؤسسة البلاغ، بيروت، ط (٢)، ١٤٣٦ هـ.
٧٠. صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، أحمد بن علي بن أحمد الفزاري القلقشندي (ت ٨٢١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.
٧١. صحيح ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي النيسابوري (ت ٣١١هـ)، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط (٢)، ١٤١٢هـ.
٧٢. طبقات الحفاظ، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (١)، ١٤٠٣ هـ.
٧٣. طبقات الرواة، دراسة وتحليل، الشيخ عادل هاشم.
٧٤. طبقات الشافعية، جمال الدين عبد الرحيم الأسنوي (ت ٧٧٢هـ)، تحقيق: عبد الله الجبوري، مطبعة الإرشاد، بغداد، ط(١)، ١٣٩٠هـ.
٧٥. الطبقات الكبرى، محمد بن سعد بن منيع الهاشمي البصري ابن سعد (ت ٢٣٠هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (١)، ١٤١٠ هـ.
٧٦. عدم سهو النبي صلى الله عليه و آله و سلم، محمد بن محمد المفيد (ت ٤١٣هـ)، تحقيق: علي المير شريفي ، مهدي نجف، دار المفيد، قم المشرفة، ط (١)، ١٤١٣ هـ.
٧٧. علل الشرائع، محمد بن علي (الشيخ الصدوق) ابن بابويه (ت ٣٨١هـ)، مكتبة داوري، قم، ط (١)، ١٤٢٧ هـ.

٧٨. علم النسب، الشيخ محمد رضا المامقاني، مولود كعبة، قم المقدسة، ط (١)، ١٤٢٢ هـ.
٧٩. عمدة المطالب في التعليق على المكاسب، السيد تقي القمي (ت ١٤٣٨هـ)، ١٤١٣ هـ.
٨٠. عيون المعجزات، حسين بن عبد الوهاب ابن عبد الوهاب، مكتبة الداوري، قم، ط (١).
٨١. غاية الآمال في شرح كتاب المكاسب، محمدحسن بن عبدالله المامقاني (ت ١٣٢٣هـ)، مجمع الذخائر الاسلامية، قم المقدسة، ١٣٢٣ هـ.
٨٢. الغيبة، محمد بن إبراهيم ابن أبي زينب (النعماني) (ت ٣٦٠هـ)، تحقيق: علي أكبر غفاري، نشر الصدوق، طهران، ط (١)، ١٣٩٧ هـ.
٨٣. الغيبة، محمد بن الحسن (الشيخ الطوسي) الطوسي (ت ٤٦٠هـ)، تحقيق: الطهراني، عباد الله وناصح، علي أحمد، دار المعارف الإسلامية، إيران؛ قم، ط (١)، ١٤١١هـ.
٨٤. فتوح الشام، محمد بن عمر الواقدي (ت ٢٠٧هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (١)، ١٤١٧ هـ.
٨٥. فلاح السائل ونجاح المسائل، السيد علي بن موسى ابن طاووس (ت ٦٦٤هـ)، بستان الكتاب، قم، ط (١)، ١٤٠٦ هـ.
٨٦. فهرست كتب الشيعة و أصولهم و أسماء المصنفين و أصحاب الأصول (فهرست الطوسي)، محمد بن الحسن (الشيخ الطوسي) الطوسي (ت ٤٦٠هـ)، تحقيق: السيد عبد العزيز طباطبائي، مكتبة المحقق الطباطبائي، قم المقدسة، ط (١)، ١٤٢٠ هـ.
٨٧. قاموس الرجال، الشيح محمد تقي التستري (ت ١٤١٥هـ)، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم، قم المقدسة، ١٤١٠هـ.
٨٨. القاموس المحيط، محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (١)، ١٤١٥ هـ.
٨٩. قبسات من علم الرجال، السيد محمد رضا السيستاني، دار المؤرخ العربي، بيروت، ط (١)، ١٤٣٧هـ.
٩٠. قطوف الفكر البيزنطي، طارق المنصور، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط (١)، ٢٠٠٢م.
٩١. قوة الأسطورة، جوزيف كامبل.
٩٢. الكافي(ط- الإسلامية)، محمد بن يعقوب بن إسحاق الكليني (ت ٣٢٩هـ)، تحقيق: علي أكبر غفاري، دار الكتب الإسلامية، طهران، ط (٤)، ١٤٠٧ هـ.

٩٣. الكافي(ط- دار الحديث)، محمد بن يعقوب بن إسحاق الكليني (ت ٣٢٩هـ)، تحقيق: دار الحديث، دار الحديث، قم، ط (١)، ١٤٢٩ هـ.
٩٤. الكامل في التاريخ، علي بن محمد ابن أثير (ت ٦٣٠هـ)، دار صادر، بيروت، ١٣٨٥ هـ.
٩٥. كتاب الدولة البيزنطية، السيد الباز العريني، دار النهضة العربية، بيروت.
٩٦. كتاب الصلاة، السيد حسين الطباطبائي البروجردي (ت ١٣٨٠هـ)، تحقيق: حسين علي منتظري، ارغوان دانش، إيران، ط (١).
٩٧. كشف الحق (الأربعون)، مير محمد صادق آبادي (ت ١٢٧٢هـ).
٩٨. كشف الغمة في معرفة الأئمة(ط- قديمة)، علي بن عيسى الإربلي (ت ٦٩٢هـ)، تحقيق: رسولي محلاتي، هاشم، بني هاشمي، تبريز، ط (١)، ١٤٢٣ هـ.
٩٩. كمال الدين وتمام النعمة، محمد بن علي (الشيخ الصدوق) ابن بابويه (ت ٣٨١هـ)، تحقيق: علي أكبر غفاري، الإسلامية، طهران، ط (٢)، ١٣٩٥ هـ.
١٠٠. لسان العرب، محمد بن مكرم ابن منظور (ت ٧١١هـ)،
١٠١. لسان الميزان، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: دائرة المعرف النظامية -الهند، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت، لبنان، ط (٢)، ١٣٩٠هـ.
١٠٢. مباحث الحجج، السيد علي السيستاني، تحقيق: تقرير بقلم السيد محمد علي الرباني، نسخة محدودة التداول، بدون بلد النشر، ط (١)، ١٤٣٧ هـ.
١٠٣. مباحث رجالية، السيد علي السيستاني، تقرير: السيد مرتضى المهري.
١٠٤. مجاني الأدب في حدائق العرب، لويس شيخو اليوسعي (ت ١٩٢٧م)، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ط (١)، ١٩٥٤م.
١٠٥. مجلة آفاق الحضارة الإسلامية، مركز تحقيقاتي.
١٠٦. مجلة تراثنا- العدد ٨٣-٨٤، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، بيروت، ١٤٠٩ هـ.
١٠٧. مجلة تراثنا - العدد ١٥، مؤسسة آل البيت ع لإحياء التراث م، مؤسسة آل البيت ع لإحياء التراث، بيروت.
١٠٨. مجلة الخزانة - العدد ٧، عدة مؤلفين - العتبة العباسية المقدسة، كربلاء.
١٠٩. مجلة الرسالة، العدد ٤١١، أحمد حسن الزيات، ١٣٦٠هـ.
١١٠. مجلة علوم الحديث - العدد الثاني عشر، علوم الحديث كلية (ت ٠هـ)، مؤسسة دار



الحديث الثقافية، ١٤٢٣ هـ.
١١١. مجلة علوم الحديث - العدد السابع، علوم الحديث كلية (ت ١٤٢١هـ)، مؤسسة دار الحديث الثقافية، قم، ١٤٢١ هـ.
١١٢. مجلة علوم الحديث - العدد العاشر، علوم الحديث كلية (ت ٠ هـ)، مؤسسة دار الحديث الثقافية، قم، بدون رقم الطبعة، ١٤٢٢ هـ.
١١٣. مجلة المجمع العلمي العربي الجزء ٧، المجمع العربي، ١٩٢١م.
١١٤. مجمع الفائدة والبرهان في شرح إرشاد الأذهان، المولى أحمد المقدس الأردبيلي (ت ٩٩٣هـ)، تحقيق: آغا مجتبى عراقي، الشيخ علي الاشتهاردي، آغا حسين الاصفهاني، مؤسسة النشر الإسلامي، قم.
١١٥. مجموعة الرسائل، لطف الله الصافي الگلپايگانى (ت ١٤٤٣هـ)، ١٤٠٤هـ.
١١٦. مختصر إثبات الرجعة، الفضل ابن شاذان (ت ٢٦٠هـ)، تحقيق: السيد باسم الموسوي، مجلة تراثنا - مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، بيروت، ط (١)، ١٤٠٩هـ.
١١٧. مختصر كفاية المهتدي، مير لوحي الأصفهاني (ت ١١هـ)، تحقيق: السيد ياسين الموسوي، مركز الدراسات التخصصية في الإمام المهدي عج، النجف الأشرف، ط (٢)، ١٤٤٣هـ.
١١٨. مدارك الأحكام في شرح شرائع الإسلام، محمد بن علي الموسوي العاملي (ت ١٠٠٩هـ)، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، مشهد المقدسة، ط (٢)، ١٤١١هـ.
١١٩. مدينة معاجز الأئمة الإثني عشر ودلائل الحجج على البشر، السيد هاشم بن سليمان البحراني (ت ١١٠٧هـ)، مؤسسة المعارف الإسلامية، قم، ط (١)، ١٤١٣هـ.
١٢٠. مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول، الشيخ محمد باقر بن محمد تقي المجلسي (ت ١١١٠هـ)، تحقيق: رسولي محلاتي، هاشم، دار الكتب الإسلامية، طهران، ط (١)، ١٤٠٤ هـ.
١٢١. المرض والكفارات، عبد الله بن محمد بن عبيد البغدادي الأموي المعروف بابن أبي الدنيا (ت ٢٨١هـ)، تحقيق: عبد الوكيل الندوي، الدار السلفية، بومباي، ط (١)، ١٤١١ هـ.
١٢٢. المزار في كيفية زيارات النبي والأئمة عليهم السلام (للشهيد الأول)، الشيخ محمد بن مكي الشهيد الأول (ت٧٨٦هـ)، تحقيق: مدرسة الإمام المهدي عليه السلام/ موحد أبطحي الأصفهاني، محمد باقر، مدرسة الإمام المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف،

قم، ط (١)، ١٤١٠هـ.

١٢٣. المزار الكبير (لابن المشهدي)، محمد بن جعفر ابن مشهدي (ت ٦١٠هـ)، تحقيق: جواد قيومي الأصفهاني، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم، ط (١)، ١٤١٩هـ.

١٢٤. مستدرك الوسائل ومستنبط المسائل، حسين بن محمد تقي الشيخ النوري (ت ١٣٢٠هـ)، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام، مؤسسة آل البيت عليهم السلام، قم، ط (١)، ١٤٠٨ هـ.

١٢٥. مسند أحمد، أحمد بن حنبل الشيباني (ت ٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط (١)، ١٤٢١ هـ.

١٢٦. مصباح الفقاهة، السيد أبو القاسم الخوئي (ت ١٤١٣هـ)، تحقيق: بقلم: الشيخ محمد على التوحيدي، مكتبة الداوري، قم.

١٢٧. معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت ٦٢٦هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط (١)، ١٤١٤ هـ.

١٢٨. معجم البلدان، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت ٦٢٦هـ)، دار صادر، بيروت، ط (٢)، ١٩٩٥ م.

١٢٩. معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة، السيد أبو القاسم الخوئي (ت ١٤١٣هـ) ط(٥)، ١٣٧٢ الهجري الشمسي.

١٣٠. معجم مصطلحات الرجال و الدراية، محمد رضا جديدى نژاد، تحقيق: بإشراف: رحمان ستايش، محمدكاظم، مؤسسه علمي فرهنگى دار الحديث. سازمان چاپ و نشر، قم المقدسة، ط (١)، ١٤٢٢ هـ.

١٣١. معالم العلماء، محمد بن علي ابن شهرآشوب المازندراني (ت ٥٨٨هـ)، المطبعة الحيدرية، النجف الأشرف، ط (١)، ١٣٨٠ هـ.

١٣٢. مقباس الهداية في علم الدراية، الشيخ عبدالله المامقاني (ت ١٣٥١هـ)، تحقيق: الشيخ محمد رضا المامقاني، مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث، قم المقدسة، ط (١)، ١٤١١ هـ.

١٣٣. مقالة (إثارات وردود حول خبر الوصية)، السيد ضياء الخباز، شبكة الضياء، ط (١)، ١٤٤٤ هـ.

١٣٤. المكاسب، الشيخ مرتضى بن محمد أمين الأنصاري (ت ١٢٨١هـ)، دار الذخائر، قم المقدسة، ١٤١١ هـ.
١٣٥. من روائع الأدب الفارسي، د. بديع محمد جمعة، دار النهضة العربية، بيروت، ط (١)، ١٩٨٣ م.
١٣٦. من سير العلماء على لسان السيد موسى الزنجاني دام بقاؤه، الشيخ محسن المبارك.
١٣٧. من وحي الطف: دلالات وتوجيهات، السيد محمد سعيد الحكيم (ت ١٤٤٣هـ)، مؤسسة الحكمة الثقافية، النجف الأشرف، ط (٤)، ١٤٢٧ هـ.
١٣٨. من الوعي الأسطوري إلى بدايات التفكير الفلسفي النظري، عبدالباسط سيدا.
١٣٩. مناقب آل أبي طالب عليهم السلام، محمد بن علي ابن شهرآشوب المازندراني (ت ٥٨٨هـ)، علامة، قم، ط (١)، ١٤٢١ هـ.
١٤٠. منتخب الأثر في الإمام الثاني عشر عليه السلام، لطف الله الصافي الگلپايگانى (ت ١٤٤٣هـ)، مؤسسة السيدة المعصومة (سلام الله عليها)، قم، ط (١)، ١٤١٩هـ.
١٤١. منتخب الأنوار المضيئة في ذكر القائم الحجّة عليه السلام، علي بن عبد الكريم بهاء الدين النيلي النجفي (ت ٨٠٣هـ)، تحقيق: الحسيني الكوهكمري، عبد اللطيف، مطبعة الخيام، قم، ط (١)، ١٤٠١ هـ.
١٤٢. منتهى الآمال في تواريخ النبي والآل(ع)، عباس محمد الشيخ القمي (ت ١٣٥٩هـ)، جامعه مدرسين، قم، ط (٥)، ١٤٢٢هـ.
١٤٣. منتهى المقال في أحوال الرجال، محمد بن اسماعيل مازندرانى حائري (ت ١٢١٦هـ)، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قم المقدسة، ط (١)، ١٤١٦ هـ.
١٤٤. منهج المقال في تحقيق أحوال الرجال، محمد بن علي استرآبادي (ت ١٠٢٨هـ)، مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قم المقدسة، ط (١)، ١٤٢٢ هـ.
١٤٥. موسوعة الإمام الخوئي، السيد أبو القاسم الخوئي (ت ١٤١٣هـ)، مؤسسة إحياء آثار الإمام الخوئي، قم المقدسة، ط (١)، ١٤١٨ هـ.
١٤٦. موسوعة التاريخ الاسلامي، الشيخ محمد هادي اليوسفي الغروي، أضواء الحوزة، لبنان، ١٤٣٣ هـ.
١٤٧. موسوعة طبقات الفقهاء، اللجنة العلمية في مؤسسة الإمام الصادق (عليه السلام) (التابعة للشيخ جعفر السبحاني)، تحقيق: اللجنة العلمية فى مؤسسة الإمام الصادق

(عليه السلام)، قم المقدسة.
١٤٨. الميثلوجيا السورية، وديع بشور.
١٤٩. نافذة على التاريخ في ربع قرن، السيد محمد مهدي الخرسان (ت ١٤٤٥هـ)، مركز الأبحاث العقائدية، النجف الأشرف.
١٥٠. النجم الثاقب في أحوال الإمام الحجة الغائب، حسين بن محمد تقي الشيخ النوري (ت ١٣٢٠هـ)، تحقيق: السيد ياسين الموسوي، أنوار الهدى، قم، ط (١)، ١٤١٥ هـ.
١٥١. نظامي الكنجوي ، شاعر الفضيلة عصره وبيئته وشعره، عبد النعيم محمد حسين، مكتبة الخانجي، مصر، ط (١)، ١٩٥٤م.
١٥٢. نهاية الأفكار، آقا ضياء الدين العراقي (ت ١٣٦١هـ)، تحقيق: تقريرات محمد تقي البروجردي النجفي، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين في الحوزة العلمية بقم، قم، ط (٧)، ١٤١٧ هـ.
١٥٣. نهاية الدراية (شرح الوجيزة للشيخ البهائي)، السيد حسن الصدر (ت ١٣٥٤هـ)، تحقيق: الشيخ ماجد الغرباوي، نشر المشعر، ط (١).
١٥٤. نهج البلاغة فوق الشبهات والتشكيكات، أحمد سلمان الأحمدي.
١٥٥. نوادر الأخبار فيما يتعلق بأصول الدين، محمد محسن بن مرتضى الفيض الكاشاني (ت ١٠٩١هـ)، تحقيق: الأنصاري القمي، مهدي، مؤسسة الأبحاث الثقافية، طهران، ط (١)، ١٤١٣ هـ.
١٥٦. النور السافر عن أخبار القرن العاشر، محي الدين عبد القادر بن شيخ بن عبد الله العيدروس (ت ١٠٣٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط(١)، ١٤٠٥هـ.
١٥٧. وجها لوجه بين الأصالة والتجديد، السيد ضياء الخباز، دار زين العابدين ع، قم المقدسة، ط (١)، ١٤٣٣ هـ.
١٥٨. وفيات الأعيان، أحمد بن محمد ابن خلكان (ت ٦٨١هـ)، تحقيق: إحساس عباس، دار صادر، بيروت.
١٥٩. وقعة صفين، نصر ابن مزاحم (ت ٢١٢هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد، مكتبة آية الله المرعشي النجفي، قم، ط (٢)، ١٤٠٤ هـ.

المراجع الإنجليزية

1. AEastern Roman Empire، J. Bury
2. Byzantium: the imperial centuries, A.D. 610-1071، Jenkins, Romilly James Heald.
3. Caesar Bardas and the accusation of an illicit affair، Hadi TAGHAVI Ehsan ROOHI.
4. History-of-the-Byzantine-State، George Ostrogorsky.
5. Oxford Dictionary of Byzantium، Oxford University
6. THE CAMBRIDGE MEDIEVAL HISTORY.
7. The History of the Byzantine Empire
8. The Imperial Administrative System in the ninth Century، J. Bury (1927)، Published for the British Academy، London1911.

الفهرس التفصيلي

القسم الثالث: مناقشة الملاحظات المتنية

القسم الرابع: حكم الكاتب النهائي على رواية الرهني

القسم السادس: استفهامات

المراجع



البحث عن الشخصيات التاريخية ليس من الترف الفكري، فإن جملة من الشخصيات لها ارتباط وثيق إما بقضية عقائدية أو بقضية فكرية أو غير ذلك، والقضايا التاريخية تُعد من أسهل الوسائل للتأثير على عامة الناس وتغيير تفكيرهم حول جملة من القضايا، ولا تحتل القضايا الأخرى كالعقدية أو الفقهية مساحة كبرى من اهتمام الناس.

ولما تُطرح قضية تاريخية حول شخصية من الشخصيات فإن الكثيرين قد يتفاعلون معها، فإذا قام التاريخ بتشويهها قد تسقط من أعين الناس، والعكس بالعكس، فُيصبح التعامل معها وكل ما يرتبط بها تعاملاً جافاً، مما قد ينعكس أيضاً على الجانب الاعتقادي.

mohammedalmubireek@gmail.com